

الهجرة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي الشامل
دراسة تطبيقية على دول نامية مختارة

إعداد

ليلى التهامي حسين مرغم

المشرف

الدكتورة خولة عبد الله سبيتان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار / 2020م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (الهجرة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي الشامل: دراسة تطبيقية على دول نامية مختارة) وأجيزت بتاريخ 2020/5/21

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....


الدكتورة: خولة عبدالله سبيتان، مشرفاً
أستاذ مشارك - اقتصاد دولي والمالية الدولية

.....

الدكتور: طالب وراد عوض، عضواً
أستاذ - اقتصاد دولي واقتصاد قياسي

.....

الدكتورة: نهيل إسماعيل سقف الحيط، عضواً
أستاذ - اقتصاد صناعي واقتصاد دولي

.....

الدكتور: سعود موسى الطيب، عضواً
أستاذ - اقتصاد قياسي (جامعة مؤتة)

ت

الإهداء

إلى:

والدتي، نبع الحنان الذي لا ينضب، أطال الله في عمرها. روح والدي، أسكنه الله فسيح جناته.
شهد ويسر ورغد وكرم، قرّة عيني وقلبي النابض، اللهم بلغني فيهم غاية أمني.
زوجي، رفيق الدرب، حفظه الله سنداً.
أخواتي وإخوتي، حباً وتقديراً.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله، الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة، "وما توفيقي إلا بالله".

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرفة الفاضلة الدكتورة خولة عبدالله سبيتان، التي تكرمت مشكورة بالإشراف على هذه الأطروحة ومتابعة العمل بها، فكانت لملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل بالشكل والمضمون الحالي. الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، والذي أسعدني قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وهم:

أ.د. طالب وراد عوض، و أ.د. نهيل إسماعيل سقف الحيط، و أ.د. سعود موسى الطيب. كما أشكر جميع الأخوة القائمين على المكتبات التي تزودت منها مادة هذه الأطروحة، وهيأت لنا المكان المناسب لإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر مكتبة عبد الحميد شومان.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
ذ	فهرس الاشكال
ر	فهرس الملاحق
ز	ملخص الدراسة باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 فرضيات الدراسة
5	6.1 الإطار العام للدراسة
10	7.1 الدراسات السابقة
10	1.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بمحددات الهجرة الدولية
12	2.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي الشامل
15	3.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بالهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل
18	8.1 ما يُميز الدراسة
19	9.1 مجتمع الدراسة
19	10.1 مصادر البيانات
20	11.1 منهجية الدراسة
24	12.1 ملخص الفصل الأول
25	الفصل الثاني: الهجرة الدولية بين النظرية والواقع
26	1.2 المقدمة

الصفحة	الموضوع
26	2.2 مفهوم الهجرة في الأدب
29	3.2 النظريات المفسرة للهجرة الدولية
34	4.2 التطور التاريخي للهجرة الدولية
36	5.2 الهجرة وتوزيع السكان
39	6.2 أنواع الهجرة
39	1.6.2 الهجرة الداخلية
40	2.6.2 الهجرة الخارجية
46	7.2 خصائص المهاجرين
49	8.2 وصف الدول المرسل (عينة الدراسة)
52	9.2 ملخص الفصل الثاني
53	الفصل الثالث: محددات الهجرة الدولية
54	1.3 المقدمة
54	2.3 محددات الهجرة الدولية المستخدمة في الدراسة
54	1.2.3 العوامل الاقتصادية
55	2.2.3 العوامل غير الاقتصادية
57	3.3 البيانات المستخدمة في الدراسة
59	1.3.3 مصادر البيانات
60	2.3.3 الإطار النظري للنموذج
63	4.3 النموذج القياسي وطريقة التقدير
63	1.4.3 النموذج القياسي
65	2.4.3 طريقة التقدير
68	1.2.4.3 حالة جميع الدول النامية
71	5.3 تقدير النموذج
76	1.5.3 نتائج التقدير
86	6.3 حالة الدول النامية مصنفة وفقا للدخل
93	7.3 ملخص الفصل الثالث
94	الفصل الرابع: النمو الاقتصادي الشامل بين النظرية والتطبيق
95	1.4 المقدمة
95	2.4 الخلفية التاريخية للنمو الاقتصادي الشامل

الصفحة	الموضوع
97	3.4 مفهوم النمو الاقتصادي الشامل في الأدب
99	4.4 النمو الاقتصادي الشامل والمؤسسات الدولية
102	5.4 الإطار النظري للهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل
108	6.4 عناصر النمو الاقتصادي الشامل
111	7.4 الأسس النظرية لقياس النمو الاقتصادي الشامل
114	8.4 ملخص الفصل الرابع
115	الفصل الخامس: النمو الشامل والهجرة الدولية
116	1.5 المقدمة
116	2.5 منهجية قياس النمو الاقتصادي الشامل
121	3.5 محددات النمو الاقتصادي الشامل المستخدمة في الدراسة
125	1.3.5 مصادر البيانات
126	4.5 حساب النمو الاقتصادي الشامل
130	5.5 النموذج القياسي وطريقة التقدير
130	1.5.5 النموذج القياسي
131	2.5.5 طريقة التقدير
134	6.5 تقدير النموذج
136	1.6.5 استقرارية البيانات
137	2.6.5 نتائج التقدير
145	7.5 ملخص الفصل الخامس
146	الفصل السادس: الخاتمة
147	6. الخاتمة
147	1.6 النتائج
151	2.6 التوصيات
153	المراجع
165	الملاحق
170	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تطور أعداد المهاجرين 1970 - 2017.	38
2.2	توزيع الأيدي العاملة على دول العالم مصنفة وفقا للدخل.	43
3.2	توزيع المهاجرين على أساس الجنس والفئة العمرية في سنة 2017.	47
4.2	عوامل الدفع وعوامل الجذب.	49
1.3	المتغيرات المستخدمة في النموذج	59
2.3	وصف متغيرات النموذج الأول	68
3.3	نتائج اختبارات جذر الوحدة للبيانات، النموذج الأول	71
4.3	الإشارات المتوقعة لمعاملات متغيرات النموذج الأول	72
5.3	مقارنة بين مقدر PML & NBML	75
6.3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج الأول، حالة الدول النامية	78
7.3	نتائج تقدير النموذج الأول: محددات الهجرة الدولية، حالة الدول النامية	80
8.3	نتائج تقدير النموذج الأول: محددات الهجرة الدولية، حالة الدول النامية وفقا للدخل	88
1.4	نسب توزيع السكان حسب الفئات العمرية على دول العالم مصنفة وفقا للدخل	103
2.4	تدفقات تحويلات المهاجرين في العالم	107
3.4	طرق قياس النمو الاقتصادي الشامل	112
1.5	المتغيرات المستخدمة في النموذج الثاني ومصادرها	126
2.5	النمو الاقتصادي الشامل للدول العربية	129
3.5	وصف متغيرات النموذج الثاني	135
4.5	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني	136
5.5	اختبارات جذر الوحدة	137
6.5	نتائج تقدير النموذج الثاني	140

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الدول الأكثر استقبالا للمهاجرين.	6
2.1	أركان النمو الشامل.	18
1.2	تطور أعداد المهاجرين الدوليين 2000 – 2017.	36
2.2	توزيع هجرة الأيدي العاملة في دول العالم وفق تصنيف الدخل.	43
1.3	توزيع قيم المتغير التابع	69
1.4	العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل في الدول المستقبلية للفترة 2017-1995	99
2.4	دفقات تحويلات العاملين في دول الخليج العربي.	105
3.4	النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي	109
4.4	معدل البطالة في العالم خلال الفترة 1991-2019	111
1.5	دالة الرفاه الاجتماعي ومجموعة الفرص	117
2.5	منحنيات التنقل الاجتماعي	119
3.5	تطور مخزون المهاجرين للفترة 1990-2019	122
4.5	النمو الاقتصادي الشامل للدول العربية	128

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.6	قائمة الدول المرسلّة	165
2.6	قائمة الدول المستقبلّة	166
3.6	دول نامية مرتفعة الدخل	166
4.6	الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030م	167
5.6	الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدخل المنخفض)	168
6.6	الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدخل دون المتوسط)	168
7.6	الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدخل أعلى المتوسط)	169

الهجرة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي الشامل: دراسة تطبيقية على دول نامية مختارة

إعداد

ليلى التهامي حسين مرغم

المشرف

الدكتورة خولة علي عبد الله سبيتان

الملخص

أن ارتفاع أعداد المهاجرين من الدول النامية خلال العقود الماضية والمواضيع ذات العلاقة بالنمو الشامل والتنمية، من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه دول العالم، حيث أن فهم الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الهجرة الدولية، هو شرط أساسي لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة من أجل النمو الاقتصادي الشامل، لذا جاء الهدف من هذه الدراسة ذو شقين: أولاً، التحقق في محددات هجرة الأفراد من الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل إلى عدد من الدول ذات الدخل المرتفع؛ ثانياً، تحليل العلاقة بين الأفراد المهاجرين والنمو الاقتصادي الشامل. بالنسبة للشق الأول، استخدمت الدراسة دالة المنفعة من خلال منهج عوامل الدفع وعوامل الجذب للهجرة الدولية، وبتطبيق التحليل القياسي على نموذج الجاذبية الموسّع لعدد من الدول النامية. أوضحت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية هي المحدد الرئيسي عن تدفق المهاجرين من الدول النامية، وقد وُجد أن مستوى نصيب الفرد من الدخل أكثر المحددات الاقتصادية أهمية.

أما بالنسبة للشق الثاني، واستناداً على أن النمو الاقتصادي الشامل يركّز على كل من "النمو" الذي يمكن أن يخلق فرصاً اقتصادية جديدة و"الشمولية"، التي يمكن أن تضمن المساواة في الوصول إلى هذه الفرص. قامت الدراسة بحساب النمو الاقتصادي الشامل للدول المستهدفة، بدمج النمو في دخل الفرد مع النمو في مؤشر توزيع الدخل، وباستخدام عدد من محددات النمو الاقتصادي الشامل بالإضافة للمتغير الرئيسي وهو مخزون المهاجرين. أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام طريقة العزوم المعممة، أن هناك علاقة سلبية بين مخزون المهاجرين والنمو الاقتصادي الشامل في دول العينة، وأن أهم المحددات التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، هي مؤشر التنمية البشرية والاستثمار الثابت والانفتاح التجاري، بينما يشكل التضخم عائقاً أمام النمو الاقتصادي الشامل.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 المقدمة:

يُعتبر انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، ظاهرة بشرية قديمة منذ بدء الخليقة، حيث كانت الظروف المناخية والمعيشية تفرض عليهم ذلك، فأصبح الانتقال بسبب طلب لقمة العيش والبحث عن الأمان، وتحسين الظروف المعيشية تنصدر أسباب التنقل والترحال. وعلى الرغم من تعاقب الزمن، لا زال الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر وأن اختلفت الأسباب والظروف.

نتيجة للتطور السريع الذي يمر به عالمنا اليوم، تزايدت تنقلات الأفراد في داخل البلد الواحد وخارجه، الأمر الذي جعل الأفراد يرغبون في مجارة الواقع والبحث عن مستوى معيشي أفضل، والالتحاق بالأماكن ذات فرص العمل الوفير والمردود المادي الأعلى، وهو ما تعارف على تسميته بالهجرة الدولية، وبسبب تزايد عدد المهاجرين في الآونة الأخيرة، فقد أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق للدول المرسلّة والمستقبلة على حد سواء، وقد عرّقت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المهاجر الدولي بأنه الشخص الذي ينتقل عبر حدود دولية من مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن أسبابها وعن الوضع القانوني للشخص المهاجر، وما إذا كانت حركة الانتقال طوعية أو غير طوعية.

أن الهجرة الدولية من المواضيع المثيرة للاهتمام منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى القرن الحالي، لتزايد أعداد المهاجرين طوعاً وقسراً، وقد ساعد التطور الذي حدث في عالم الاتصالات والنقل في تسهيل تحركات الأفراد، حتى لم يعد بالإمكان تصنيف الدول إلى دول مرسلّة وأخرى مستقبلّة، حيث أصبحت بعض الدول تمثل التصنيفين معاً، أي مرسلّة ومستقبلة في آن واحد. وقد أشار تقرير الهجرة الدولية لعام 2017م الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة إلى أن 3.4% من سكان العالم هم من المهاجرين الدوليين، بالإضافة إلى أن أغلب المهاجرين من الدول النامية والتي تكون وجهتهم الدول المتقدمة (UN, 2017). وعلى الرغم من تعدد أسباب الهجرة، وكونها ظاهرة معقدة بسبب تداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وما يصاحبها من تنقلات للأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة حتى أصبحت تمثل الهجرة مصدر قلق لعملية تنفيذ خطط التنمية المستدامة لعام 2030 م¹.

¹ خطة التنمية المستدامة لعام 2030م تضم مجموعة من 17 هدفا من أهداف الخطة المتكاملة غير القابلة للتجزئة، وفقا لتقرير أهداف التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة في 2017م.

2.1 مشكلة الدراسة:

غالبا ما يُنظر للهجرة الدولية على أنها ذات ارتباط وثيق بأهداف النمو، وأنها تقدم حلاً لما تواجهه الدول من صعوبات في تحقيق أهداف التنمية والنمو، إذ تُعوض الهجرة الدولية النقص الحاصل في الأيدي العاملة في الدول المستقبلية وفيرة رأس المال قليلة الأيدي العاملة، وحلولا للدول المرسلّة التي تعاني من البطالة وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض الاستثمار، وذلك من خلال تدفقات التحويلات المالية. كما للهجرة الدولية أثراً في استثمار الموارد الطبيعية للدول المستقبلية، بالإضافة لاكتسابها أيدي عاملة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الناتج فيها، ولكنها تُشكل خسارة للموارد البشرية في العديد من الدول المرسلّة، حيث تعتبر الهجرة الدولية مسألة جوهرية بالنسبة لانتقال رأس المال البشري، بوصفه العامل الأساسي للنمو والتنمية، كما يمكن أن يكون للهجرة الدولية أثر إيجابي للدولة المرسلّة، في حال عودة المهاجرين إلى دولهم مصحوبين بالمهارات التي تم اكتسابها في البلد المستقبل، وتوظيفها في تحقيق النمو الشامل لبلدانهم، وذلك بأن تعم فوائد النمو الاقتصادي جميع فئات المجتمع، وأن يكون هذا النمو قادراً على جعل التفاوت في توزيعه بين الأفراد في حده الأدنى بما يسمى بالنمو الاقتصادي الشامل، وهو النمو الذي بدأت دول العالم في التوجه لتحقيقه عبر العديد من الاستراتيجيات، وذلك بإتاحة الفرص الاقتصادية لكل فئات المجتمع، والعمل على الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، وتعمل العديد من المنظمات الدولية والحكومية على جعل الهجرة مصدراً للرخاء لكل من الدول المستقبلية والمرسلّة. لا زالت الهجرة الدولية تحظى باهتمام الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كوسيلة لتحقيق شمولية النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدعو لمحاولة معرفة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الشامل من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

ماهي أهم محددات الهجرة الدولية من الدول النامية؟

ماهي العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل؟

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في أنها تبحث في العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل في الدول النامية، وخاصة في الوقت التي تزايدت فيه أعداد المهاجرين، والذي رافقه الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة من كافة الجهات والمنظمات، ذات العلاقة الحكومية منها والدولية. كثر الجدل حول الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن ظاهرة الهجرة الدولية، مما دعا العديد من الباحثين لتناول هذه الظاهرة بالتحليل والدراسة، مع التركيز على أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لأثر التحويلات المالية في التخفيض من معدلات الفقر في الدول المرسلّة، ولكن لم تتناول هذه الدراسات أثر الهجرة الدولية على النمو الاقتصادي الشامل مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية التي تُعبر عن هذا النمو، حيث يُعتبر النمو الاقتصادي الشامل هو أقصر الطرق المؤدية إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، والتي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين الهجرة الدولية والمحددات المختلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية لمعرفة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم والعيش في بلدان أخرى، ومن ثم قامت الدراسة بحساب النمو الاقتصادي الشامل للدول قيد الدراسة، ومن خلال التحليل اختبرت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية بالإضافة إلى محددات النمو الاقتصادي الشامل. لذا استمدت هذه الدراسة أهميتها من المساهمة العلمية في قضية أساسية شغلت العديد في الآونة الأخيرة، إذ تضيف لصانعي القرار رؤية جديدة للخطط الإنمائية، من خلال دراسة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل اعتماداً على نتائج تطبيقية، بالإضافة لإثراء المكتبة العلمية بما يفيد الباحثين وطلاب العلم، كما وأنها الدراسة الأولى - حسب علم الباحثة - التي تبحث في محددات الهجرة الدولية من الدول النامية، والتي اختيرت لهذا الغرض، والتعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي الشامل وعلاقة هذا النمو بالهجرة الدولية، وبذلك تساهم الدراسة في وضع السياسات التي تعالج الهجرة الدولية وجعلها تتوافق مع استراتيجيات النمو والتنمية في الدول النامية.

4.1 أهداف الدراسة:

الهدف من وراء هذه الدراسة معرفة الدوافع الكامنة وراء هجرة الأفراد من الدول النامية إلى موطن آخر والوقوف على أهم أسبابها من جهة، والخروج بنتائج قد تساهم في علاج هذه الظاهرة، والعلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل من جهة أخرى وذلك من خلال:

- استعراض ظاهرة الهجرة الدولية من حيث تطورها وخصائصها ودوافعها.
- استقصاء عوامل الدفع والجذب المؤثرة على الأفراد في اتخاذ قرار الهجرة الدولية.
- تقدير العلاقة بين المحددات المختلفة للهجرة الدولية للدول النامية.
- معرفة المحددات الأساسية التي تعزز للنمو الاقتصادي الشامل.
- تقدير العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل.

5.1 فرضيات الدراسة:

تحدث عملية التنقل المكاني في شكل هجرة الأفراد خارج حدود بلدانهم، بناء على توقعاتهم في الحصول على المنافع المختلفة، يدفعهم البحث عن العمل والأجر المرتفع، ينشدون الأمان الذي يفتقدونه في موطنهم، تجذبهم المزايا التي يحظى بها المهاجرين من بني وطنهم في دول المهجر، وقد قامت الدراسة باختبار الفرضيتان الأساسيتان على النحو التالي:

- 1 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الدولية والعوامل المختلفة (الاقتصادية، وغير الاقتصادية) في الدول المرسلّة.
- 2 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل.

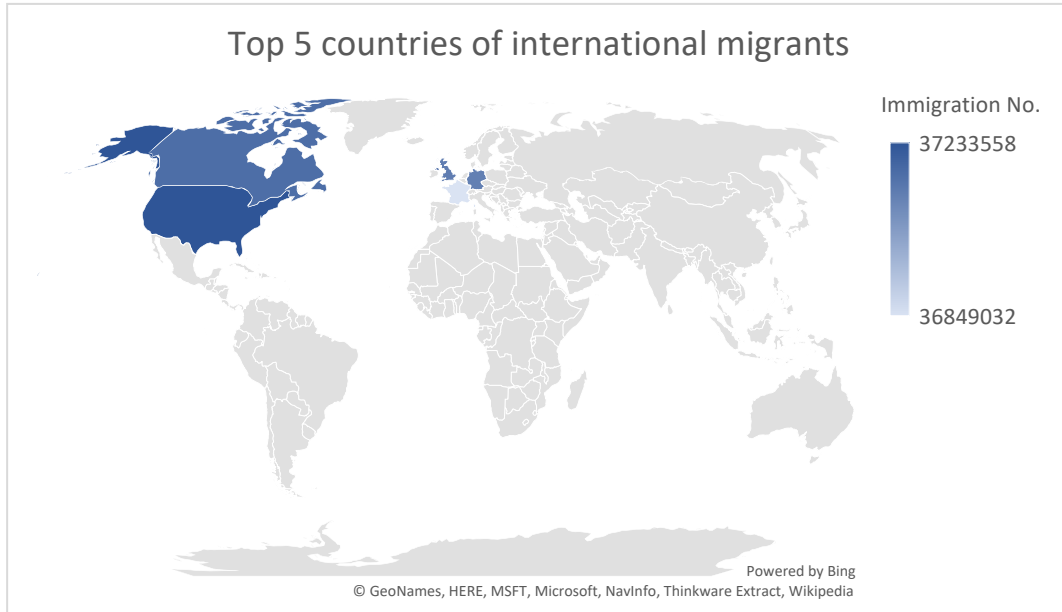
6.1 الإطار العام للدراسة:

تُعد الهجرة الدولية لأسباب اقتصادية متعلقة بالبطالة والفقر والبحث عن عمل ذو أجر مرتفع، من أكثر الأسباب تأثيراً على اتخاذ قرار الهجرة بالنسبة للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد وأسرته عن طريق التحويلات المالية، وقد وصف تقرير أعدته شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية والتابعة لمجموعة البنك الدولي عام 2016م² " أن المهاجرين بتحويلهم أموالاً تزيد عن ثلاثة أضعاف قيمة المساعدات المخصصة للتنمية الدولية، فإنهم يؤمنون أطواق نجا حقيقية لملايين الأسر في الدول النامية ". حيث تعتبر التحويلات من المصادر الأساسية لتمويل مشاريع التنمية والنمو الاقتصادي الشامل في الدول النامية، كما بإمكانها الحد من الفقر وتوفير فرص التعليم وتحسين الوضع الصحي لأبناء المهاجرين، وإلى جانب ذلك وصفت تقارير

2 هي مبادرة تم إعلانها في 2013م بين مجموعة البنك الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية KNOMAD، وهي تعنى بقضايا الهجرة.

الهجرة، أن مهاجري الدول النامية بأنهم مصدر لرأس المال والتجارة والاستثمار والمعرفة ونقل التكنولوجيا، وهو مطلب النمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية، حيث أوضح البنك الدولي في تقريره لسنة 2017م "أن النمو الشامل أوثق الطرق للتخلص من الفقر".

لم تحظى الأدبيات الاقتصادية بالتوافق التام على تحديد العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الشامل وأثرها على التنمية، فهي تختلف من اقتصاد دولة إلى أخرى، فالبعض يُشيد بالآثار الإيجابية كالحد من الفقر، والرفع من المستوى المعيشي للأسر، بالإضافة إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا والمساهمة في تحقيق النمو في البلد المرسل عن طريق التحويلات المالية، والبعض الآخر يرى أن للهجرة الدولية آثاراً سلبية: مثل نقص الأيدي العاملة وهجرة الكفاءات وسوء توزيع الدخل في الدولة المرسلة، بالإضافة إلى آثار اجتماعية أخرى. ومن جانب آخر ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المهاجرين الماهرين يساهمون في تعزيز البحث والابتكار في الدول المستقبلية، كما يُشكل الطلب على الأيدي العاملة من المهاجرين تعويضاً لنقص العمالة في الدول المستقبلية (OECD, 2014).



*شكل (1.1). الدول الأكثر استقبالا للمهاجرين من الدول النامية، إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات الدراسة للفترة 1995-2017.

تفانم هذه الظاهرة جعل من المفيد دراسة محددها، ومن ثم علاقة الهجرة الدولية بالنمو الاقتصادي الشامل في الدول النامية. وحسب المنتدى العالمي للهجرة والتنمية 2030م فإنه على الرغم من النمو الذي حققته العديد من الدول النامية، في إشارة للارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها هذه الدول، حيث لم يكن كل نمو اقتصادي قادراً على الحد من الفقر، أو توفير فرص العمل للعاطلين والقادرين عليه.

الهجرة الدولية وتنقلات الأفراد عبر الحدود، هي من أهم القضايا الراهنة التي تهتم صانعو السياسات والمنظمات الدولية والباحثين في جميع أنحاء العالم، وقد تم تفسيرها بشكل كاف من خلال النظريات التي ركزت على محددات الهجرة وأسبابها والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. Ravenstein أول من كتب في هذا المجال مفسراً دوافع الهجرة سنة 1885م، والذي أوردها في قوانين سُميت فيما بعد بقوانين رافنشتاين، ومن ثم طور Lee في سنة 1966م هذه القوانين من خلال التركيز على حجم تدفقات المهاجرين وخصائصهم، ووفقاً لـ Lee أن الهجرة تعتمد على اقتصاد البلد وإنها متزايدة عبر الزمن، وأقر بوجود عوامل "الدفع" والتي تؤدي إلى مغادرة المهاجرين وهي العوامل المرتبطة بالبلد المرسل، وعوامل "الجذب" وهي التي تقوم بجذب المهاجرين الدوليين إلى بلد بعينه، وترتبط هذه العوامل بالبلد المستقبل، بالإضافة إلى وجود العقبات المتداخلة والعوامل الشخصية في اتخاذ قرار الهجرة.

اشتهرت نظرية الكلاسيكيين الجدد والتي شرحت الهجرة الدولية والهجرة داخل البلد الواحد، والتي قدمت من قبل كل من، (Lewis (1954 و (Ranis and Fei (1961، ووفقاً لهذه النظرية تحدث الهجرة بسبب الاختلافات الجغرافية والاقتصادية المؤثرة في سوق العمل، إذ أن الدول ذات العمالة الوفيرة تنخفض لديها أجور العمال، بينما ترتفع في الدول كثيفة رأس المال، مما يجعل الفرد يفكر في الانتقال بحثاً عن أجر أعلى، وتفترض هذه النظرية أنه بانتهاء الفروق في الأجور ستنتهي حركة انتقال العمالة. وعلى المستوى الفردي يرى Todaro (1967)، أن الأفراد يخططون للهجرة بناء على توقعاتهم الحصول على عائد نقدي، ولكن عليهم تقدير التكاليف المترتبة على الهجرة مثل تكاليف الانتقال إلى بلد آخر وما يترتب عليه من جهد للبحث عن العمل، والتكيف مع العمل الجديد وتعلم لغة أخرى، بالإضافة إلى التكاليف النفسية المتعلقة بالابتعاد عن الأسرة والمجتمع في الوطن (Massey et al., 2011).

يُنظر للهجرة كعامل من عوامل النمو السكاني، إذ يدخل تدفق أعداد المهاجرين من ضمن حساب النمو في السكان، ويُحسب رياضياً على النحو المبين:

$$P_{t+1} = P_t + B_t - D_t + M_t \quad (1.1)$$

حيث تشير الرموز إلى:

P_t السكان في الفترة t

P_{t+1} السكان في الفترة $t+1$

B_t عدد المواليد في الفترة t

عدد الوفيات في الفترة t D_t

صافي تدفق أعداد المهاجرين في الفترة t M_t

عبر Malthus في نظريته عن النمو السكاني - أن كل زيادة في الدخل بسبب زيادة القوى العاملة يتم امتصاصها من خلال النمو السكاني، مما يؤدي إلى ثبات الأجور عند حد الكفاف على المدى الطويل - (Iron law of wages). وإذ أعتبر بعض الاقتصاديين أن لـ Malthus نظرة تشاؤمية، الأمر الذي جعل Esther Boserup³ تجادل أن النمو السكاني سيضغط على الموارد النادرة محفزاً على الابتكار.

بينما على أرض الواقع وبعيدا عن النظريات وُجد أن تضاعف عدد السكان في الفترة من 1960م إلى 1998م قد صاحبه زيادة في إنتاج الغذاء ثلاثة أضعاف (Hillel rapoport, 2011). ماذا عن أثر الهجرة في النمو؟، يُجيب الكتاب (Goldin et al., 2018)، حول الهجرة والاقتصاد، بأن الهجرة قادرة على صنع النمو، ويظهر الأثر المباشر على سوق العمل، وذلك من حيث عرض العمل، والتغير في رأس المال المادي والبشري، بالإضافة إلى إنتاجية العامل، حيث تزيد الهجرة من نسبة العمالة إلى إجمالي السكان، والذي يؤثر بدوره على الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً. ولكن يجب أخذ علاقة التناسب القائمة بين الناتج الكلي وعدد السكان بعين الاعتبار.

يتفق الاقتصاديون والباحثون في مجال التنمية على أن النمو والعدالة يجب أن تكون مواكبة لعملية التنمية من أجل تعزيز النمو، ولتحقيق شمولية النمو يتطلب الاهتمام بكل فئات المجتمع وقطاعات الدولة، وهذا يتضح في النظريات الكلاسيكية للنمو والتنمية منذ نظرية مراحل النمو لـ Rostow، والذي لخص فيها النمو الاقتصادي في خمس مراحل، بدءاً من مرحلة المجتمع التقليدي حتى آخر مرحلة كما تصورها وهي مرحلة الاستهلاك الوفير، والتي لا تشكل فيها الضروريات كالغذاء والسكن والملبس أهداف رئيسية للفرد، وفي نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية والتي قدمت من طرف Lewis والذي قسّم وفقاً لنظريته الاقتصاد إلى قطاعين، أحدهما القطاع الأول وهو القطاع الريفي القائم على حد الكفاف وذو فائض بالعمالة، والتي يقوم بجذبها القطاع الآخر وهو القطاع الصناعي الحضري. Chenery يرى في نظريته أنماط التنمية، أن الملامح الأساسية للتغيير من أجل النمو متشابهة في كل الدول، وأن العوامل المؤثرة في التنمية هي السياسات الحكومية وحجم الدولة والمصادر الطبيعية بها، بالإضافة إلى عامل التكنولوجيا والتجارة الدولية، وإذ تضيف النظرية النيوكلاسيكية التقليدية لـ Solow عن النمو قبل إدخاله عامل التقدم

³ خبيرة اقتصادية من الدانمارك (1999-1910)، درست التنمية الاقتصادية والزراعية، عملت في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية.

التكنولوجي في سنة 1956م، أن العمليات الإنتاجية تعتمد على ثلاث عوامل رئيسية وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، ومن خلال التقدم التقني يمكن للاقتصاد التطور بشكل مطرد وسريع، وذلك لرفع الكفاءة والإنتاجية لعوامل الإنتاج، وفي 1986م ركز Romer في نظريته على أهمية العنصر البشري في تحقيق النمو طويل الأجل (Dang and Pheng, 2015).

وقد أيدت نظريات التنمية وأدبيات الاقتصاد المفسرة لظاهرة الهجرة، وتقلات الأيدي العاملة بدافع إيجاد فرص العمل المناسبة وزيادة الدخل والتقليل من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتحقيق العدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، مفاهيم النمو الاقتصادي الشامل والذي تتفق مع تقرير البنك الدولي لعام 2017 م، الذي أوضح أن النمو الاقتصادي الشامل هو أوثق الطرق للتخلص من الفقر وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وهو يتسق مع تعريف منظمة النمو والتنمية لمصطلح النمو الاقتصادي الشامل، وهو النمو المناصر للفقراء أو النمو المشترك والمستدام، وله طابع مميز يركز على كل من وتيرة ونمط النمو، ويتصف بالثبات والاستمرارية على المدى الطويل، وتدعو الحكومات لجعله إحدى مكونات استراتيجيات التنمية الناجحة. وفي النتائج الواردة في تقارير النمو (الاستراتيجية من أجل النمو المستدام والتنمية الشاملة) للجنة النمو والتنمية 2008 م، وتقرير النمو 2010 م، تأكيداً على أن النمو الاقتصادي الشامل يعني تكافؤ الفرص والمساواة وانتقال العمالة، ويتم اعتبارهم من العناصر الأساسية في استراتيجية نمو اقتصادي شامل، ويشير مفهوم النمو الاقتصادي الشامل إلى أن النمو ونمطه مترابطان ولهما من الأهمية الكبرى في تحقيق نمو مرتفع ومستدام، فضلاً عن الحد من الفقر والبطالة.

أدت المنظمات الدولية دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم النمو الاقتصادي الشامل من خلال مناهج عدة، مثل منهج البنك الدولي (WB) World Bank، الذي يتفق مع منظمة النمو والتنمية من حيث الشمولية والعدالة والمساواة، ويؤكد البنك الدولي على العمالة المنتجة بديلاً عن إعادة توزيع الدخل، ويربط بين قطاعي الاقتصاد الكلي والجزئي والاستخدام الأمثل للقوى العاملة. بينما يؤكد بنك التنمية الآسيوي (ADB) Asian Development Bank على ضرورة المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل من جميع المؤسسات والأفراد باختلاف نوع الجنس والعرق، كما يحتضن مفهوم بنك التنمية الآسيوي النمو المستدام بيئياً.

أيضاً نجد أن منهج منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي Organization for Economic Co-Operation and Development (OCED) يعتمد على أسس متعددة الأبعاد، ويقترح تجاوز مقاييس النمو القائمة على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، داعماً بذلك الجوانب المؤثرة في الرفاه. ويقترب نهج بنك التنمية الأفريقي African

Development Bank (AFDB) في تعريف النمو الاقتصادي الشامل من تعريف البنك الدولي، حيث يرى أن النمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا، يجب أن يكون من أجل الحد من الفقر، وتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من الأفراد، وقد تم تضمين مؤشر النمو الاقتصادي الشامل من وجهة نظر بنك التنمية الإفريقي، المساواة والتنويع الاقتصادي والصحة والتعليم.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بمحددات الهجرة الدولية

العديد من الباحثين جمع بين الأطر النظرية للهجرة الدولية والجانب التطبيقي في محاولات لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة محدداتها، وأيضاً أثارها على النمو الاقتصادي، وقد تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الهجرة الدولية بالتحليل والبحث في دوافعها وأثارها، ففي دراسة تقيس الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على نيوزلندا وجد (Poot and Cochrane, 2004) أن للمهاجرين أثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد، ويوصي بأن بحوث الهجرة الدولية مستقبلاً يجب أن تأخذ في الحسبان أن تدفقات المهاجرين قد تغيرت ولم تعد من أجل لقمة العيش فقط، بل أصبحت متنوعة من حيث تركيبة المهاجرين كالعالة الماهرة وهجرة اللاجئين وتدفقات الطلاب. بينما في دراسة (Bertochi and Strozzi, 2006) تم اختبار محددات الهجرة الجماعية والتي حدثت منذ القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، لعدد أربعة عشر دولة (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، استراليا، كندا، أمريكا)، وقد دعمت نتائج هذه الدراسة أن الفارق في الدخل، ومستوى التنمية بين الدول بالإضافة إلى الهيكل السكاني، تؤدي دوراً بارزاً في تحديد معدل الهجرة للدول التي ضمنها عينة الدراسة.

كما توصلت (Mayda, 2007) في دراسة تحليلية عن المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للهجرة الدولية لأربع عشرة دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لبيانات سنوية عن الفترة من 1980م إلى 1995م، أن من العوامل الجاذبة للهجرة زيادة المردود المادي في إشارة إلى أن تحسين الدخل يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة، وفي الجانب الآخر وجد أن تأثير عوامل الدفع لم تكن في حصة الفرد من الدخل الإجمالي للبلد المرسل كما كان متوقعاً، إنما كان الأثر الأكبر للمسافة بين الدولة المرسل والمستقبل، إذ كان لها أثر سلبي كبيراً على الهجرة الدولية، ولنفس الباحثة دراسة تطبيقية في سنة 2010 عن تأثير المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية للهجرة على دول OECD، وقياس أثر الهجرة على متوسط الدخل في كل من البلدين

المرسلة والمستقبلية، وجدت أن الحصول على فرص العمل وزيادة متوسط الدخل في البلاد المستقبلية وكذلك القوانين الأقل تقييداً، تزيد بشكل كبير من معدلات الهجرة الدولية.

Lewer and Van den Berg (2008) استخدموا نموذج الجاذبية لاختبار مدى استجابة الهجرة الدولية لقوى الجذب المختلفة، غطت بيانات Panel Data الهجرة لـ 16 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) من كل دول العالم المرسلة للمهاجرين، عن فترة عشر سنوات وهي 1991-2008، ولم يكن في نتائج التحليل للبعد الجغرافي أهمية كبيرة، مما يدل على سهولة التنقل عبر الحدود للمهاجرين، وفي الجانب الآخر وُجد أن الهجرة الدولية تعتمد على مخزون المهاجرين في البلد المستقبل.

بناء على شيخوخة السكان في القارة الأوروبية وانخفاض معدلات المواليد، يرى كل من Ramos و Surinach أن دول الاتحاد الأوروبي بحاجة لاستيراد الأيدي العاملة من الدول المجاورة، وقاما بتحليل علاقة الهجرة الثنائية بالعديد من العوامل المختلفة في سنة 2011م، وذلك بتقدير نموذج الجاذبية لـ 200 دولة مرسله بين عامي 1960 و 2010، وقد أسفر هذا التحليل على أن حجم السكان له علاقة إيجابية وهامة مع الهجرة، بالإضافة إلى وجود اللغة المشتركة والعلاقة الاستعمارية بين الدول المستقبلية والدول المرسله.

اختبر كل من (Conzalez and Mesanza, 2011) العوامل المؤثرة في هجرة طلاب الدراسات العليا وفقاً لبرنامج Erasmus⁴، واستخدماً لذلك عينة من بيانات مقطعية عبر الزمن (Panel Data) من التدفقات الثنائية للدول المشاركة في البرنامج، وقد نتج عن هذه الدراسة أن تكلفة المعيشة، ونوعية الجامعة واللغة والمناخ، من أهم العوامل تأثيراً في هجرة الطلاب، التي بلغت مليوني شخص سنة 1987م. ومن منظور الدول المرسله، أختار (Ullah, 2012) دراسة محددات هجرة العمالة من بنغلاديش إلى 23 دولة، خلال الفترة 2009-2012 وباستخدام Panel Data، توصل إلى أن العوامل الاقتصادية والديمقراطية والثقافية لها تأثيراً كبيراً على هجرة العمالة. ولتسليط الضوء عن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية في بلد الوجهة وبلد الموطن، قام (Westmore, 2014) بتحليل البيانات حول المهاجرين من ذوي المهارات العالية وكذلك المهارات المنخفضة بين اثنتان وتسعين دولة مرسله وأربع وأربعين دولة مستقبلية، أشارت النتائج التي توصل إليها أن ارتفاع الأجور الخاصة بالعمالة الماهرة في البلد المستقبل مرتبط بزيادة عدد المهاجرين، وقد دعمت النتائج أثر الاختلاف في السياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وأسواق العمل، إذ تشكل السياسات الأكثر صرامة حافزاً لذوي المهارات العالية إلى الهجرة، بينما لا تشكل

⁴ <http://www.erasmusprogramme.com>

حافزا كبيرا لذوي المهارات المنخفضة، وبيّنت الدراسة أن للأنظمة القانونية النزيهة دورا كبيرا في زيادة عدد المهاجرين، وكذلك اعتبرت الدراسة أن الفروق في الأجور هي المحرك الرئيسي للهجرة خاصة لذوي المهارات العالية.

أما عن الهجرة الدولية كخيار للأفراد مدفوعا بعدة عوامل على المستوى الجزئي والكلي، أضافت دراسة (Porumbescu, 2015)، أن قرار الهجرة لا يتخذ على المستوى الفردي فقط، بل يتخذ بمشاركة الأسر، حيث يعمل هؤلاء جميعا ليس فقط لتعظيم دخولهم، بل أيضا لتقليل المخاطر التي تحدث نتيجة لفشل الأسواق المحلية في تخصيص الموارد بكفاءة، حيث ركز العديد من خبراء الاقتصاد اهتمامهم على عيوب السوق، كارتفاع المعاملات في أسواق الإنتاج والمدخلات بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى المعلومات وضعف البنية التحتية للاتصالات والنقل، إذ تخلق حالات فشل الأسواق المحلية حوافز لإرسال أفراد العائلة للخارج.

تم استخدام Panel Data سنوية للفترة 1995-2016 والتي تتبع توزيع Poisson ونموذج ذي الحدين السلبي (Negative Binomial Regression)، قامت (Pavkovic et al., 2018) بدراسة محددات الهجرة إلى 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وتضم هذه المحددات المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووجدت الدراسة أن فرص العمل والمستوى المعيشي الجيد، هما أكثر العوامل تأثيراً على جذب المهاجرين، والذي يدعم الحافز الاقتصادي للهجرة الدولية.

2.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي الشامل

يتطلب النمو الاقتصادي الشامل تضافر جهود جميع أفراد المجتمع في الدولة لتحقيق أهداف الشمولية، الأمر الذي لا يتحقق إلا بوجود القوى العاملة المنتجة والكفوة، لكن نظرا لما تعانيه الدول النامية من تدفقات لأفرادها على شكل هجرة خارج حدودها إلى الدول المتقدمة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل أليس الدول النامية أحوج لهذه العناصر البشرية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية؟

تصدر النمو الاقتصادي الشامل مقدمة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، من خلال القضاء على الفقر. لهذا فإن أغلب الاقتصادات تسعى لتسريع وتيرة النمو من خلال زيادة الاستثمارات، وتعزيز الإجراءات التي تحد من التفاوت في الدخل بين الأفراد، مع توفير فرص العمل للقوى العاملة المتزايدة في أنحاء العالم، وقد تضمنت أدبيات الاقتصاد العديد من الدراسات التي تناولت النمو الاقتصادي الشامل بالشرح والتحليل، وذلك لمعرفة محدّداته وكيفية قياسه

وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة. حاول العديد من الباحثين بناء مؤشر للنمو الاقتصادي الشامل، وذلك بربط النمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والبيئية لقياس درجة شمولية النمو في دول العالم، في محاولات جادة لحساب النمو الاقتصادي الشامل، دأب العديد من الباحثين على قياسه - وأن اختلفت طرق القياس - إلا أنها اتفقت على أن النمو الاقتصادي السريع، هو من أهم مقومات النمو الاقتصادي الشامل، وقد جادل (Ali, 2007) أن النمو الاقتصادي السريع في آسيا لم يكن نمواً شاملاً، حيث ساهم في انخفاض الفقر ولكن صاحب هذا الانخفاض، ارتفاع في معدلات عدم المساواة في الدخل والانفاق، ورأى أن التفاوت ينشأ من عوامل سياسية والتحول الهيكلي المرتبط بالنمو، ويقترح لمعالجة هذا الأمر تبني استراتيجية النمو الاقتصادي الشامل من خلال وصول الأفراد للفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية، حتى يساهم الجميع في عملية النمو وبالتالي يكون النمو شاملاً، أيضاً لنفس الباحث فكرة رائدة في قياس النمو الشامل، ففي دراسة (Ali and Son, 2007) استمدا قياس النمو الاقتصادي الشامل من دالة الفرص الاجتماعية والتي تشبه دالة الرفاه الاجتماعي، حيث يكون النمو شاملاً، عندما تزداد الفرص الاجتماعية للسكان، والتي تعتمد على عاملين: أولهما (متوسط الفرص المتاحة للسكان)، وثانيهما (كيفية تقاسم هذه الفرص)، وعلى المستوى العملي قاما بتطبيق هذا القياس على الفلبين، وقاما بتحليل وصول السكان إلى التعليم والصحة خلال الفترة من 2004 إلى 1998، ووجدوا أن هناك حاجة ماسة لدعم خدمات التعليم والصحة في البلاد، حتى تلبي حاجة الفئات المحرومة من الوصول إليهما. Mckinley (2010)، قدم الأساس لبناء مؤشر مركب للنمو الاقتصادي الشامل باختيار مؤشرات مناسبة من عدة جوانب والمتمثلة في - النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والبنية التحتية - الفقر والمساواة - بناء القدرات البشرية، كاستثمار في التعليم والصحة - والحماية الاجتماعية، وتقترح الدراسة لاختبار مدى تحقق النمو الاقتصادي الشامل في الدول (بنغلاديش، كمبوديا، الهند، اندونيسيا، الفلبين، أوزبكستان)، إعطاء أوزان لكل مؤشر لتشخيص شمولية النمو، ووجدت الدراسة أن التوسع في بناء القدرات البشرية أمراً أساسياً في تعزيز نتائج اختبار شمولية النمو، وتوافق الدراسة أصوات المنظمات الدولية التي تنادي بأن النمو الاقتصادي الشامل هو الطريق السليم الذي يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، ليس فقط إنما تؤيد الدراسة أن النمو الشامل هو مرادف للتنمية الشاملة.

اعتماداً على دالة الرفاه الاجتماعي، وفي إضافة لتطوير مقياس موحد للنمو الاقتصادي الشامل جاءت دراسة قام بها (Anand et al., 2013) بدمج النمو في دخل الفرد مع توزيع هذا الدخل، لحساب النمو الشامل لعدد 143 دولة من دول العالم المتقدم والنامي للفترة من 1980-2010،

وبتوظيف التحليل القياسي تمكنت الدراسة من تحليل مصادر النمو الاقتصادي الشامل، والذي نتج عنه أن الاستقرار في الاقتصاد الكلي والاستثمار في رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي الشامل في الدول النامية، كما وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يعززان الشمولية.

أضاف (Anand et al., 2014) في دراسة أجريت على الهند للفترة 2004-2009، أوضح فيها أنه لكي يكون النمو مستداما وفعالاً في الحد من الفقر، يجب أن يكون شاملاً وذلك بالتركيز على الترابط بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الكلي، ووجدت الدراسة أن النفقات الاجتماعية ولا سيما الإنفاق على التعليم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

يرى (Khan et al., 2016) حيث أن تكافؤ الفرص هو جوهر النمو الاقتصادي الشامل، والذي يتأتى من خلال النمو الاقتصادي السريع والمستدام، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة وباستخدام منهجية (ADB)، تم دمج النمو وعدم المساواة والحوكمة في مقياس واحد، لحساب النمو الاقتصادي الشامل لباكستان، باستخدام التحليل القياسي للبيانات للفترة 1990-2012 ووجدت الدراسة أن استقرار الاقتصاد الكلي والعمق المالي، هما عاملان مهمان لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. كما اعتمدت دراسة (Veneri and Murtin, 2016) لقياس النمو الاقتصادي الشامل لدول OECD على مؤشر مستوى المعيشة متعدد الأبعاد، ويأخذ هذا المؤشر في الحسبان، دخل الأسرة والعمل والصحة، والتي تم حسابهم على أساس الدخل المتاح ومعدل البطالة والعمر المتوقع، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشر مستوى المعيشة متعدد الأبعاد، يتيح مستويات وتوزيعات مختلف نتائج الرفاه، في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهو مقياس مناسب لصانعي السياسات من أجل التناسق بين سياسات القطاعات المختلفة.

قدمت ورقة كل من (Oluseye and Gabriel, 2017) تحليلاً للعلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل ومحدداته في نيجيريا، وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية من 1981 إلى 2014، أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي والأنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي الشامل. كذلك استهدفت دراسة (عمارة والبحيري، 2018) التعرف على محددات النمو الاقتصادي الشامل في مصر، وأسفرت نتائج التحليل القياسي للبيانات السنوية خلال 1990-2015، أن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو السكاني والتقلبات في الناتج، تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل.

لا زال الباحثون يسعون في اقتراح المؤشرات التي تمكنهم من حساب النمو الاقتصادي الشامل، فقد قدم الباحثون (Sharafutdinov et al., 2019)، مجموعة من البيانات لحساب مؤشر النمو

الاقتصادي الشامل، والتي تم تقديرها لأداء التنمية الشاملة، استناداً إلى تحليل مقارن للمؤشرات الرئيسية لمؤسسات الأقاليم الروسية، وتميزت هذه البيانات والتي تحسب الشمولية، بحيث تعكس المستوى العام للكفاءة في توزيع الدخل، وتضم: مؤشر جيني ومستوى الفقر وعدم المساواة في الثروة ومتوسط الدخل في اليوم ومؤشر القوة الشرائية.

3.7.1 دراسات سابقة ذات العلاقة بالهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل

مما سبق سرده يتضح جلياً الاتساق بين النمو الاقتصادي الشامل والدوافع الكامنة وراء هجرة الأفراد الدولية، كالبطالة ومحاولة إيجاد فرص عمل خارج حدود دولهم عندما تفشل الحكومات في توفيرها، أو الحصول على أجور أعلى مما يتقاضونها في بلدانهم حتى تمكنهم من توفير التعليم اللائق والخدمات الصحية لأسرهم عن طريق المبالغ النقدية التي يقومون بتحويلها لهم، وعدم وجود المساواة وغياب تكافؤ الفرص، إضافة إلى عوامل أخرى تشكل أهدافاً تعزز النمو الاقتصادي الشامل، الأمر الذي جعل بعض الأدبيات تربط بين كليهما مع اختلاف الباحثين في تناول ظاهرة الهجرة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الشامل، باختلاف وجهات النظر التي يتبناها كل باحث، ومنهم من ربط بين الهجرة الدولية والتحويلات المالية مع أحد عناصر النمو الاقتصادي الشامل، فنجد (Adamas and Page, 2003) تناولا في دراستهما التي أجريت على 74 دولة نامية، العلاقة بين الهجرة الدولية والتحويلات المالية والفقر، فوجدوا أن ارتفاع عدد المهاجرين بنسبة 10% تجعل نسبة الفقراء تتراجع بمعدل 1.9%، ورأت الدراسة أن الدول النامية الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، هي التي ترتفع فيها أعداد المهاجرين، كما وجدت الدراسة أن نسبة التحويلات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي تقلص عدد الفقراء بنسبة 1.6%، وأوصت الدراسة بمزيد من الاهتمام فيما يخص نشر البيانات عن المهاجرين ومقصدتهم، وعلى صندوق النقد الدولي أن يبذل جهوداً أكبر لإحصاء التحويلات المالية عبر القنوات غير الرسمية وذلك لدقة النتائج. وفي دراسة تطبيقية أخرى أجراها (Adamas, 2005) عن التحويلات المالية والإنفاق المنزلي والإنفاق الاستثماري لمجموعة بيانات إنفاق الأسر في غواتيمالا، وجد أن التحويلات المالية من الخارج تؤثر على سلوك الأسر فيما يخص الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، إذ توصلت الدراسة إلى أن الأسر التي تتلقى التحويلات تنفق أقل من غيرها على السلع الاستهلاكية، وتميل للإنفاق على التعليم والصحة والإسكان، وتمثل هذه النفقات استثماراً في رأس المال البشري. وفي دراسة أخرى ركزت على تحويلات العمالة الوافدة من وإلى الأردن، وجد (عثامنة، 2006) أن هناك آثار إيجابية مباشرة لتحويلات الأردنيين بالخارج على المتغيرات

الآتية: الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والواردات، بينما أظهرت نتائج الدراسة النقيض من ذلك عند قياس الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة للمملكة على نفس المتغيرات، حيث كانت سالبة وكبيرة، وأوصت الدراسة بتبني استراتيجية لإحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة للمملكة، وذلك عن طريق دعم التوظيف في قطاع الصادرات ورفع الحد الأدنى للأجور. هذا الأمر يتفق مع أن تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المرسلّة للهجرة، يساهم في العمل على الحد من الهجرة من الدول الفقيرة (De Hass, 2006).

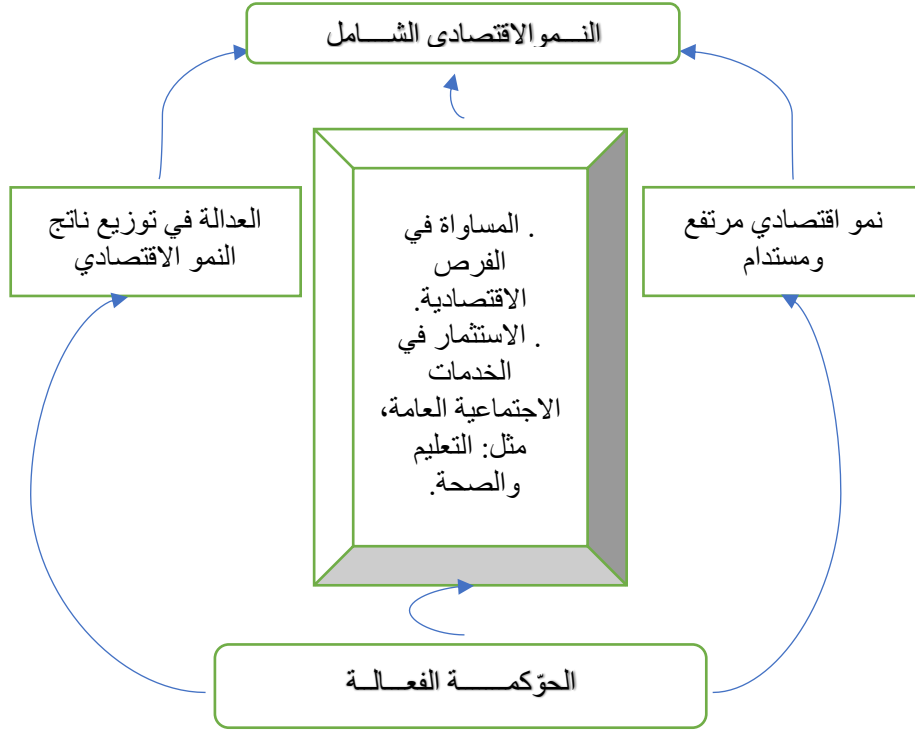
وعن أثر الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في حوض البحر المتوسط، قامت دراسة (Gallina, 2006) بتحليل آثار التحويلات على التنمية الاقتصادية والاستخدامات المختلفة لها، ولقد لوحظ في الدراسة أهمية الاقتصاد الكلي للتحويلات المالية لكل من ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الأجنبية، وتوصي الدراسة الحكومات ضمان استخدام التحويلات لأغراض التنمية وتطوير فرص الاستثمار في التحويلات. وقدم (Lung, 2008) في أطروحته، تساؤلا حول إمكانية اعتبار الهجرة الدولية بديلا عن التجارة الدولية في أستراليا، حيث أعتمد في ذلك أنه يتم تداول السلع دولياً بفعالية عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال، وفي هذه الدراسة قام بالتمييز بين أثر الهجرة الدولية لغرض العمل والعوامل الأخرى على التجارة الدولية، وتوصل إلى أنه ليست بالضرورة أن تكون الهجرة الدولية بديلا عن التجارة الدولية، إذ أن المهاجرين لديهم أثارا إيجابية على المدى الطويل والقصير على الصادرات، على الرغم من أن ليس لديهم تأثيرا قوي على واردات أستراليا من بلدان آسيا وهي موطن المهاجرين، وأوصى بأنه يمكن أن تستخدم الهجرة الدولية كاستراتيجية طويلة المدى، لتعزيز الصادرات إلى الدول الآسيوية. وفي دراسة أخرى لمعرفة كيف تؤثر الهجرة الدولية على النمو الاقتصادي الشامل من خلال تراكم رأس المال وعرض العمل وإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، رأت دراسة (Keller and Scheja, 2011)، أن التأثيرات النهائية في أي اقتصاد، تعتمد على خصائص المهاجرين في كل من الدول المرسلّة والمستقبلة، وترى أن فهم الترابط بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية، يساعد في تحديد الإجراءات ذات الأهمية لتمكين الاقتصاد من خلق فرصا كافية للنمو الاقتصادي الشامل لمجموع السكان من خلال الاستثمار والعمالة المنتجة. قدمت دراسة (Ehsan, 2011) أيضا دليلا على الدور الرئيسي التي تقوم به الهجرة الدولية في تنمية الدول النامية، وكانت هذه الدراسة عن بنغلاديش، حيث أبرزت دور التحويلات المالية في القضاء على الفقر، إذ ساهمت في زيادة أنفاق الأسر على الصحة والتعليم خلال فترة الدراسة 1990-2000.

استنادا على أن الصحة والتعليم من أساسيات التنمية الاقتصادية وجد (Telli, 2011) في أطروحته، أن التنمية الاقتصادية في الدول المرسلّة للهجرة، تؤدي في أول الأمر إلى ارتفاع معدل الهجرة، إذ يمكن التطور الاقتصادي الأفراد من الهجرة إذا ما رغبوا في ذلك على المدى القصير، وذلك بسبب قدرتهم على تحمل التكلفة المادية المصاحبة لهذه الظاهرة، ولكن ما تلبث أن تنخفض معدلات الهجرة في المدى البعيد، وقد توصل الباحث لهذه النتيجة في أطروحته، بالتطبيق على ثمان وأربعين دولة نامية مرسلّة للهجرة إلى المملكة المتحدة عن الفترة 1973-2005.

ويجادل (Pratama, 2015)، أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول العالم، هو الإجابة على التساؤل حول كيفية تحقيق نمو اقتصاديا أكثر شمولية، في ظل تزايد معدل الفقر وعدم المساواة في العديد من دول العالم، وتبحث الدراسة في العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي لعدد من مقاطعات إندونيسيا، وتم اختيار فترة الدراسة 2006م - 2012م وهي الفترة التي كانت تتبنى فيها الحكومة الإندونيسية استراتيجية النمو الاقتصادي الشامل، وحاول الباحث تحديد ما إذا كان الإنفاق الاجتماعي يمكن تصنيفه على أنه مناصر للفقراء، وأسفر البحث إلى أن الإنفاق على التعليم يمكن اعتباره أداة من أدوات النمو الاقتصادي الشامل، وذلك فيما يتعلق بمدى فاعليته في التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى التنمية البشرية. وفي تساؤل إذا ما كانت الهجرة الدولية جيدة للاقتصاد، فإن (OECD, 2014) تقترح أنه لمعرفة الإجابة على هذا التساؤل يجب النظر في تأثير الهجرة على سوق العمل والنمو الاقتصادي والموازنة العامة للدولة، حيث وُجد أن المهاجرين يساهمون في مرونة أسواق العمل، بالإضافة إلى رفع مهارات العنصر البشري والتقدم التقني، مع المساهمة في زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

تأسيسا على الإطار النظري والدراسات السابقة، حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية، وذلك بإضافة متغير الهجرة الدولية (مخزون المهاجرين) " تعبيراً عن عدد المهاجرين في الدولة محل الدراسة " إلى محددات النمو الشامل، حيث أن انتقال الأفراد وما يصاحبه من تغيرات في حجم السكان والقوى العاملة في كلٍّ من الدول المرسلّة والمستقبلة، يؤدي إلى الحد من البطالة في الدول المرسلّة وملء فجوة نقص العمالة في الدول المستقبلية، وتتضمن الهجرة الدولية حركة رأس المال المعرفي متمثلاً في الأكفاء منهم، الذي بدوره يحرم الدولة المرسلّة من الخبرات والمهارات التي تحتاجها في عملية النمو والتنمية، لكننا نجد في الجانب الآخر أن الأموال المحوّلّة من المهاجرين إلى دولهم تقوم بدور هام في تحسين الظروف المعيشية لأسرهم، ووفقاً لبعض الدراسات قد تسبب التحويلات المالية في زيادة التضخم والتفاوت في الدخل إذا لم تدار هذه التحويلات بشكل جيد. وحيث أن مفهوم النمو الاقتصادي الشامل وهو

النمو الذي يحقق العدالة في وصول كل فئات المجتمع إلى الفرص الاقتصادية، قامت الدراسة بإضافة هذا عدد مخزون المهاجرين إلى المحددات الأخرى في نموذج قياس العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل.



*شكل (2.1). أركان النمو الشامل، إعداد الباحثة اعتماداً على الإطار النظري.

8.1 ما يُميز هذه الدراسة:

أن العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة الدولية من الدول النامية، كانت أغلبها تركز بالدرجة الأولى على الحوالات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المستقبلية، أو أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول المستقبلية للمهاجرين دون قياس هذا الأثر على اقتصاديات الدول المرسلّة. ولأن ليس كل نمو اقتصادي هو نمواً شاملاً، بمعنى تحقيق النمو في الدخل يجب أن يكون مصحوباً بعدالة التوزيع لهذا الدخل، مما جعل جميع دول العالم تتجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، حتى أصبح يتصدر الأهداف التنموية للعديد من دول العالم، لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في توزيع الدخل، في إشارة لتقليص فجوة التفاوت في توزيع ناتج هذا النمو بين الأفراد والحد من الفقر والبطالة، مما يُميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها قامت بحساب النمو الاقتصادي الشامل للدول المختارة، ومن

ثم قياس علاقة الهجرة الدولية ممثلة بمخزون المهاجرين (Emigration Stock) في دول العينة بالنمو الاقتصادي الشامل، ومن ناحية أخرى ركزت هذه الدراسة على الدول المرسلّة بشكل أكبر، حيث أن النمو الاقتصادي الشامل هو مطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بحساب مؤشر النمو الاقتصادي الشامل والذي -على حد علم الدراسة- لم يتم استخدامه على نطاق واسع، حيث يمكن أن تكون من أوائل الدراسات التي ربطت هذا النمو بالهجرة الدولية.

9.1 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو مجموعة من الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل كدول مرسلّة للهجرة، وعددها 94 دولة، باعتبار الدول النامية مصدراً للهجرة الدولية، وعدد 5 دول مرتفعة الدخل كدول مستقبلّة للهجرة. روعي عند اختيار هذه الدول توافر بيانات السلاسل الزمنية إلى حد ما، والتي تخدم الهدف من هذه الدراسة.

تضم الدراسة في جزئها التطبيقي، نموذجين: **النموذج الأول** والذي يحلّ محددات الهجرة الدولية، ولهذا الغرض تم تقسيم عينة الدراسة والتي تضم الدول النامية، والتي بدورها تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: (1) دول منخفضة الدخل، (2) دول ذات الدخل دون المتوسط، (3) دول ذات الدخل فوق المتوسط، وعن الدول المستقبلّة تم اختيار الدول الأوروبية الثلاث، وتضم (المانيا، المملكة المتحدة، فرنسا)، بالإضافة إلى دولتي أمريكا الشمالية وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا)، ويغطي التحليل الفترة الممتدة من 1995 إلى 2017. وقد اختيرت هذه الدول كونها من أكثر الدول التي يقصدها مهاجري الدول النامية. أما **النموذج الثاني** والذي يهتم باختبار العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، ووفقاً لـ (OECD, 2017) يوجد حوالي 36% من إجمالي عدد المهاجرين في الدول النامية، بما يسمى هجرة جنوب-جنوب، وإن هذه الهجرة تشكل عاملاً هاماً في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، ولتطبيق الاختبار تم إضافة دول الخليج العربي وعددها 6 دول لعينة الدراسة، حيث لم يتم تضمينها في دول العينة بالنموذج الأول، وبذلك أصبح مجموع الدول الذي استُهدفت في هذا النموذج 105 دولة، مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل، للفترة 1990-2019.

10.1 مصادر البيانات:

البيانات المتعلقة بتدفقات المهاجرين الثنائية ومخزوناتهما مأخوذة من قاعدة البيانات الدولية التي تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD. Stat). تحتوي على معلومات حول

تدفقات المهاجرين إلى الخارج، حسب بلد الميلاد، ومخزون المهاجرين حسب الجنسية وبلد الميلاد، إلى 5 دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 94 دولة نامية مرسلة للهجرة، بالإضافة إلى:

United Nations Division, United States Census, Office of national Statistics UK.

خلال الفترة 1995-2017. بالإضافة إلى الاستعانة بقواعد البيانات الآتية للمتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة:

- World Development Indicators (WDI).
- ILOSTAT Database
- Fred Economic Research.
- Human Development Reports (HDR).
- The Worldwide Governance Indicators.
- CEPII Database.
- International Monetary Fund (IMF).

11.1 منهجية الدراسة:

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، ولذلك قامت الدراسة بوصف ظاهرة الهجرة الدولية وتطورها، من خلال عرض النظريات ذات العلاقة، وإلقاء الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة بالتحليل. واستعرضت الدراسة أيضاً مفهوم النمو الاقتصادي الشامل، والنظريات المتعلقة به وعلاقته بالمحددات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى توضيح البيانات المتعلقة بالدراسة عن طريق الجداول وتمثيلها بالأشكال البيانية لتسهيل فهمها واستنباط العلاقات التي تربط بينها. وعن الجانب التطبيقي في هذه الدراسة، تم استخدام المنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة.

يأتي النموذج الأول لدراسة محددات الهجرة الدولية وقياس العوامل المختلفة التي تدفع الأفراد للهجرة من دولهم. أما النموذج الثاني تم دراسة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الشامل للدول قيد الدراسة.

1. النموذج الأول:

العديد من الدراسات اعتمدت نموذج الجاذبية (Gravity model) لفهم محددات الهجرة الدولية، ويعتبر نموذج الجاذبية نموذجاً قابلاً للتكيف، حيث أن الهجرة الدولية مثل التجارة الدولية، تحدث بناء على قوى الجذب بين البلدين وتوقعها تكاليف النقل (Lewer and Berg, 2008).

وقد حظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد كأداة لتفسير الدوافع الكامنة وراء هجرة الأفراد من موطنهم إلى بلد آخر، والتالي شكل نموذج الجاذبية في أبسط صورته:

$$m_{ij} = G \left(\frac{p_i^\alpha p_j^\beta}{d_{ij}^\gamma} \right) \quad (2.1)$$

وبالتوظيف اللوغاريتمي يمكن تحويل المعادلة إلى الشكل الخطي فتصبح:

$$\ln m_{ij} = \gamma \alpha \ln p_i + \beta \ln p_j - \gamma d_{ij} \quad (3.1)$$

حيث i تعني الدولة المرسل، j تعني الدولة المستقبلة، ويعبر m عن عدد المهاجرين، p هو عدد السكان، بينما تعبر d عن المسافة بين الدولة المرسل والمستقبلة.

ووفقا لاستخدام هذا النموذج أن الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة ترسل أعدادا أكبر من المهاجرين، مقارنة مع الدول ذات التعداد السكاني الأصغر، وأيضا يفترض أنه كلما زادت المسافة بين الدولتين المرسل والمستقبلة قلت الهجرة (Kim and Cohen, 2010). وعلى الرغم من اختلاف الدراسات في تحديد متغيرات الجاذبية المفسرة لظاهرة تدفق الهجرة بين الدول، وذلك حسب طبيعة الدراسة ووجهات نظر الباحثين، إلا أنها اشتركت في استخدام المتغيرات الأساسية في النموذج التقليدي مثل: عدد سكان الدول المرسل والدول المستقبلة والمسافة بين الدول، ولغرض الدراسة يمكننا نموذج الجاذبية من إضافة متغيرات أخرى لأغراض الدراسة. وقد أيدت العديد من الدراسات التي أجريت لتفسير العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية ودراسة محدداتها، إضافة متغيرات ديمغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية. عليه سيكون شكل معادلة الانحدار للنموذج الأول لدراسة محددات الهجرة الدولية على النحو التالي:

$$\begin{aligned} Immig_{ij,t} = & c_0 + c_1 Gdpcap_{i,t} + c_2 ur_{i,t} + c_3 Polscore_{i,t} + c_4 Pop_{i,t} + c_5 Edu_{i,t} \\ & + c_6 Pov_{i,t} + c_7 Gini_{i,t} + c_8 Gdpcap_{j,t} + c_9 Polscore_{j,t} + c_{10} Pop_{j,t} + c_{11} Emig_{ij,t} \\ & + c_{12} Dis_{ij,t} + c_{13} Dcomlang_{ij,t} + e_{ij,t}. \end{aligned} \quad (4.1)$$

المتغير التابع هو $immig$ وهو يعبر عن عدد المهاجرين بين الدولتين المرسل والمستقبلة، بينما تعمل المتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة، وتشير الرموز بالنموذج إلى:

i الدولة المرسل للمهاجرين، j الدولة المستقبلة للمهاجرين، t تشير إلى الزمن و e إلى حد الخطأ، pop عدد السكان في كل دولة، dis المسافة بين الدولتين، $gdpcap$ دخل الفرد في كل دولة، ur معدل البطالة edu متوسط سنوات التعليم، $gini$ مؤشر التفاوت في توزيع الدخل، $polscor$ مؤشر الاستقرار السياسي، pov مؤشر الفقر، $dcomlang$ متغير وهمي مساويا للواحد،

إذا كانت الدولتين تتكلمان نفس اللغة، *Emig* مخزون المهاجرين من الدولة المرسل في الدولة المستقبلية، وتدل C_0 حتى C_{13} على المعلومات المراد تقديرها. تم التطبيق باستخدام Unbalance panel data للدول قيد الدراسة، ويتميز استخدام البيانات المقطعية عبر الزمن، في أنها تجمع بين السلاسل الزمنية والمقطعية (Cross section data and Time series data)، والذي يساهم في زيادة درجات الحرية، مما يعزز كفاءة التقدير ويرفع من القوة التفسيرية للانحدار (Gujarati, 2003).

2. النموذج الثاني:

اعتمدت الدراسة المنهجية المتبعة في دراسة (Anand et al., 2013) لحساب النمو الشامل لدول العينة، والمستوحى أساساً من دالة الرفاهية الاجتماعية، حيث تمثل الرفاهية هدفاً لأي سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع المستوى المعيشي للأفراد (يونس، 2010)، وحيث يعتمد النمو الاقتصادي الشامل على عاملين، وهما نمو الدخل وتوزيعه، ويرتكز مقياس الشمولية على مفهوم منحنى التركيز Concentration Curve وهو منحنى معتمد على Lorenz Curve ومؤشر GINI والذي يستخدم كمقياس للتفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، ويعتبر النمو شاملاً إذا ما تم انتقال الأفراد إلى مستوى أعلى من الدخل ومن الإنصاف، وتقاس درجة شمولية النمو بدمج النمو في دخل الفرد مع عدالة توزيع هذا الدخل، ويكون النمو الاقتصادي الشامل على النحو التالي:

$$IG = w * y_i \quad (5.1)$$

وحيث تُعبر y_i عن دخل الفرد و w عن مؤشر الانصاف والعدالة في توزيع الدخل، بينما يشير (IG) إلى النمو الاقتصادي الشامل. ويكون النمو شاملاً بشكل تام، إذا ما كان مؤشر عدالة توزيع الدخل (w) مساوياً للواحد الصحيح، حيث يتساوى النمو الشامل IG مع متوسط الدخل y_i . وزيادة النمو الشامل تتحقق بزيادة متوسط الدخل وزيادة مؤشر العدالة في التوزيع، وباشتقاق المعادلة (5.1)، ينتج درجة شمولية النمو الاقتصادي، وهو ما تم حسابه للدول قيد الدراسة:

$$dIG = w * dy_i + dw * y_i \quad (6.1)$$

وباستخدام متوسط فترة الخمس سنوات للبيانات المقطعية عبر الزمن غير المتوازنة، والنمو الشامل متغيراً تابعاً، تم تحليل محددات النمو الاقتصادي الشامل، واختبار العلاقة بين مخزون المهاجرين الدوليين والنمو الاقتصادي الشامل. وقد تم اختيار العديد من المحددات المختلفة، اتساقاً مع الدراسات السابقة، وبذلك كان شكل معادلة الانحدار المراد تقديرها، والتي تعبر على النموذج الثاني على النحو التالي: (Anand et al., 2013)

$$IG_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 IG_{i,t-1} + \beta_j X_{i,t} + \mu_{c,t} \quad (7.1)$$

تشير $X_{i,t}$ إلى مجموعة محددات النمو الشامل، تم قياس كل منها كمتوسط للفترة في 5 سنوات، وهذه المحددات: $(TO, GC, FINV, INF, FDI, EG, HDI, EMIG)$.

$\mu_{c,t}$ حد الخطأ، β تشير إلى المعاملات المراد تقديرها، i تدل على الدولة، t الفترة الزمنية.

أما المتغيرات التفسيرية والتي تم اختيارها فهي كالتالي:

$EMIG$ مخزون المهاجرين، متغير رئيسياً.

المتغيرات المستقلة وهي:

TO الانفتاح التجاري.

GC الاستهلاك الحكومي.

$FINV$ الاستثمار الثابت .

INF مؤشر التضخم.

FDI الاستثمار الأجنبي المباشر.

EG الحوكمة الرشيدة.

HDI مؤشر التنمية البشرية.

12.1 ملخص الفصل الأول

عرض هذا الفصل الفكرة التي انبثقت منها الدراسة، وهي ظاهرة الهجرة الدولية، والنمو الاقتصادي الشامل. لا شك أن كلاهما من المواضيع ذات الأهمية البالغة والرئيسية، حيث يتصدرا جداول أعمال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. يُنظر إلى الهجرة الدولية بأنها الظاهرة ذات الارتباط بالنمو والتنمية في دول العالم، مما يدعو لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي الشامل، وقد تم عرض الدراسات السابقة في هذين الموضوعين، للإلمام بالإطار النظري للدراسة.

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تدرس ظاهرة الهجرة الدولية، والتي تعترف كافة المؤسسات الدولية والمحلية بأنها آخذة في الازدياد، ومعرفة محدداتها والعوامل التي تكمن وراء تطور أعداد المهاجرين. وإذ تضيف الدراسة رؤية جديدة حول محددات تنقل الأفراد من الدول النامية، بالإشارة إلى قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب من وجهة نظر الدول المرسل، حيث العديد من الدراسات في هذا المجال ألقت الضوء على عوامل الجذب في الدول المستقبلية بشكل أساسي، وأثر هذه التدفقات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيها، وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلية، دون إيلاء الاهتمام الكافي بعوامل الدفع الكامنة وراء الهجرة في الدول المرسل. يتجسد دور العنصر البشري وأهميته في الرفع من مستوى الأنشطة الاقتصادية في الدول، وحيث لا يتحقق النمو والتنمية إلا من خلال الأفراد، تقدم الدراسة عرضاً لمفاهيم النمو الاقتصادي الشامل ومحدداته، وعرض مناهج المؤسسات الدولية حول هذا النمو.

تتميز الدراسة بحساب النمو الاقتصادي الشامل لدول العينة خلال فترة الدراسة، وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية، بتوظيف التحليل الكمي لنموذجي الدراسة وهما: النموذج الأول والذي يهتم بدراسة محددات الهجرة الدولية، والنموذج الثاني والذي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية.

الفصل الثاني

الهجرة الدولية بين النظرية والواقع

1.2 المقدمة:

قيام الأفراد باتخاذ قرار الهجرة من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر لأسباب مختلفة أمراً عرفته البشرية منذ الأزمنة الغابرة، واستمرت الهجرة إلى عصرنا الحالي حتى أصبحت من أبرز قضايا العصر الحديث، حيث ما زالت هناك دوافع عديدة تحثهم على التنقل والترحال وأن اختلفت عن سابقتها. وقد اتسع نطاق الهجرة الدولية حتى لم تعد تقتصر على فئة دون غيرها، إنما امتدت لتشمل كل المجتمعات وخاصة في الدول النامية، وتتم الهجرة بطرق عدة القانونية منها وغير القانونية، وقد تؤثر الهجرة على عديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر ولكل من الدول المرسلة والمستقبلة في آن واحد، إذ تنعكس الهجرة على التركيبيية السكانية للبلد المرسل والمستقبل، وعلى مسيرته التنموية و مستوى النمو فيه، ولما يترتب عليها من آثار أصبح هناك حاجة ماسة لدراساتها وفهم جوانبها ومحدداتها من خلال تقصي أسباب هذه الظاهرة، وحتى يتمكن متخذو القرارات وصانعو السياسات التعامل مع هذه الظاهرة الآخذة في التزايد في الآونة الأخيرة وإيجاد حلول لمعالجة الآثار السلبية التي قد تنشأ عنها.

2.2 مفهوم الهجرة في الأدب:

الهجرة لغة لفظ مشتق من كلمة هَجَرَ وتعني انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق كما ورد في معجم المعاني (الشرقاوي، 1993م)، وقد تعددت تعريفات الهجرة الدولية (International Migration) من قبل المؤسسات الدولية والباحثين المهتمين بدراسة هذه الظاهرة، وأن اتفقت هذه التعريفات في ركنها الأساسي وهو فعل الانتقال.

عرّف البنك الدولي (The World Bank) الهجرة الدولية بأنها الانتقال من الدولة الأم للاستقرار في دولة أخرى، وهي تعبير عن حركة الأفراد من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر سواء كانوا فرادى أو جماعات، وتعرّف المنظمة الدولية للهجرة International Organization For Migration (IOM) أنها "حركة الأفراد عبر حدود دولية أو داخل الدولة بعيداً عن مكان إقامتهم بغض النظر عما إذا كانت هذه الحركة طوعية أو غير طوعية".

أما عن الباحثين المهتمين بالهجرة، فقد قدّم العديد منهم تعريفات عديدة لظاهرة الهجرة الدولية. حيث قدّم (Lee, 1966) في كتابه نظرية الهجرة بأنها حالة الانتقال وتغيير الإقامة من مكان إلى آخر، سوا كان هذا الانتقال داخل البلاد أو خارجها، ويتضمن أصل ووجهة ومجموعة متداخلة من المعوقات التي تصاحب فعل الانتقال. بينما زكي (1982)، يضيف في أطروحته عنصر

الإرادة وإمكانية البقاء بشكل دائم في تعريفه للهجرة، ويرى أنها انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر بهدف معين، وأن الهجرة إما أن تكون بإرادته أو قسراً وقد يعود للإقامة في موطنه الأصلي أو يستقر بشكل نهائي، ويجادل (علوان، 2014) أنه لا يوجد أي مصطلح أو تعريف متفق عليه لوصف تنقلات البشر وقد أطلق لفظ الرحيل بديلاً عن الهجرة الدولية وذكر في كتابه الرحيل أن الدراسات الأكاديمية مستمرة في استنباط المصطلحات التي تخدم الرسائل البحثية أو التطبيقية ذات العلاقة بالهجرة.

يُشتق لفظ مهاجر (Migrant) من التعريفات آفة الذكر، ووفقاً لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) يعتبر أي شخص يعيش بعيداً عن مكان إقامته المعتاد لغرض الإقامة فيه، مهاجراً دولياً بغض النظر عن وضعه القانوني وما إذا كانت هذه الإقامة قسرية أم طوعية، وتتفق منظمة الأمم المتحدة (UN) في تعريف المهاجر مع منظمة الهجرة الدولية، بالإضافة إلى تحديد مدة الإقامة في البلد الأجنبي لأكثر من سنة، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية. كذلك وصف الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان المهاجر، بأنه ذلك الشخص الذي قام بتغيير مكان إقامته المعتاد إلى مكان آخر مرة واحدة على الأقل خلال فترة الانتقال وغالباً ما يكون الفاصل الزمني، سنة واحدة أو خمس سنوات أو عشر سنوات.

ويتضمن انتقال الأفراد فئة اللاجئين، حيث أنهم يتركون موطنهم للعيش في مكان آخر، ويفرق البنك الدولي (World Bank) (WB) بين المهاجر واللاجئ اعتماداً على الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرار مغادرة الوطن، حيث يغادر المهاجر بلده لأسباب اقتصادية غالباً، والبحث عن فرص لتحسين الأوضاع الاقتصادية، بينما اللاجئين يتركون ديارهم فراراً من خطر يهدد حياتهم، وقد ورد في اتفاقية جنيف لسنة 1951م، بأن المهاجرين يستجيبون لعوامل الجذب، حيث يتوجهون إلى البلاد الذي يجدون فيها طلباً على مهاراتهم، بينما تكون عوامل الطرد هي التي تجعل من النازحين يغادرون أوطانهم قسراً إلى بلداً قد يوفر لهم الأمن والأمان.

واللاجئ (Refugee) وفقاً لهذه الاتفاقية هو كل شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها، بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد لإحدى الأسباب التالية: (العرق، الدين، الانتماء لفئة اجتماعية معينة) أو بسبب آرائه السياسية. وقد تم تعريف اللاجئين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأنهم "أشخاص لا يمكنهم العودة إلى بلدانهم الأصل بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد أو الصراع أو العنف أو ظروف أخرى، أخلت بالنظام العام بشكل كبير، وهم بالتالي بحاجة للحماية الدولية".

وبذلك يتضمن التنقل وجهتين جغرافياً وهما بلد المنشأ وبلد الوجهة، ويقصد ببلد المنشأ هو بلد المهاجر أو البلد المرسل (Origin Country)، وهو البلد الذي يتم فيه التحرك وهو منطقة الأصل بالنسبة للمهاجرين، ويشار أيضاً للدول النامية بدول الجنوب وغالباً ما تكون من البلدان ذوي الدخل المنخفض والبطالة المرتفعة، التي يبحث سكانها عن بلداً آخر يوفر لهم فرص العمل والدخل المرتفع، وهي تكون إما منطقة الإقامة في بداية فترة الهجرة، أو منطقة الإقامة التي تم اتخاذ الخطوة الأخيرة منها، أما الجهة الأخرى فهي بلد الوجهة أو البلد المستقبل (Destination Country)، وهي عادة ما تكون البلدان متقدمة النمو ويشار إليها بدول الشمال⁵، حيث يتوجه المهاجرون إلى الدول التي تتمتع بمزايا جاذبة كتوفر فرص العمل والدخل المرتفع وتواجد الأصدقاء والأقارب كداعم اجتماعي، وهي منطقة الوصول والتي تنتهي فيها الحركة أو منطقة الإقامة في نهاية فترة الهجرة.

هناك ما يعرف بتحوّلات الهجرة حيث دول كانت مستقبلية للمهاجرين وأصبحت دول مرسلّة، أو تطورت من دولة مرسلّة إلى دولة مرسلّة ومستقبلية في آن واحد ومن ثم دولة مستقبلية ومثال على ذلك كوريا. وقد بيّن لنا التاريخ أن أوروبا تقليدياً كانت منطقة جغرافية مصدّرة للمهاجرين وليس مستقبلية لهم، ففي ثمانينات القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى، غادر منها ما يقارب 50 مليون شخص إلى قارتي أمريكا وأستراليا، ولكن منذ ستينيات القرن العشرين دخل ملايين المهاجرين إلى دول شمال وغرب القارة الأوروبية (مارتن وودغرن، 1999).

تبرز أهمية الهجرة الدولية كظاهرة ترتبط بجوانب عديدة مختلفة، وهي مسألة ذات أولوية قصوى من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، وتتبع هذه الأهمية من أن هذه الظاهرة تمسّ قضايا تتعلق بالنمو والتنمية والأمن في مختلف دول العالم، لذا كرّس الباحثون والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات ذات العلاقة جهودهم لفهم أنماط هذه الظاهرة الآخذة في التزايد والعمل على جمع البيانات التي تخدم هذا الغرض. وتبرز أهمية إحصاء المهاجرين من أهمية التعداد السكاني، لما لحساب الكثافة السكانية من فوائد تتجلى في الحصول على معلومات مفصلة، تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية والمتعلقة بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُمكن البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسكان من تحليل وتقييم التغييرات التي تحدث في الدولة، وقد أنشئت شعبة

الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة لدعم عمليات التعداد السكاني الوطني لكل دول العالم، وتمت الدعوة إلى العمل على تحسين الإحصاءات فيما يتعلق بالهجرة منذ سنة 1891م. وقد نادى المعهد الإحصائي الدولي (ISI) في فيينا على أهمية تعريف موحد للمهاجر الدولي، وقد ظهرت أهمية إحصاء المهاجرين بشكل كبير أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. حيث اقترحت منظمة الأمم المتحدة عام 1953م مجموعة جديدة من المعايير ذات خصائص ديمغرافية في تحديد مفهوم الإقامة، وفي الحصول على الإحصاءات الدقيقة المتعلقة بالهجرة الدولية.

هناك توافق على ربط الهجرة الدولية بالانتقال إلى بلد آخر غير بلد الإقامة المعتاد، وحتى يكون هذا التعريف أكثر دقة يجب معرفة الأسلوب المتبع في تحديد المهاجر الدولي. إذ تستند الإحصاءات المتعلقة بالمهاجرين على تعريفات مختلفة حسب المتبع في دول العالم، مثلاً قد يعتبر المهاجر هو ذلك الشخص الذي تختلف جنسيته عن جنسية بلد الإقامة، وكذلك الشخص الذي يختلف بلد ولادته عن بلد إقامته، وأيضاً الشخص الذي يغادر بلد الإقامة المعتاد إلى بلد آخر لفترة لا تقل عن عام حتى يصبح بلد الوجهة هو بلد الإقامة المعتاد (Sturge, 2018).

وبذلك يخرج من حساب أعداد المهاجرين كل التنقلات لفترة قصيرة لغرض الترفيه أو قضاء العطلات أو التنقل من بلد إلى بلد لتلقي العلاج أو زيارة الأقارب أو ممارسة الأعمال التجارية أو الزيارات الدينية، وذلك في حالة تواجدهم في بلد آخر غير بلادهم لمدة تقل عن سنة (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، 1997م). ويحسب صافي الهجرة (Net Migration) على أساس الفرق بين المهاجرين الداخلين (Immigration) إلى بلد ما والمهاجرين الخارجين منه (Emigration) وذلك على النحو التالي: (Khadria, et al. 2008)

$$Emigration - Immigration = Net Migration$$

بينما يشير حجم الهجرة في بلد ما (Migration Stocks) إلى عدد المهاجرين المقيمين في ذاك البلد في زمن معين، أما الأشخاص الذين يغيرون بلد إقامتهم المعتاد خلال فترة زمنية معينة (Flows) هم المهاجرين الذين يدخلون ويغادرون بلد ما على المدى الطويل أو لمدة سنة على الأقل (Bartram et al., 2014).

3.2 النظريات المفسرة للهجرة الدولية:

تتبع أهمية التطرق إلى نظريات الهجرة الدولية من إمكانية الاستفادة منها في فهم وتفسير هذه الظاهرة ونتائجها، حيث أهتم الباحثون بتصنيف هذه النظريات وفق مستوى التحليل، فهناك نظريات تركز على المستوى الجزئي وهي التي تدرس الجانب ذات الطابع الفردي عند اتخاذ

الفرد قرار تغيير إقامته والانتقال إلى مكان آخر، بينما نجد نظريات الهجرة التي تهتم بدراسة اتجاهات الهجرة الإجمالية استنادا إلى الأسباب المتعلقة بالمستوى الكلي. التالي أهم نظريات الهجرة التي تم تناولها في العديد من الأدبيات:

أ. نظرية رافنشتاين للهجرة: Ravenstein Theory of Migration

أعتمد رافنشتاين على التعداد السكاني لإنجلترا وويلز في وضع نظريته في عام 1885 م بدراسة العوامل التي تجذب الأفراد للانتقال من مكان إلى آخر، وركز في ذلك على الخصائص الفردية للمهاجرين والتي صاغ على أساسها عددا من التعميمات والتي سميت فيما بعد بقوانين رافنشتاين.

التعميمات السبع التالية: وهي (Ravenstein, 1885)

1. أن الهجرة تحدث غالبا لمسافات قصيرة.
 2. يهاجر الأفراد من المناطق الزراعية إلى المناطق الصناعية.
 3. أن التوسع في المدن الكبيرة جاء من الهجرة بدلا من النمو الطبيعي للسكان.
 4. تتطور الهجرة مع التطور الصناعي وتطور وسائل النقل.
 5. تأتي الزيادة في التعداد السكاني من زيادة تدفق أعداد المهاجرين.
 6. تهاجر النساء إلى المناطق ذات القرب الجغرافي بدرجة أكبر من هجرة الذكور.
 7. تعزى الهجرة إلى الأسباب الاقتصادية وهي المحفز الرئيسي لها.
- وبعد ما يزيد على قرن من صياغة هذه التعميمات لا زالت هذه القوانين قائمة، وأبرز هذه القوانين هما: الدافع الاقتصادي وراء الهجرة الدولية وتناقص الهجرة الدولية بزيادة المسافة. مع ملاحظة أن هذه النظرية تتجاهل المحددات الأخرى كالعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية والتي قد تكون ذات أثر على الهجرة.

ب. نظرية الكلاسيكيون الجدد للهجرة: Neoclassical Migration Theories

تستند هذه النظرية إلى كون الهجرة تحدث بناء على الفارق في عوائد الأيدي العاملة في أسواق العمل، حيث يستجيب الأفراد إلى فرص العمل ذات العائد المجزي، وقد تبني هذا الاتجاه الكلاسيكيون الجدد، حيث يُعتقد بوجود علاقة خطية بين الهجرة والتباين في الأجور، إذ تُرجح كفة الهجرة باحتمال الحصول على العمل (Massey et al, 1993) و (Borjas, 1999).

ترتبط الهجرة بقدرة الفرد على تحمل تكاليف الانتقال، إذ يعتقد (De Hass, 2008)، أن الهجرة

تزداد مع نمو ثروة البلد حيث يتمكن الكثير من الأفراد الهجرة بسبب قدرتهم على التكلفة المادية المصاحبة لها، بينما يجادل (Kurekova, 2011) أن استمرار نمو ثروة البلد يقابله تناقص في الحافز وراء الهجرة، مما يؤدي بالتالي إلى تناقص معدلات الهجرة الدولية. ومن هذه النظرية التي تنبأها الكلاسيكيون الجدد انبثقت عدة نظريات لتفسير الجوانب المختلفة للهجرة:

1. نظرية رأس المال البشري (Sjaadstad's Human Capital Theory (1962)

فسرت هذه النظرية الهجرة على المستوى الجزئي، وأشارت أن اختيار الفرد للهجرة يستند على عقلانية الفرد الذي يسعى لتعظيم منفعته نتيجة لفعل الانتقال، وتعتبره شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري (Bauer and Zimmerman, 1999)، وبناء على هذه النظرية فإن فرص نجاح ذوي المهارات العالية ستكون أكبر من غيرهم فيما لو قاموا بالهجرة من بلدانهم. وإذا تركزت هذه النظرية على أن الهجرة هي قرار نابع من إرادة الفرد، تستبعد بذلك الهجرة القسرية، والتي تُجبر العديد من الأفراد مغادرة أوطانهم لأسباب مختلفة وبشكل إجباري.

2. نظرية (لي) للدفع والجذب (1966) Lee's Push – Pull Theory

يستند هذا المنهج على وجود عوامل تدفع الأفراد لمغادرة بلدانهم بما أسماها عوامل طاردة وهي تتعلق بالدول المرسل للمهاجرين، يقابلها عوامل جاذبة في الدول المستقبلية مع وجود عوائق كالبعد الجغرافي والقيود التنظيمية التي تضعها الدول للحد من الهجرة. تعتقد الدراسة أنها هذه النظرية أقرب ما تكون إلى الواقع المعاصر، حيث غالباً ما يستجيب الأفراد لعوامل الجذب المختلفة إذا ما أتيحت لهم الفرصة للهجرة الدولية.

3. نظرية مفاهيم الشبكة

Network Concepts migration theory (Magobunje, 1970)

تميل هذه النظرية إلى الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدثها الهجرة الدولية، بالإضافة إلى أن الهجرة عبر حدود الدول ترتبط ارتباط وثيق بمفهوم الشبكات، واعتبر أن التكاليف المصاحبة لهجرة الأفراد تميل للانخفاض من خلال المعلومات التي يوفرها المهاجرون السابقين للمهاجرين الجدد، حيث يرى هذه المنهج أن للمهاجرين تأثيراً على مختلف جوانب التنمية في الدول المرسل والمستقبل، ويضيف هذا النهج بأن الهجرة تحدث نتيجة لوجود الروابط المختلفة بين الدول المستقبل والمرسل، كالروابط الاستعمارية و تدفقات الاستثمار والتجارة. وإذا تركزت هذه

النظرية على العلاقات الشخصية بين المهاجرين والروابط بين الدول، فأنها تتناسى بأن هذه العلاقات قد تقوض من الهجرة بدلا من تحفيزها (Kurekova, 2011).

4. نظرية سوق العمل المزدوج (Dual labor Market Theory (Piore, 1979)

تفسر هذه النظرية وجود سوق عمل مزدوج بناء على كثافة الأيدي العاملة في بعض القطاعات والتي تعاني من ندرة رأس المال، وفي ذات الوقت هناك قطاعات وفيرة رأس المال ولكنها قليلة العمالة، ووفقا لهذه النظرية فإن جانب الطلب هو المحدد الرئيسي للهجرة الدولية وليس جانب العرض، وتهتم هذه النظرية بعملية التوظيف ذات الطابع الرسمي بين الدول، حيث تحتاج الدول المتقدمة للأيدي العاملة في الأنشطة الصناعية. تعتمد الهجرة الدولية وفقا لهذه النظرية على جانب الطلب، والتغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية والاختلافات بين الدول، ولا تعبر هذه النظرية اهتماما إلى اقتصادات الدول النامية، ومدى حاجتها إلى الكوادر البشرية والتي تساهم في الدفع بعجلة الاقتصاد قدماً، وما قد يترتب على استقطاب العمالة الوافدة من بطالة في الدول المستقبلية.

5. نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة

New Economics Theory of Migration 1985

هذه النظرية تركز على أن الأسر الفقيرة تعمل على إرسال إحدى أبنائها للعمل بالخارج بسبب توقع العوائد المادية للهجرة، حيث تُخفف هذه المكاسب من حالة الفقر التي تعيشها الأسرة في إشارة إلى التحويلات المالية. وبذلك تخرج هذه النظرية على اعتبار الهجرة قرار فردي وإنما الأسرة كذلك تؤدي دوراً في اتخاذ هذا القرار (Stark, 1991). وفقا لهذه النظرية فإن الفقراء هم فقط الذين يهاجرون، ولكن نتائج عدة دراسات تطبيقية كشفت بأن الفقراء ليس لهم القدرة على تحمل تكاليف الهجرة.

6. نظرية الأنظمة العالمية

World Systems Theory (Immanuel Wallerstein, 1989)

تعتمد هذه النظرية الربط بين محددات الهجرة والتغيرات الهيكلية للأسواق العالمية، وتركز بشكل أساسي على جانب العرض للأيدي العاملة، وبذلك يكون الركن الأساسي في هذه النظرية الارتباط بين الهجرة الدولية والعولمة، حيث ترى هذه النظرية أن الدول النامية التي توجهت نحو الإنتاج لغرض التصدير ستصبح دولا جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر، الأمر

الذي يؤثر على نمط الهجرة، حيث ينتقل الأفراد إلى الدول التي تنشأ فيها الاستثمارات وتصبح هي الوجهة لاستقبال الأيدي العاملة المهاجرة (Gurieva and Dzhioev, 2015). وإذ تستند هذه النظرية في أن الهجرة ضرورة حتمية تحدث نتيجة للتغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية، بذلك تنكر هذه النظرية حرية الأفراد في اتخاذ قرار الهجرة، والحرية في اختيار الوجهة المرغوبة.

من خلال التسلسل التاريخي للنظريات، نلاحظ اختلاف نظريات الهجرة من حيث الجوانب التي تم التركيز عليها وأن وجدت جوانب أخرى حظيت باهتمام كل النظريات، الأمر الذي يفسر على أن أنماط الهجرة قد اختلفت عبر الزمن. بالإضافة أن عوامل الدفع والجذب تضمنت العديد من العوامل المختلفة، كما اشتركت النظريات في أن العمل هو المحفز الرئيسي للهجرة من جهة الطلب في الدول المستقبلية، أو من جهة العرض في الدول المرسلية، وإذا ما أخذنا أن هجرة الأيدي العاملة تحدث بانتقال الأفراد من الدول النامية إلى الدول الصناعية، فكيف يمكن تفسير هجرة العمالة إلى الدول النامية في ظل هذه النظريات؟، على سبيل المثال - دول العالم العربي - فهي تضم دولاً مستقبلية ودولاً مرسلية.

أما عن نتائج الهجرة وأثارها على الجوانب المختلفة للتنمية في كل من الدول المستقبلية والمرسلية، ترى الدراسة أن الهجرة تساهم في حل مشكلة عدم المساواة في توزيع الثروات بين دول العالم، عن طريق انتقال العمل إلى الدول التي تفتقر للأيدي العاملة وبالتالي تنتقل الأموال إلى الدول شحيحة رأس المال. وتتساءل الدراسة على مدى واقعية هذه النظريات وإسقاطها على جميع دول العالم. وهل ما تمر به دول العالم النامي والعربي خاصة من انقسامات وتقسيمات أدت إلى ازدياد أعداد المهاجرين يمكن أن يُفسر من خلال هذه النظريات؟ تساؤلات تدعو إلى الأخذ في عين الاعتبار الفروقات الاقتصادية وأيضاً الثقافية والاجتماعية للدول عند دراسة الهجرة، حيث تفرض هذه الفروقات نفسها عند حساب تدفق المهاجرين منها، بالإضافة إلى النظر للنظام العالمي الجديد الذي تقوده الدول العظمى في العالم، في إعادة توزيع السكان بالشكل الذي يخدم الأهداف والمصالح السياسية، التي تتبعها الدول الكبرى مع دول العالم الأخرى.

4.2 التطور التاريخي للهجرة الدولية:

يعبّر الانتقال من مكان إلى آخر عن رغبة الأفراد في الحصول على مستقبل أفضل و حياة أكثر رفاهية، وقد تزايد عدد الأفراد المتنقلين من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر مع تزايد التقدم التقني في جميع مجالات الحياة، والتطور المتسارع في الاتصالات ووسائل النقل، وقد ساعدت العولمة في تأجيج هذه الرغبة لدى الأفراد، وما وصلت إليه الأعداد الكبيرة للمهاجرين في وقتنا الحالي إلا تعبيراً على هذا الواقع.

وقد مرت تنقلات الأفراد عبر التاريخ بعدة مراحل خلال العقود الماضية وحتى وقتنا الحالي، إذ عرف الإنسان التنقل منذ العصور القديمة طلباً للطعام والمسكن والأمن، وأن كان الإنسان دائم الترحال ولأسباب مختلفة، إلا أن هذا التنقل والترحال لم يعرف حينئذ بمصطلح الهجرة الدولية، لعدم وجود حدود تفصل بين الدول حتى القرن التاسع عشر، حيث وضعت الحدود بين المناطق الجغرافية في العالم أو ما يسمى بالحدود السياسية، والتي قسّمت المناطق إلى دول، وتبيّن هذه الحدود الأراضي التي تمارس فيها الدول سيادتها، ويترتب على انتقال الفرد إلى دولة أخرى خارج حدود بلاده لغرض الإقامة فيها لفترة زمنية معينة بتسميته مهاجراً دولياً.

هذا الفصل يقتصر على سرد مختصر لمراحل تطور الهجرة الدولية منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، والتي كما أسلفنا أخذت في التزايد حتى وصل عدد المهاجرين الدوليين حسب تقرير دائرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة إلى عدد 258 مليون مهاجراً دولياً سنة 2017، بزيادة قدرها 49% منذ سنة 2000م.

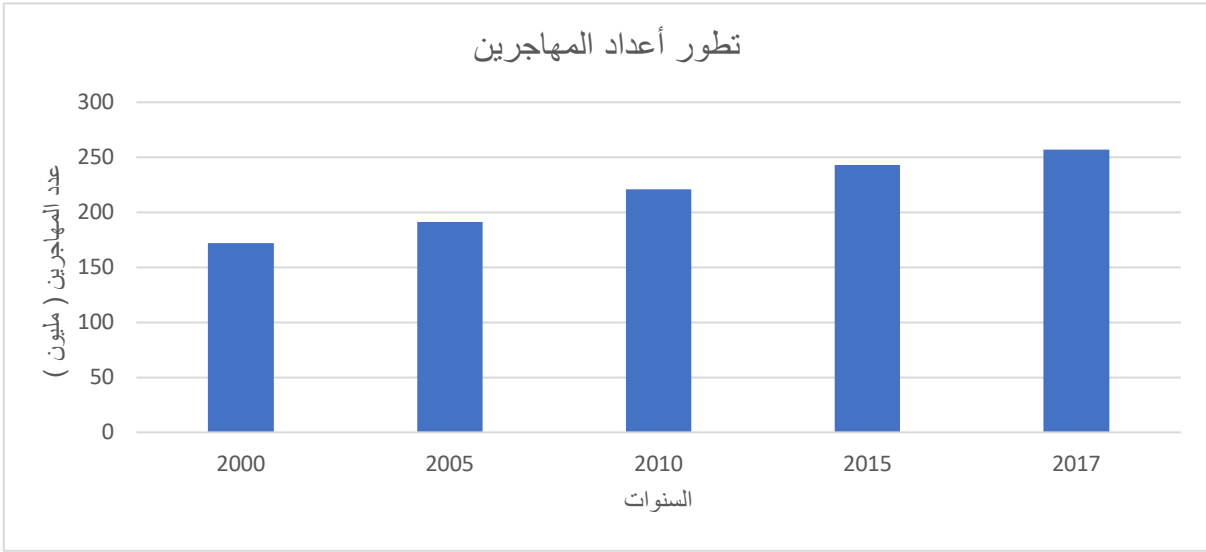
كانت الأراضي الشاسعة في الدول النامية في القرن التاسع عشر الميلادي، مثل أستراليا وكندا وجنوب أفريقيا بحاجة لمن يزرعها، الأمر الذي شجع الكثير من الأفراد لشد الرحال والهجرة للعمل بالأنشطة الزراعية والصناعية في تلك الدول والإقامة فيها، كما شهدت القارة الأمريكية - وحسب العديد من المصادر - أكبر موجات هجرة في بداية القرن التاسع عشر من المهاجرين الناطقين باللغة الإنجليزية والذين أتوا من الجزر البريطانية و سُميت بالموجة الأولى، بينما بدأت الموجة الثانية في أربعينيات القرن بتوجه المستوطنين الإيرلنديين والألمان إلى الولايات المتحدة للعمل في هذا البلد، الذي كان بحاجة ماسة للأيدي العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية، وتبقى الموجة الثالثة بين عامي 1880م - 1914م وهي الأكبر والذي أدخلت ما يزيد عن عشرين مليون مهاجر قدموا من الجنوب والشرق الأوروبي، والباحثين عن فرص العمل في المدن الصناعية الأمريكية (مارتن و ودغرن، 1999).

بدأت الهجرة في شبه القارة الهندية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وامتدت لأكثر من مائة عام، إذ سيطر العمال الهنود المهاجرين على فرص العمل الكثيرة في المزارع الموجودة في المستعمرات البريطانية (Khadria et al., 2008). وقد أستمّر عبور المحيط الأطلسي من قبل ملايين المهاجرين من أوروبا إلى الأمريكيتين بحثاً عن حياة أفضل وفرص العمل وهرباً من أوروبا التي كانت تتميز آنذاك بأنظمتها القمعية واقتصادها المتهاك (علوان، 2014).

أما في القرن العشرين فقد كان من أهم أسباب حدوث الهجرات هو إندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية وما ترتب عليهما من آثار مدمرة، حيث شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشوء دول جديدة والتي نتجت عن دول سابقة لأسباب قومية مثل الهند وباكستان والمانيا الشرقية والغربية، مما أدى إلى هجرة سكان هذه الدول بحثاً عن الانتماءات العائلية أو العرقية أو بحثاً عن الأمان.

أوائل القرن العشرين أصبح عدد المهاجرين الدوليين يقدر بـ 9 مليون مهاجر، بعد أن كان العدد 3.5 مليون قادمين من أوروبا الشرقية ومن جنوبها. وشكلت المانيا وبريطانيا وإيرلندا أكثر دول أوروبا مصدراً للهجرة خلال 1900م - 1939م، وكانت الوجهة الرئيسية هي القارة الأمريكية، ومع تزايد الأعداد التي توجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صورة هجرات جماعية، قفز عدد المقيمين وغير المولودين على أراضيها في نهاية القرن العشرين من 14 مليون نسمة إلى 35 مليون نسمة، أي بزيادة قدرها 145 % وذلك خلال 1980م - 2000م، (داغر، 2008). كما عرفت أوروبا بين عامي 1961م و 1974م ترحيباً بالعمالة المهاجرة والتي ارتبطت بالسوق الأوروبية المشتركة في عام 1957م. ويذكر أنه تم الاحتفال بالعامل رقم مليون الذي قدم إلى المانيا وذلك بتقديم الهدايا له ونشر صورته في العديد من المجلات والصحف، وكان لمظلة لم الشمل الفضل في تدفق أعداد كبيرة من أسر المهاجرين في المانيا وفرنسا على وجه الخصوص، بالإضافة إلى السياسة المرنة التي أتبعته دول مثل السويد والنمسا والمانيا في توفير السكن وفرص العمل لطالبي اللجوء على أراضيها في زيادة المهاجرين الدوليين للقارة الأوروبية. أيضاً قارة آسيا لم يكن سكانها بمنأى عن موجات الهجرة حيث شهدت تدفق مواطنيها إلى قارتي أمريكا الشمالية وأستراليا منذ بداية تسعينيات القرن السابق. ومن أكبر الهجرات الإنسانية والتي حدثت بين دول قارة آسيا بدخول 5 مليون أفغاني إلى باكستان وإيران في عام 1979م إثر التدخل السوفيتي في أفغانستان. وساعدت حالة عدم الاستقرار والتي حدثت بسبب انتقال حكومة هونج كونج إلى الصين في عام 1997م في دفع العديد إلى الهجرة، حتى أصبحت مصدراً أساسياً للمهاجرين إلى كندا.

السنوات الماضية من القرن الحالي أزداد عدد المهاجرين عن نهاية القرن السابق، حيث شهد هذا القرن ارتفاع وتيرة الهجرة والنزوح بسبب النزاعات في العديد من دول العالم، وغادر أكثر من نصف مليون لاجئ من ميانمار إلى بنغلاديش منذ شهر أغسطس 2017م حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية الصادر في 2018م، ويبدو جلياً بالنظر إلى الشكل البياني رقم (1.2)، النمو في أعداد المهاجرين منذ نهاية القرن العشرين ممثلاً بسنة 2000م، حيث كان عدد المهاجرين في نهاية القرن السابق 172,703,309 وفي سنة 2017م أصبح 257,715,400 بزيادة قدرها 85,012,091 مهاجراً.



شكل رقم (1.2). تطور أعداد المهاجرين الدوليين 2017-2000.

*المصدر: إعداد الباحثة، بناء على بيانات منظمة الهجرة الدولية، التقرير الصادر سنة 2018.

وقد شهدت عشر دول ارتفاعاً كبيراً في أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء في بدايات هذا القرن، ولا زالت حتى الوقت الحالي، إذ تعاني هذه الدول من الحروب والنزاعات العرقية والسياسية، ويشكل عدد المهاجرين من هذه الدول 79 % من مجموع المهاجرين من مختلف دول العالم، ومن الدول العربية، تأتي سوريا وجنوب السودان ضمن هذه الدول العشر (تقرير الهجرة الدولية، 2018م).

5.2 الهجرة وتوزيع السكان:

أعتبر مالتوس (المشار إليه في الأخرس، 1965م) وهو من أوائل الباحثين في علم السكان أن النمو السكاني غير المتوازن بين الريف والمدينة سببه الهجرة والنزوح، وإنها تعمل على زيادة النمو السكاني سواء في المنطقة المهاجر منها أو المهاجر إليها، ويرى إن ارتفاع معدل النمو في

البلد المهاجر إليه يكون واضحاً، إلا أن الزيادة في معدل النمو السكاني في البلد المهاجر منه حسب ما يراه في نظريته، يعزى إلى أن الدولة تعمل على تخفيف الضغط السكاني بشكل مؤقت، إذ تقوم بتعويض ما فقدته من السكان بما سماه التوليد الذاتي، حيث ترتفع معدلات الزواج وبالتالي تزداد معدلات المواليد، ويستدل على صحة ذلك بالهجرة الدولية التي حدثت في القرن الثامن عشر من اسبانيا إلى الولايات الأمريكية، والتي تكونت على أثرها ولايتين من السكان الاسبان، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى انخفاض النمو السكاني في اسبانيا.

مخلوف و محجوب (2015)، قاما بتعريف السكان بأنه عدد الأفراد المتواجدين في منطقة جغرافية ما في تاريخ معين، ويتم تحديد وقياس هذا العدد بناء على حجم السكان في تاريخ سابق مضافاً إليه عدد المواليد خلال الفترة مضافاً إليه عدد المهاجرين إلى هذه المنطقة الجغرافية، مطروحاً منه عدد الوفيات خلال الفترة وكذلك عدد الأفراد المهاجرين من هذه المنطقة، من الملاحظ أهمية عدد المهاجرين في حساب حجم السكان، إذ كما تؤدي زيادة عدد المواليد في زيادة عدد السكان، كذلك الحال فإن الهجرة تؤدي إلى نمو حجم السكان في المنطقة المهاجر إليها، والعكس في حالة الوفيات والمنطقة المهاجر منها، وعن أثر الهجرة في توزيع السكان، تبين لنا الحقائق التاريخية في أواخر القرن الماضي، بأنها كانت من أكثر العوامل تأثيراً على النمو السكاني في بعض الدول صغيرة الحجم مثل أستراليا ونيوزلندا، بالإضافة لأثرها على النمو السكاني في أمريكا وكندا، بينما قللت الهجرة من حجم السكان في بعض الدول الأوروبية، ولعل إيرلندا من أكبر الأمثلة لأثر الهجرة على النمو السكاني، إذ زادت الهجرة الدولية على الزيادة الطبيعية للسكان، الأمر الذي جعل حجم سكان هذه الدولة يتناقص من خمسة ملايين نسمة في عام 1854م إلى أقل من ثلاثة ملايين نسمة في عام 1926م (مخلوف ومحجوب، 2015).

ساهمت الهجرة الدولية في زيادة كبيرة في عدد سكان دولة فلسطين، حيث سعى المحتل الاسرائيلي لاستقطاب المهاجرين اليهود بصفة دائمة من جميع أنحاء العالم، وبذلك شكلت نسبة 48% من النمو السكاني في البلاد في الفترة من 1985م إلى 1995م (مارتن وودغرن، 1999). بناء على البيانات الإحصائية الصادرة عن شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، والتي تُفسر الزيادة التي حصلت بين عامي 1950م و 1990م في دول العالم المتقدم والنامي، هو بسبب ثبات الزيادة في عدد المواليد على الزيادة في عدد الوفيات، إلا أنه منذ العام 1990م أصبحت الهجرة هي المصدر الرئيسي للنمو السكاني في الدول المتقدمة، بينما عزت الزيادة في الدول النامية، إلى زيادة معدل المواليد (الأمم المتحدة، 2016).

عن الهجرة الدولية وأثرها على توزيع السكان في العالم، يتوقع قسم السكان في الأمم المتحدة في تقريره الصادر في 2017م، بأن الهجرة الدولية ستكون المحرك الرئيسي للنمو السكاني في الدول المتقدمة بداية من سنة 2020م، وبحلول عام 2050م سيصبح صافي الهجرة الدولية كافياً للتعويض عن النقص في الولادات وزيادة الوفيات في دول العالم المتقدم، وأن الأثر سيكون عكسي في الدول النامية وهي الدول المرسلّة للهجرة فيتوقع التقرير أن تحدّ الخصوبة المرتفعة من الأثر السلبي للهجرة الدولية. وعلى سبيل المقارنة فقد شكّل المهاجرون الدوليّين نحو 2.9 % من مجموع سكان الدول المتقدمة أو دول الشمال في عام 1990م، وأصبحت هذه النسبة 11.2 % من مجموع سكان نفس الدول في عام 2015م (الأمم المتحدة، 2016). وتشير توقعات التعداد السكاني إلى زيادة عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2050م بنسبة 44 % أي 135 مليون نسمة وستكون الهجرة هي العامل الرئيسي للنمو السكاني فيها (Donner and Rodriguez, 2008). الجدول رقم (1.2) يوضح تطور أعداد المهاجرين الدوليّين بناء على البيانات المأخوذة من تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2018م، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين الدوليّين من سنة 1970م وحتى 2017م، حيث ازداد عدد المهاجرين في سنة 2017م بنحو 15.105 مليون عما كان عليه في سنة 1990م، وأكثر من ثلاثة أضعاف عدد المهاجرين في سنة 1970م، (منظمة الهجرة الدولية، 2018).

جدول رقم(1.2). تطور اعداد المهاجرين 1970-2017

السنة	عدد المهاجرين (مليون)
1970	84.46
1975	90.37
1980	102.00
1985	113.21
1990	152.57
1995	161.00
2000	173.00
2005	191.30
2010	222.00
2015	243.70
2017	257.72

* المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات منظمة الهجرة الدولية، تقرير 2018م.

ولا زالت الهجرة الدولية حتى وقتنا الحاضر في ازدياد، الأمر الذي جعل منظمة الأمم المتحدة تدعو المؤسسات البحثية في شؤون السكان والهجرة على تفسير ظاهرة الهجرة الدولية، ومعرفة العوامل المؤدية لها، ولعل من أهم الخطوات للوصول إلى ذلك، هو فهم أشكال الهجرة وتصنيف المهاجرين ليتسنى معرفة الدوافع وراء الهجرة الدولية.

6.2 أنواع الهجرة:

يستمد التنقل الجغرافي للأفراد بين المناطق والأقاليم المختلفة أهمية كبيرة بسبب آثاره على العديد من المجالات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وتختلف حركة الأفراد من حيث المسافات المقطوعة من مكان الإقامة المعتاد إلى الوجهة التي يقصدها الأفراد، وقد نجد في العديد من الكتب والبحوث العلمية تفاوتاً في تصنيفات الهجرة وذلك اعتماداً على معايير التصنيف المختلفة، فهناك من يصنف الهجرة وفقاً لمعيار الزمن إلى نوعين وهما: الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة، أو بناء على معيار نظامية الهجرة فتقسم إلى الهجرة النظامية (الشرعية) و الهجرة غير النظامية (غير الشرعية)، وكذلك ممكن أن تصنف الهجرة على أساس المعيار العددي الذي يتضمن شكليين للهجرة وهما: هجرة الأفراد وهجرة الجماعات، بينما البعض يصنف الهجرة بناء على معيار الإرادة وهي الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، وقد أوردت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن هناك تنقلات سكانية تعتبر نوعاً من الهجرة، مثل المسافرين الذي تستوجب طبيعة عملهم تخطي الحدود بشكل مستمر، والمسافرون لغرض السياحة ورجال الأعمال والطلاب، وكذلك الأفراد الذين يبحثون عن مكان يقيمون فيه بشكل دائم أو مؤقت، و تصنف الهجرة وفقاً للتنقل الجغرافي إلى نوعين وهما: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية: (مارتن و ودغرن، 1999)

1.6.2 الهجرة الداخلية

وهي انتقال الفرد من منطقة جغرافية حيث يقيم إلى منطقة جغرافية أخرى داخل حدود ذات الدولة، كأن ينتقل سكان القرى إلى المدن، أو سكان المناطق الزراعية إلى أخرى صناعية في داخل حدود البلاد.

يرى Duncan في كتابه theory and consequences of mobility of farm population حول هجرة السكان الذين يعملون بالزراعة إلى مناطق أخرى، تحدث بسبب الآثار الناتجة عن التغييرات الهيكلية في الدولة، وبذلك تكون الهجرة هي البديل الوظيفي لأي تغيير اجتماعي في حياة الفرد. هذا ليس ببعيد عن النموذج الأشهر في الاقتصاد وهو نموذج Lewis سنة 1954 م، الذي أفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما قطاع تقليدي ويعتمد على النشاط الزراعي،

ويتميز هذا القطاع بكثافة الأيدي العاملة وقلة الإنتاجية وانخفاض مستوى الأجور، ويوجد هذا القطاع في المناطق الريفية، بينما القطاع الآخر وهو الحديث حيث يعتمد هذا القطاع على النشاط الصناعي، ويتميز هذا القطاع بندرة الأيدي العاملة وارتفاع الإنتاجية، بالإضافة إلى الأجور العالية، ويتخذ هذا النشاط من المناطق الحضرية والمدن مكاناً له، وقد أكتسب هذا النموذج تأييداً واسعاً على النماذج الأخرى التي تحدثت عن القطاع الواحد في نظريات النمو، وذلك بسبب إدراك العالم أنه لكي ينمو الاقتصاد في دولة ما، يجب أن تنتقل العمالة من قطاع الزراعة بالريف للعمل في النشاط الصناعي بالحضر (Chen, 1994).

عبد النور (2015)، يرى أن الهجرة الداخلية ستؤدي إلى الاختلالات الهيكلية بين الريف والمدن، بسبب زيادة أعداد الباحثين عن العمل، وذلك لأن عدد الأفراد القادمين من الريف يؤدي إلى خلق فائض في عرض العمالة، والذي بدوره يسبب في تناقص رأس المال البشري في الريف وانخفاض الأجور في المدن، داعماً بذلك النظريات الاقتصادية القائلة بأن الهجرة ينبغي أن تؤدي إلى تقليص الفارق في الأجور بين الريف والحضر من خلال التغييرات في العرض والطلب.

2.6.2 الهجرة الخارجية

وهي عملية انتقال الأفراد من مكان إقامتهم في موطنهم الأم إلى مكان آخر خارج حدود بلادهم السياسية والإدارية، عبر منافذ العبور المختلفة المتعارف عليها بين الدول وتسمى بالهجرة الدولية، وقد تختلف أسباب التنقل فقد تكون الهجرة طوعية أو قسرية، وفي هذا الصدد تقسم الهجرة الدولية من حيث الشكل القانوني لهذه الظاهرة إلى ثلاث أنواع، وهم الهجرة غير الشرعية واللجوء والهجرة الشرعية.

1. الهجرة غير الشرعية

وتسمى أيضاً بالهجرة غير النظامية، وهي انتقال الأفراد خارج حدود بلدانهم دون موافقة حكومات الدول الذي يقصدونها، وبطرق غير شرعية وغير مزودين بالوثائق والمستندات التي تخولهم للدخول، لذا يعتبر مهاجراً غير شرعياً كل فرد دخل إلى بلاد أخرى دون عبور منافذها الرسمية " كالمطارات والموانئ والمنافذ البرية " (حمود، 2017).

وقد عرفها الباحثان (فكرون والجد، 2017) بأنها عملية الدخول غير القانوني إلى دولة من قبل الأفراد من غير الأماكن المحددة، ودون التقيد بالضوابط التي تفرضها كل دولة في مجال التنقل. وتعتمد الإحصاءات ومؤسسات الدول المعنية والباحثين في مجال الهجرة الدولية التعريف الصادر عن (IOM) بخصوص الهجرة غير الشرعية، بأنها الحركة التي تتم خارج التنظيمات الإدارية للمغادرة والوصول، فمن وجهة نظر الدولة التي يقصدها المهاجرون، هو الدخول أو الإقامة أو

العمل بدون المستندات اللازمة لذلك والمطلوبة بموجب اللوائح الخاصة بالهجرة، أما من جانب الدول المرسلّة فهي عبور حدود دولية بدون وثيقة سفر أو المستندات التي تفي بمتطلبات المغادرة. أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتصدر مناقشات المنظمات الدولية والمؤسسات المعنية بالهجرة الدولية، وتواجه دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء دخول المهاجرين غير النظاميين إلى أراضيها بطرق غير قانونية، والذي غالباً ما يأتون من دول مجاورة، وأن كانت لا تختلف دوافع الهجرة غير الشرعية عن غيرها من الهجرة الشرعية، فأنها تؤثر على فرص العمل لسكان الدولة المهاجر إليها من خلال تولّي الوظائف والمهن بأجور أقل من الأجور السائدة في البلد.

2. اللجوء

يعتبر اللجوء شكلاً من أشكال الهجرة الدولية، ويختلف اللجوء عن الهجرة غير الشرعية، في أن الأخيرة تنبع من إرادة الفرد بينما اللجوء يحدث قسراً، كما يحاول العديد من المهاجرين الذين دخلوا إلى بلد غير بلد إقامتهم المعتاد بطرق غير نظامية تقديم طلبات اللجوء، باعتباره وسيلة تضمن لهم البقاء في بلد المهجر بشكل قانوني (عبد الملك، 2007).

وعن عدم طوعية الهجرة، فقد أوجدت الحروب والحكومات المستبدة ملايين المغادرين من دول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا في منتصف القرن الماضي، ويشكلون ثلث لاجئ العالم، ويعتبر الفلسطينيون من أكثر أعداد اللاجئين، حيث تركوا بلادهم في أكبر موجتين عرفهما العالم للهجرة القسرية، وذلك في عام 1948م وعام 1967م، (فيليب ودغرن، مصدر سابق)، كما شهد القرن العشرين معاناة إنسانية كبيرة عن اضطراب الأفراد لمغادرة ديارهم وبقائهم في مخيمات اللاجئين لسنوات عديدة، ويقدر عدد اللاجئين في سنة 2018م حسب الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 25.9 مليون لاجئ في العالم (UNHCR).

3. الهجرة الشرعية

هي التنقل المكاني الطوعي للأفراد خارج حدود دولتهم، تعبيراً عن رغبتهم في العيش في دولة أخرى لأسباب مختلفة ومزودين بالوثائق القانونية المتعارف عليها في التنقل بين كافة دول العالم. وتضم الهجرة الشرعية فئات مختلفة من المهاجرين الذي يمكن أن يعبر عنهم على النحو التالي:

أ. المهاجرون الاقتصاديون أو هجرة الأيدي العاملة

هم الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم للعمل في دول أخرى، والذين يكسبون عيشهم عن طريق المساهمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتضم هذه الفئة كافة المستويات من ذوي

المهارات العالية أو ذوي المهارات المنخفضة وشبه الماهرة، وغالباً ما تكون الحوافز الاقتصادية المحرك الرئيسي لهجرة هذه الفئة.

يستجيب المهاجرون الاقتصاديون بشكل كبير إلى اختلاف المستوى الاقتصادي بين الدول المرسلّة والدول المستقبلّة وتركز الثروات في الدول الغنية، وتفشي ظاهرة البطالة في الدول المرسلّة وانعكاسها على زيادة الفقر في الكثير من الدول النامية، بالإضافة إلى التباين في الأجور إذ يتجاوز الحد الأدنى للأجور في الدول المستقبلّة مستوى الأجور في الدول المرسلّة، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد، الأمر الذي يُحقّز الأفراد على الهجرة الدولية أملين في تحقيق مستوى معيشي أفضل لهم ولأسرهم (الخشاني، 2011).

وبناء على الأرقام الصادرة من البنك الدولي لسنة 2017م، يتضح التفاوت بين الدول في الناتج القومي الإجمالي للفرد (GDP/Capita)، إذ يبلغ في دول الاتحاد الأوروبي \$ 33,715.1 وفي المملكة المتحدة \$ 39,720.4 وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ \$ 59,531.7 بينما على سبيل المثال لا يتجاوز في النيجر \$ 378.1 وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية \$ 457.8 وبعض الدول العربية مثل الأردن \$ 4,129.8 وفي ليبيا \$ 7,998.0، ومقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن الناتج القومي الإجمالي للفرد في بعض الدول النامية يمثل أقل من 10٪، وهذا بدوره يجعل الولايات المتحدة الوجهة المفضلة للمهاجرين خارج حدود دولهم.

كل هذا يتسق مع اعتقاد الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد (Economics Neoclassical) في أن الهجرة الدولية هي قرار يتعلق بالحصول على منفعة للفرد لتحقيق أعلى دخل متوقع نتيجة التنقل المكاني، وبذلك يرجّح الاقتصاديون أن السبب الرئيسي للهجرة الدولية هو العامل الاقتصادي في إشارة إلى الحصول على عمل ذو أجر مرتفع، كما تشير التقديرات عن عدد العمال المهاجرين والتي استندت على بيانات 2013م إلى وجود 150,3 مليون عامل مهاجر، وهو ما يقترب من ثلثي مجموع المهاجرين الدوليين في نفس العام (تقرير منظمة الهجرة الدولية، 2018)، ويقصد العمال المهاجرين الدول مرتفعة الدخل حيث قصد هذه الدول 75 % من مجموع العمالة المهاجرة في سنة 2013م، والجدول التالي يوضح توزيع أعداد ونسب الأيدي العاملة المهاجرة على دول العالم مصنفة على مستوى الدخل:

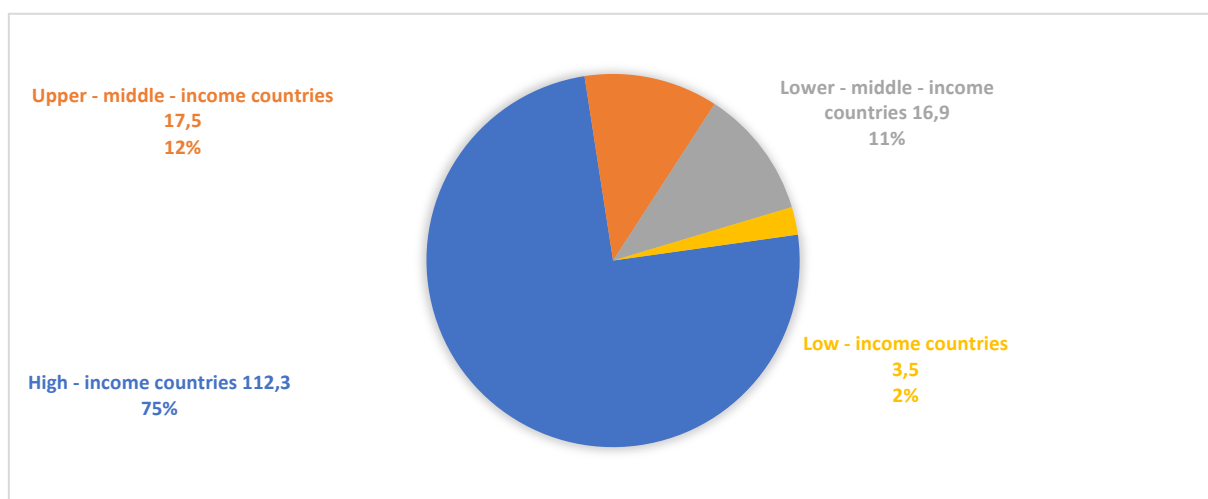
جدول رقم (2.2)

توزيع الأيدي العاملة المهاجرة على دول العالم مصنفة وفقاً للدخل

البيان	دول منخفضة الدخل	دول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	دول متوسطة الدخل من الشريحة العليا	دول مرتفعة الدخل
العمال المهاجرين (مليون)	3,5	16,9	17,5	112,3
النسبة من مجموع العمال المهاجرين %	2.4	11.2	11.6	74.7

*المصدر: بيانات منظمة الهجرة الدولية، تقرير 2018م.

يتضح من بيانات الجدول والشكل البياني رقم (2.2)، توجه العدد الأكبر من العمال المهاجرين إلى الدول مرتفعة الدخل، الأمر الذي يتوافق مع التفسير الذي يفترض هجرة الأيدي العاملة بحثاً عن الأجر المرتفع والتي تؤيد الدافع الاقتصادي للهجرة الدولية، حيث بلغ عدد العمال المهاجرين 112,3 مليون أي نسبة 74.7 % من إجمالي العدد البالغ 150,3 مليون لسنة 2013م، بينما لم يهاجر سوى 2.4% منهم إلى الدول ذات الدخل المنخفض.



الشكل رقم (2.2). توزيع هجرة الأيدي العاملة في دول العالم وفق تصنيف الدخل.

* المصدر: إعداد الباحثة بناء على تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2018.

ب. المهاجرون العائليون أو لمّ الشمل

تعد هذه الفئة من أهم فئات الهجرة الدولية، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007) يمثل لمّ الشمل حوالي 45% إلى 60% من إجمالي تدفقات الهجرة، ولكن ليس هناك توافق بين الدول المستقبلية بشأن السماح بضم أفراد العائلة، وأن كانت تتميز الهجرة العائلية بتقليل التحويلات للبلد المرسل، بالإضافة إلى لمّ الشمل توجد عوامل اجتماعية أخرى فالانطباع الذي يكوّنه الأشخاص عن العائدين من المهجر وصور النجاح الذي حققوه ومستوى الرفاه، يجعل من الهجرة حلمًا للبعض يبذلون من أجله الغالي والنفيس، بالإضافة لوسائل الأعلام المختلفة والمتاحة والتي جعلت الأفراد يفكرون في تغيير واقعهم إلى واقع أكثر جاذبية، وقد سهلت التكنولوجيا المتطورة ووسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد في مختلف أنحاء الكرة الأرضية إتاحة المعلومات للجميع (الخشاني، 2011).

ج. هجرة طلاب العلم

يتوجه العديد من طلاب العلم من مختلف الدول النامية إلى الدول المتقدمة لمواصلة دراستهم العليا، وقد شهدت العقود الماضية زيادة ملحوظة في انتقال الأفراد من أجل التعليم، وأصبحت الجامعات تعتمد استراتيجيات التسويق لجذب الطلاب إليها بإقامة المعارض التعليمية وإرسال الوكلاء لغرض توفير القبولات الأكاديمية في عديد من الجامعات، حتى أصبح التعليم العالي مصدرًا جيدًا للدخل. ويرغب العديد من الطلاب البقاء في بلد الدراسة بشكل دائم حتى بعد الحصول على المؤهل العلمي المستهدف من الالتحاق بالجامعة، ويعود ذلك للتشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار وما تخصصه من أموال في ميزانياتها للأبحاث العلمية والتطوير مقارنة بالدول النامية.

يندرج تحت هذه الفئة هجرة الكفاءات وتسمى كذلك بهجرة الأدمغة، وهناك من اعتبر إن هجرة العقول نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول (الإمام، 2010)، وأشار (جلال الدين، 1979) إلى هجرة الأدمغة بأنها نقل بدون تكلفة للمهارات والكفاءات من بلد فقير إلى بلد آخر غني. ويعتبر الباحثون أن هجرة الأدمغة من أهم العقبات التي تواجه برامج التنمية في دول العالم النامي، وهي مؤشرًا على فشل تنمية العنصر البشري اقتصاديا واجتماعيا.

وعرفت منظمة اليونسكو (المشار إليها في الفيل، 2000م) هجرة الكفاءات على أنها نوع شاذ من التبادل العلمي وحيد الاتجاه إلى الدول المتقدمة وقد أطلقت عليه النقل المعاكس للتكنولوجيا، وهو يمثل نقل أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري بما يحمله من مهارات ومعرفة.

د. المهاجرون السياسيون

غالبا ما يلجأ مهاجرو هذه الفئة إلى بلد آخر، بسبب الخوف من الاضطهاد وحدث الاضطرابات السياسية والعرقية والإقليمية في بعض دول العالم، وينطوي الاضطهاد على المضايقة والتمييز والتعذيب للأفراد الذين لا يتفقون مع حكوماتهم، الأمر الذي يجعلهم يهاجرون إلى دول أكثر أمناً. ومن دوافع هجرة السياسيين غياب الحريات والحقوق السياسية والفساد وتشجع البيئة السياسية العدائية الهجرة إلى دول أكثر ديمقراطية (Mathews, 2018).

تتم أحيانا هجرات سياسية نتيجة اتفاقيات بين الدول كما هو الحال بين تركيا واليونان في سنة 1923م حيث نقل 1,200,000 من تركيا نتيجة لميثاق لوزان، وترحيل الالمان من بروسيا التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، واليهود المهجرين إلى فلسطين والتي تم التخطيط لجعلها موطناً لهم (الفيل، 2000).

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والحروب والصراعات الأهلية عاملاً قوياً يجعل الأفراد يفكرون في الهجرة، ويأتي الاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات والتعرض للتعسف والظلم من القوى الحاكمة في البلاد دافعاً طارداً للمهاجرين، بالإضافة للحروب الطائفية والنزاعات الداخلية (إبراهيم، 2013)، ولعل أكبر مثال على أن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والنزاعات العرقية سبباً للهجرة الدولية، ما حدث وما زال يحدث حتى وقتنا الحالي في القارة الأفريقية، حيث تعاني هذه القارة الغنية بالثروات الطبيعية من النزاعات على الحدود والثروات الطبيعية بين الدول المتجاورة، وتعود أغلب هذه النزاعات إلى الآثار السلبية الذي خلفها الاستعمار الأوروبي للقارة، والذي سبب منذ الثمانينات في عدم استقرار المنطقة بالكامل، وجعل الأفراد يفرون هرباً من الموت والجوع والصراع إلى الهجرة للعيش بشكل آمن مستخدمين كافة الوسائل لذلك، سواء كانت هذه الوسائل نظامية أو غير نظامية معرّضين حياتهم للخطر، وقد ذكرت وكالة (Frontex) ⁶، إنه في عام 2016م دخل أوروبا 56 ألف مهاجراً بين شهري كانون ثاني ونيسان، كما لعب العامل السياسي كغياب الحريات والحروب في بلادنا العربية دوراً بارزاً في الرفع من وتيرة الهجرة الدولية خاصة لدى الشباب، مثل العراق في حربي الخليج الأولى والثانية، والاحتياح الإسرائيلي للبنان والاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

هـ. المهاجرون العائدون

هم الفئة من المهاجرين الذين يعودون من حيث جأؤوا، حيث تكون هناك أسباب لعودتهم كما هو الحال عند الهجرة لأول مرة، وينظر الباحثين في هذا المجال إلى عودة المهاجرين كجزء من الهجرة الأصلية، وقد ذكر Ravenstein التيار المعاكس للمهاجرين في إشارة إلى عودتهم إلى موطنهم الأصلي في كتابه الشهير The Laws of Migration في عام 1889م. وينادي الباحثين بضرورة توسيع الأطر النظرية للهجرة حتى تشمل التيار المعاكس مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاختلافات الجوهرية بينهما، والتي تكمن في أن عودة المهاجرين هي أسهل نسبياً من الهجرة الأصلية، وأن المعلومات تكون متاحة بشكل كبير في حالة العودة، بالإضافة أن فرص العمل والتباين في الأجور لا تلعب دوراً كبيراً في هذه الحالة (علوان، 2014).

تتداخل أشكال الهجرة الدولية وفقاً لفئات المهاجرين حسب السبب وراء الهجرة، فمن الممكن أن يهاجر شخص لغرض الدراسة ثم يقرر البقاء والعمل في البلد الذي درس فيه، والمهاجر الذي غادر بلاده بصورة غير شرعية من المحتمل أن يصبح مهاجراً شرعياً، والمهاجر بصفة مؤقتة قد يصبح مهاجراً بشكل دائم.

أما عن المهاجرين الدوليين في قارة أوروبا قد أصبحوا مهاجرين هجرة داخلية في بعض الدول الأوروبية عندما تكوّن ما يسمى بالاتحاد الأوروبي، لذا يجب الدخول في مرحلة أعمق وأهم في تفسير ظاهرة الهجرة الدولية وهي لماذا يهاجر الأفراد وماهي الدوافع التي تجعلهم يغادرون أوطانهم والإقامة في بلد آخر؟

7.2 خصائص المهاجرين:

تختلف جنسيات المهاجرين وثقافتهم في شتي بقاع العالم، ولكن يتفق هؤلاء في كونهم يعيشون في بلدان غير بلدانهم، ويطلق عليهم لفظ مهاجرين دوليين، بالإضافة لذلك هناك سمات مشتركة بين الكثيرين منهم، إذ يأتي أغلب المهاجرين من الدول النامية أو ما يسمى بدول الجنوب، قاصدين الدول المتقدمة وهي دول الشمال، ففي سنة 2017 م، يقيم 145,983,8 مهاجراً في الدول المتقدمة، إذ يشكلون نسبة 11.6% من إجمالي سكان الدول المتقدمة، بينما يقيم عدد 111,731,6 من المهاجرين في الدول النامية ويشكلون نسبة 1.8 % فقط من مجموع سكانها، وهذه النسب تأتي من إجمالي المهاجرين في العالم لسنة 2017م الذي يبلغ 257,715,4 مهاجراً ويشكلون نسبة 3.4 % من إجمالي عدد سكان العالم.

يوضح الجدول رقم (3.2) توزيع المهاجرين بناء على الجنس والفئة العمرية في دول العالم المتقدمة والنامية.

جدول رقم (3.2)

توزيع المهاجرون على أساس الجنس والفئة العمرية في سنة 2017م

المنطقة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين إلى عدد السكان	نسبة النساء الى مجموع المهاجرين	النسبة المئوية من مجموع المهاجرين في عمر 20 - 64
العالم	257,715,4	% 3.4	% 48.4	% 74.3
الدول المتقدمة	145,983,8	% 11,6	% 51.8	% 76.2
الدول النامية	111,731,6	% 1.8	% 43.9	% 71.8

*United Nations. (2018). *International migration report 2017*. UN.

تشكل النساء نسبة 48.4 % من إجمالي المهاجرين الدوليين في العالم، تعيش 51.8 % منهم في الدول المتقدمة و43.9 % من المهاجرات تعيش في الدول النامية، كما يُبين الجدول نسبة المهاجرين الدوليين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 - 64 عاماً، وهم يمثلون الأفراد في سن العمل 74.3 % من إجمالي المهاجرين في العالم، الأمر الذي يعكس العلاقة القوية بين سن المهاجرين وسوق العمل، ويقيم 76.2 % منهم في الدول المتقدمة. لا شك أنه من الصعب أن يقرر الفرد مغادرة بلاده للعيش في مكان آخر، ولكن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي دوراً في اتخاذ الأفراد مثل هذا القرار، وتشكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عوامل دفع بالإضافة إلى العامل الشخصي دوراً كبيراً في قرار الهجرة الدولية إلى دول أخرى تتمتع بعوامل جذب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. بين (Everett Lee, 1966) أن العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الهجرة الدولية، عوامل مرتبطة ببلد المهاجر (Country Origin) وهي العوامل التي تدفع الأفراد لترك موطنهم، وعوامل أخرى مرتبطة بالبلد الذي يقصده المهاجر وهي ما تجذبه في البلد المهاجر إليه (Destination Country)، وعوامل شخصية والتي تتعلق بإدراك الفرد للإيجابيات والسلبيات في كلا البلدين. قد يتساءل البعض، لماذا لا يهاجر كل الأفراد الباحثين عن العمل أو الذين يسعون إلى تحسين دخلهم أو كل الأفراد المضطهدين في دولهم أو كل سكان الدول التي تعاني ويلات الحروب؟ وتكمن الإجابة بأن هناك أسباب اجتماعية وشخصية تفسر لماذا يسعى البعض للهجرة دون الآخر، هذه الأسباب تمسّ الفرد بعينه والتي تجعله يتخذ قرار الهجرة الدولية دون الآخرين من الأفراد. عموماً يمكن تلخيص العوامل الدافعة للهجرة بالإجابة عن التساؤل الآتي: لماذا يهاجر الأفراد من الدول النامية؟

يمكن شرح القرارات المتعلقة بالهجرة باستخدام مفهوم تعظيم المنفعة، والذي يفترض أن الهدف النهائي لجميع الأفراد هو زيادة منفعتهم الشخصية، أو شعورهم بالسعادة. وفقاً لـ Goldin و Reinert (2007)، سيختار الأشخاص بشكل عام الهجرة فقط، إذا كانوا واثقين بشكل معقول من أن مجموع كل هذه التغييرات سيزيد من مستوى الرضا العام أو المنفعة الشخصية أو العائلية أو المجتمعية. ينتقل الأفراد بشكل متزايد باستمرار حسب إحصائيات (IOM)، وذلك أساساً فيما يتعلق بالثروات ومناطق الجذب المرتبطة بالفرص مثل الدخل العالي والمرافق الصحية والسلامة، والأمن والمرافق الحديثة وممارسة الحرية السياسية والعقائدية وغيرها من الأسباب، ولن تحدث الهجرة إلا إذا كانت هناك عوامل كافية تزيد من الفائدة الشخصية للمهاجر. أن تكاليف الهجرة إلى الدولة المتقدمة عن طريق التخلي على إقامة الفرد في موطنه وبين أهله قد تكون مرتفعة، ومع ذلك فإن عوامل الدفع المختلفة والتي ترتبط بمغادرة الفرد لموطنه، وعوامل الجذب المختلفة المرتبطة بالهجرة للدول المتقدمة، يمكن أن يجعل من الهجرة الدولية ممكنة ومفيدة.

لا زال هناك العديد من الأسباب المتعلقة بدولة المهاجر تدفعه لمغادرة موطنه وفي وجود أسباباً أخرى تجذبه لبلد آخر ليقوم فيه بشكل دائم أو مؤقت، وقد رأت الدراسة إدراجها في الجدول رقم (4.2) الذي يوضح بعضاً من هذه الأسباب، وأن اتفقت العديد من الدراسات والكتب ذات الاهتمام بموضوع الهجرة الدولية على الأسباب المؤدية إلى اتخاذ الأفراد قرار الهجرة وأسمتها بعوامل الدفع وعوامل الجذب، إلا أنها لم تتطرق إلى دور الاعلام في مختلف وسائله في جعل سكان الدول النامية يرون بكل وضوح التفاوت الكبير بين بلدانهم وبلدان العالم المتقدم، والذي جعل الهجرة إليها حلاً يسعون إلى تحقيقه، متناسين بذلك الكثير من السلبيات التي تزخر بها المجتمعات الغربية، ودور بعض الدول المتقدمة في إشعال نار الحروب ونهب خيرات الدول النامية في وقتنا الحاضر، والآثار المترتبة على السياسات الاستعمارية في دول العالم النامي في الماضي.

جدول (4.2). عوامل الدفع وعوامل الجذب

عوامل دفع وتتعلق بالدول المرسله	عوامل جذب وتتعلق بالدول المستقبله
عدم توفر فرص العمل المناسبة وانخفاض الأجور	إمكانية الحصول على العمل بأجر مرتفع
الحروب وعدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن	الاستقرار السياسي
وجود قيود على الحريات مثل القيام بالأنشطة السياسية والعقائدية	ممارسة الأنشطة السياسية والعقائدية بحرية
الفقر وتدني مستوى المعيشة	مستوى معيشي مرتفع
ضعف الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية	توفر الخدمات المختلفة لكافة أفراد المجتمع
المناخ القاسي كالزلازل والجفاف والتصحر	التقدم التقني والتطور في وسائل النقل والاتصالات
الكثافة السكانية	وجود الأقارب والأصدقاء
دور الإعلام في إظهار كافة سلبيات الدول النامية المصدرة للهجرة، وضعف النمو والتنمية	قرب المسافة كالهجرة إلى الدول المجاورة
غياب الدعم للكفاءات العلمية وذلك لعدم التشجيع والتطوير والاستيعاب للمؤهلات العليا	إبراز إيجابيات ومميزات الدول المتقدمة وإلقاء الضوء عليها إعلامياً

*إعداد الباحثة تأسيساً على الإطار العام للدراسة.

8.2 وصف الدول المرسله (عينة الدراسة):

تركز الدراسة أساساً على الدول النامية في هذا الجانب، باعتبارها الدول المرسله للهجرة الدولية، ولكن تتضمن أيضاً دولاً متقدمة والتي يعبر عنها بالدول المستقبله للمهاجرين. لذا سيتم وصف الدول النامية بشكل أكثر تفصيلاً في هذا الجزء.

• خصائص الدول النامية:

- كان أول من أطلق على هذه الدول مصطلح الدول النامية، هو Harry S. Truman الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تكن التسمية الوحيدة للدول النامية، أما يوجد العديد من التسميات التي أطلقت عليها ومنها: (محي الدين، 1972)
- الدول المتأخرة: وهي الدول التي لم تصل إلى مستوى عالٍ من التقدم، حيث ينتشر الفقر بين سكانها، بسبب عدم تقدمها الاقتصادي. يواجه هذا الوصف استهجاناً كبيراً من الكثيرين.

- الدول المتخلفة: وهي الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد، عن نظيره في الدول المتقدمة من العالم. لم يلقى هذا المصطلح قبولا بسبب كونه لا يفرق بين فترات الركود وفترات النمو التي تمر بها الدول، ويشير إلى هيمنة طابع الركود على هذه الدول، الأمر الذي لا يتفق مع الواقع.
- الدول النامية: وهو المصطلح أو الوصف التي يلاقي قبولا عن التسميات الأخرى، إلا أن النمو لا يقتصر على الدول المتخلفة فقط، إنما النمو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضاً، على الرغم من وجود الفارق الكبير بين نمو هذه الدول والدول الأخرى.
- الدول الأقل تطوراً أو الأقل تقدماً: ويعكس هذا المسمى الاختلاف بين الدول، ويؤخذ على هذا الوصف أن دول العالم تعيش درجات متباينة من التطور والتقدم، بينما في الواقع أن هناك دول تعيش حالة التقهقر والجمود في أحيان كثيرة.
- الدول الفقيرة: كما أن هناك دولاً غنية، هناك أيضاً دولاً فقيرة، ولكن هذه التسمية تركز على النواحي الاقتصادية والمادية، وتم انتقاد هذا الوصف كون العديد من الدول النامية غنية بالموارد الطبيعية والثروات.
- دول الجنوب: ظهرت هذه التسمية في مؤتمر باريس سنة 1957م، وقد استندت هذه التسمية على التصنيف الجغرافي لدول العالم.

- تصنيفات الدول:

هناك العديد من المعايير التي صنف على أساسها دول العالم، التالي أهم التصنيفات:

• تصنيف البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بتصنيف دول العالم اعتماداً على نصيب الفرد من الدخل في كل دولة، ووفقاً لهذا التصنيف تحدد الفئة أو المجموعة التي تنتمي إليها. ويتم تقسيم الدول وفقاً لهذا التصنيف لثلاث مجموعات وهي:

1. الدول ذات الدخل المنخفض (LIC).
2. الدول ذات الدخل المتوسط، وتضم فئتين وهما: فئة الدخل أدنى من المتوسط (LIMC) وفئة الدخل أعلى من المتوسط (UMIC).
3. الدول ذات الدخل المرتفع (HIC).

حيث تعرف الدول ذات الدخل المنخفض، بأنها الدول التي ينخفض دخل الفرد فيها سنوياً عن \$1,005، بينما الدول ذات الدخل أدنى من المتوسط، فهي الدول الذي يكون فيها نصيب الدخل الفردي سنوياً من \$1,005 وأقل من \$3,955، ويشير نصيب الدخل الفردي سنوياً من \$3,955 وأقل من \$12,235 إلى الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، أما الدول ذات الدخل المرتفع، هي تلك الدول التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل \$12,235 أو أكثر. وتتم مراجعة هذه الحدود كل سنة فقط لحساب التضخم ويتم إصداره سنوياً في 1 يوليو، مع التصنيفات المنقحة المخصصة لكل دولة (WB, 2017).

• تصنيف الأمم المتحدة:

يعتمد نظام تصنيف الدول وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مؤشر التنمية البشرية (HDI)، لالتقاط الطبيعة المتعددة الأوجه للتنمية، ومؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات، ويشير إلى إنجازات الدول في الصحة والتعليم والدخل. وقد تم الاعتراف بجوانب أخرى للتنمية مثل الحرية السياسية والأمن، لكن نقص البيانات حال دون إدراجها في مؤشر التنمية البشرية. ويحدد مؤشر التنمية البشرية بين الصفر والواحد. وقد تم تقسيم الدول وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة إلى دول (المنخفضة والمتوسطة والعالية)، حيث تشير هذه الفئات الثلاث إلى: (Nielson, 2011)

1. الفئة الأولى: وتضم هذه الفئة مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها (0.8 : 1).
2. الفئة الثانية: وتضم هذه الفئة مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وفيها يتراوح مؤشر التنمية البشرية بين (0.5 : 0.79).
3. الفئة الثالثة: وهي مجموعة الدول ذات المؤشر المنخفض، والذي يقل عن (0.5).

9.2 ملخص الفصل الثاني

رَكَزَت الدراسة في هذا الفصل على الهجرة، وذلك بسرد المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة والنظريات التي صاحبت تطور الهجرة الدولية عبر التاريخ، بدءاً من نظرية (Ravenstein)، بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها من قبل الكلاسيكيين الجدد، ولعل النظرية الأكثر شهرة في هذا المجال هي نظرية عوامل الدفع والجذب لـ (Lee) والتي اعتمدت عليها العديد من الأدبيات في دراسة محددات الهجرة الدولية.

ربط الإطار النظري للهجرة الدولية مع الواقع من سمات هذا الفصل، من خلال عرض تطور أعداد المهاجرين، واستعراض أنواع الهجرة والتي تنقسم إلى نوعين وهما: الهجرة الداخلية والهجرة الدولية، والأخيرة هي محور هذه الدراسة. وحيث بلغ عدد المهاجرين الدوليين في سنة 2017م (257,715,400) مهاجراً، جُلَّ هؤلاء من الدول النامية والذي يقصدون دول العالم المتقدم.

إن الهجرة من الدول النامية ظاهرة عالمية لا تحدث بسبب العوامل الاقتصادية فقط، بل أيضاً بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والنقل. ولكن غالباً ما تحدث الهجرة بسبب عوامل الدفع، وهي انخفاض الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً بسبب عوامل الجذب الموجودة في الدول الأكثر تطوراً.

العوامل المختلفة والتي قد تدفع مهاجري الدول النامية إلى مغادرة موطنهم، تم ادراجها في هذا الفصل وفقاً لتصنيفها إلى عوامل دفع، والتي تتعلق بالبلد المرسل والمتمثلة في: انخفاض الأجور والبطالة وعدم الاستقرار السياسي وتقييد الحريات والكثافة السكانية والتي تعتبر من سمات الدول النامية، بالإضافة إلى تفشي الفقر وضعف الخدمات العامة في هذه الدول. في الجانب الآخر هناك عوامل تجذب الأفراد لاختيار الهجرة لدولة دون أخرى، مثل: ارتفاع أجور العاملين والاستقرار السياسي، ووجود مهاجرين من نفس بلد المهاجر، حيث يشكلون دعماً معنوياً للقادم الجديد. وتبقى المسافة بين الدولة المرسل والمستقبل تشكل عائقاً للأفراد في اتخاذ قرار الهجرة مما تعنيه من تكلفة مادية.

الفصل الثالث

محددات الهجرة الدولية

1.3 المقدمة:

هل تستجيب تدفقات الهجرة إلى عوامل الدفع والجذب؟ ما هي المحددات ذات الأثر في زيادة أو تقليص عدد المهاجرين، للإجابة على هذه التساؤلات، افترضت الدراسة أن هناك عدة عوامل وراء زيادة أعداد المهاجرين القاصدين دولاً أخرى لغرض الإقامة فيها، وأن هناك محددات مختلفة لاتخاذ قرار الهجرة الدولية، والذي يترجم في شكل تدفقاً للأشخاص فرادى وجماعات إلى بلد آخر، ولمعرفة تأثير هذه العوامل المختلفة تم اختيار عدد 94 دولة من دول العالم النامي كدول مصدرة للهجرة، مصنفة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة الدول منخفضة الدخل (Low-Income) وعددها 21 دولة، ومجموعة الدول ذات الدخل دون المتوسط (Lower-Middle-Income) وعددها 40 دولة، ومجموعة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (Upper-Middle-Income) وعددها 33 دولة، بينما تم اختيار عدد 5 دول مستقبلية للمهاجرين من دول مرتفعة الدخل (High-Income)، (الملاحق).

اختيرت الدول المرسلّة من مختلف قارات العالم، عدا قارة أمريكا الشمالية وأستراليا. أما عن الدول المستقبلية والتي سبق الإشارة إليها بالدول مرتفعة الدخل فهي من قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا، وقد تم اختيار الدول المستقبلية كونها من أكثر دول العالم التي يقصدها المهاجرون. تفترض هذه الدراسة أن هناك عوامل عديدة تدفع الأفراد للهجرة من بلدانهم، وأخرى تجذبهم لدول بعينها. وعند ذكر الهجرة الدولية وهي كما تم تعريفها هو انتقال الأفراد طوعاً للإقامة في بلداً آخر خارج حدود موطنهم الأصلي حيث يقيمون، وبذلك تخرج الدراسة عن أي نوع آخر للهجرة والذي سبق الإشارة إليهم في الفصل الثاني.

3. 2 محددات الهجرة الدولية المستخدمة في الدراسة:

قامت الدراسة بدمج العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل السياسية والعوامل الجغرافية بالإضافة للعامل الديمغرافي (Demography) والذي يختص بعدد السكان لمعرفة أي العوامل الأكبر أثراً في اتخاذ قرار الهجرة الدولية.

1.2.3 العوامل الاقتصادية (Economic Factors)

تعتمد الدراسة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين المرسلّة والمستقبلّة، كعامل جذب في حالة ارتفاعه في الدولة المستقبلية، وعلى النقيض من ذلك يعتبر عامل دفع في حال انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المرسلّة، وقد اعتمدته العديد من الدراسات في مجال الهجرة الدولية كإحدى أهم العوامل الاقتصادية التي تمكن الباحثين من دراسة محددات الهجرة عبر الدول وتعتبره من المتغيرات الأساسية في أغلب أدبيات الاقتصاد التي تهدف

لدراسة محددات الهجرة الدولية، على سبيل المثال استخدم كل من (Adams and Page, 2003 و (Mayda, 2005)

و (Abdmoulah and Laabas, 2015)، هذا المتغير بديلاً عن أجر الفرد في الدراسات ذات العلاقة بمحددات الهجرة، حيث يُعتقد أن زيادة عرض العمل الناتجة عن تدفق المهاجرين تؤدي إلى انخفاض الأجور في الدول المضيفة، إذ تحل محل تراكم رأس المال المادي كمصدر رئيسي للنمو، وفي نفس السياق يجادل الكتاب الصادر عن مركز التطوير بمنظمة التعاون والتنمية (OECD) بعدم وضوح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والهجرة، حيث ينبغي النظر له من خلال عنصرين أساسيين وهما: نسبة مشاركة الأفراد العاملين إلى إجمالي السكان، وإنتاجية العمل (OECD, 2018).

تضيف الدراسة معدل البطالة في الدول المرسلّة لمعرفة العلاقة بينها وبين الهجرة الدولية، وبذلك تتبع العديد من الدراسات التطبيقية الأخرى، التي استخدمت هذا المتغير في البحث عن الدور الذي تلعبه البطالة في زيادة تدفق المهاجرين للخارج بحثاً عن فرص عمل لهم خارج حدود دولهم (Pavkovic et al, 2018) و (Karemera et al, 2000)، وتعرّف منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة على أنها مجموع الأفراد القادرين عن العمل ولكنهم لا يعملون أو أنهم يبحثون عن عمل، وتحسب نسبة البطالة وفقاً لهذا التعريف بقسمة العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل على مجموع السكان من هم في سن العمل والقادرين عليه مضروباً في 100. كما لم تستبعد الدراسة تضمين مؤشر جيني لقياس علاقة العدالة في توزيع الدخل مع الهجرة الدولية، وبذلك تتفق هذه الدراسة في إدراج هذا المؤشر مع (Peridy, 2006) و (Ortega and Peri, 2009)، وهو من أكثر المؤشرات شيوعاً في قياس العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد، بالإضافة لذلك أدرجت الدراسة مؤشر الفقر إذ ترى النظريات الاقتصادية بأن هناك علاقة وثيقة بين العدالة في توزيع الدخل وأعداد الفقراء في دولة ما، للإجابة على التساؤل حول هل يحفز الفقر الأفراد على الهجرة؟ أم كونهم فقراء لا يستطيعون تكبد تكلفة التنقل من دولة إلى أخرى؟

2.2.3 العوامل غير الاقتصادية (Non-Economic Factors)

تتباين الدراسات في مجال الهجرة الدولية في تبني المحددات المختلفة لمعرفة العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الهجرة الدولية. ومن العوامل الثقافية رأت الدراسة معرفة أثر التعليم على تدفق المهاجرين من الدول النامية إلى الخارج، وإذا ما يرتبط التحصيل العلمي للفرد برغبته في الهجرة إلى حيث ترتفع الأجور وتُمنح الفرص لذوي المؤهلات، وما تمنحه الدول المتقدمة من

تشجيع للبحث العلمي والابتكار في شتى المجالات. الأمر الذي تفتقده العديد من الدول النامية لسبب أو لآخر، أو أن الأفراد ذوي التحصيل العلمي المرتفع يفضلون البقاء في بلدانهم والمساهمة في دفع عجلة النمو في مجتمعاتهم. وقد استخدمت بعض الدراسات التطبيقية مؤشر التحصيل العلمي مقاساً بسنوات الدراسة في البحث عن محددات الهجرة الدولية (Ben Westmore, 2014)، بالإضافة إلى إتقان لغة بلد المقصد الذي يعتبر عاملاً مشجعاً على الهجرة، وتفترض الدراسات التطبيقية أن اللغة المشتركة بين الدولتين، أو أن تكون لغة الدولة المستقبلية شائعة الاستخدام في الدولة المرسله محفزاً للهجرة إذ تقلل من التكلفة النفسية للمهاجر لسهولة التواصل مع الآخرين.

كما لا تستبعد الدراسة العامل الاجتماعي أسوة بالدراسات الأخرى، والذي يمثلته هنا أعداد المهاجرين المقيمين في بلدا ما والتي يطلق عليه مخزون المهاجرين (Migrant Stocks)، وما له من أثر إيجابي حيث يقلل من الشعور بالاغتراب، في ظل وجود مهاجرين سابقين من ذات الدولة التي ينتمي إليها المهاجر، وقد تم استخدام البيانات الخاصة بمخزون المهاجرين في العديد من الأدبيات السابقة في دراسة محددات الهجرة الدولية. حيث يوفر المهاجرون السابقين معلومات تهم المهاجرون الجدد أو المحتملين عن التنقل والعمل والطقس في البلد المضيف، واتساقاً مع الأعمال التطبيقية الماضية أن للهجرة تكاليف غير مباشرة تتمثل في البعد عن الأسرة، تتوقع الدراسة أن مخزون المهاجرين له علاقة وطيدة بالهجرة.

بالنظر إلى العامل السياسي المتمثل في -النزاعات العرقية والحروب وحرية الأفراد والعلاقات الاستعمارية- وأثره على الهجرة الدولية، اختارت الدراسة مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability) لمعرفة العلاقة بين المؤسسات السياسية في الدول النامية ورغبة الأفراد في الهجرة. وقد أثبتت دراسة (Adsera et al., 2016) وجود علاقة قوية بين الهجرة الدولية والمؤشرات السياسية، وقد دعمت الدراسة أن الأفراد يتخذون قراراتهم بالابتعاد عن أي دول قد يشكل بقائهم فيها تهديداً لأمنهم.

أما فيما يتعلق بالعوامل الجغرافية فلا تكاد تخلو دراسة عن محددات الهجرة في أدبيات الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية من العامل الجغرافي. فتجدها تستخدم الحدود المشتركة بين الدولة المرسله والمستقبله، بالإضافة لاستخدام المسافة بين الدول كتعبير عن التكلفة المادية أو المباشرة التي تكبدها المهاجر في سبيل الانتقال إلى مكان آخر. والجدير بالذكر أن العلاقة بين المسافة والهجرة الدولية علاقة سلبية، لتعكس لنا أنه كلما زادت المسافة بين الدولتين قلت الهجرة الدولية، وقد اعتمدت كافة الدراسات التطبيقية الماضية في هذا المجال متغير المسافة مقاساً بالكيلومترات،

وعلى نفس السياق تكون هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين تدفق أعداد المهاجرين والبعد الجغرافي عن الدولة التي يقصدونها. وتضيف الدراسة متغير المساحة لدول العينة في محاولة لمعرفة هل تشجع الدول كبيرة المساحة الأفراد للهجرة إليها، كما أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية لكل من (Kim and Cohen, 2010)، أم أنهم يفضلون البقاء داخل حدود بلدانهم، أو أن الدول الصغيرة هي من تفرز أعداد أكبر من المهاجرين، لذا تضمنت عينة الدراسة دولاً عديدة تباينت من حيث المساحة. ولقياس أثر العامل الديمغرافي على الهجرة الدولية، لا تختلف هذه الدراسة مع ما سبقها من دراسات في إدراج إجمالي السكان في كلا البلدين المرسل والمستقبل، (Adams and page, 2003)، (Karemera et al., 2000).

3.3 البيانات المستخدمة في الدراسة:

قامت الدراسة بدمج البيانات ذات العلاقة بالهجرة الدولية مع بيانات الاقتصاد الكلي عن دول العينة المرسل منها والمستقبل على النحو التالي:

- نلاحظ في هذه الدراسة أن بيانات الهجرة الدولية لا تغطي كامل الفترة الزمنية، بالإضافة إلى وجود تقلبات عنيفة في البيانات الخاصة بتدفقات المهاجرين خلال فترة الدراسة، كما وجب التنويه أن بيانات الهجرة الدولية تغطي فقط الهجرة القانونية (Inflows of Foreign Population by Nationality)، وأن تعددت المصادر إلا أنها أخذت وفق نفس التصنيف.

وقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة (UN SD, 2017) مخزون المهاجرين بأنه عدد المهاجرين الدوليين الذين يقيمون في بلد غير الذي ولدوا فيه في تاريخ معين، (Stock of Foreign-Born Population by Country of Birth)

- جاءت بيانات الناتج المحلي للفرد على أساس تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لسنة 2011م من مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، عدا بعض بيانات السنوات الخاصة بكل من: أفغانستان (1995-2001)، وكوبا عن السنوات (1995-2017)، وليبيا عن السنوات (1995-1998)، وفنزويلا عن السنوات (2015-2017)، وسوريا عن السنوات (1995-2017)، فقد جاءت من البيانات المتاحة لمؤسسة Gap Minder⁷

- أما عن مؤشر التعليم، فقد تم اعتماد متوسط عدد سنوات التعليم التي يتلقاها الأفراد الذي تزيد أعمارهم عن 25 سنة، ويتم تحويلها من مستويات التحصيل الدراسي، باستخدام فترات رسمية لكل مستوى.
- تبنت الدراسة مؤشر الفقر على أساس النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (\$ 1.9) في اليوم الواحد وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية.
- على الرغم من تعدد مصادر مؤشر العدالة في توزيع الدخل، فقد اعتمدت الدراسة المصادر التي تتبع نفس الطريقة في حساب المؤشر، ألا وهي مدى انحراف توزيع الدخل بين الأفراد في الاقتصاد، برسم منحني (Lorenz) للنسب المئوية التراكمية من إجمالي الدخل المستلم مقابل العدد التراكمي للأفراد بدءاً من أفقر فرد، ويعبر عنه بالمساحة بين المنحنى والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، بالتالي يكون الصفر ممثلاً للمساواة المطلقة والرقم 100 يشير إلى عدم المساواة الكاملة، ولقد تم استقراء البيانات الخطية حول هذا المؤشر لبعض السنوات التي لم تكن متوفرة، بناء على بيانات لسنوات أخرى لنفس الدولة.
- تشير بيانات مساحة الدولة لإجمالي مساحة الأرض، باستثناء المساحة الواقعة تحت المسطحات المائية الداخلية معبراً عنها بالكيلومتر المربع.
- يأتي مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف معبراً عنه بالنسبة المئوية، حيث يشير الصفر إلى أدنى درجة من الاستقرار السياسي، والدرجة المائة أعلى رتبة في الاستقرار السياسي.
- يوضح لنا مؤشر البطالة في الدولة المرسل أنها نسبة العاطلين عن العمل إلى السكان.
- تتيح قاعدة بيانات (GeoDist) معلومات طوّرت خصيصاً للأبحاث التطبيقية لتقدير معادلة الجاذبية بشكل خاص، لما تحويه من بيانات ثنائية تربط بين أزواج الدول، الأمر الذي أتاح للدراسة اعتماد متغير المسافة بين الدول المرسل والمستقبل المستخدمة في النموذج الأول وهي المسافة بين عواصم الدول بالكيلومتر.
- يُعبر في الدراسة عن اللغة شائعة الاستخدام في الدولتين بالمتغير الوهمي والذي يكون مساوياً للواحد الصحيح في حالة ما إذا كانت الدولتان تتحدثان نفس اللغة، وغير ذلك يكون مساوياً للصفر.

1.3.3 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة مصادر مختلفة لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بعينة الدراسة لعدد من الدول النامية كدول مصدرة للهجرة وعدد محدود من الدول المستقبلية، هذه البيانات تغطي عدد (23) سنة للفترة الزمنية من 1995م إلى 2017م. وقد أعطي الرمز (i) للدلالة على الدولة المرسله أما الرمز (j) يشير للدولة المستقبلية لكافة متغيرات النموذج الأول وعددها 16 متغيراً. الجدول (1.3) التالي يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج ومصادرها:

جدول (1.3). المتغيرات المستخدمة في النموذج الأول ومصادرها

المتغيرات The Variables	الرمز Symbol	المصادر The Sources
تدفقات المهاجرين من الدولة المرسله إلى الدولة المستقبلية	Immig _{ij}	OECD. Stat (International migration database) + United Nations Division, 2015 + United States Census + office of National Statistics.
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين	Gdpcap _i Gdpcap _j	World Development Indicators (WDI) + Gapminder Indicator(http://www.gapminder.org)
نسبة البطالة في الدولة المرسله	Ur _i	ILOSTAT database, 9/ 2018.
عدد السكان لكلا الدولتين	Pop _i Pop _j	World Development Indicators (WDI).
المساحة لكلا الدولتين	Area _i Area _j	World Development Indicators (WDI), 10/2018.
مؤشر العدالة في توزيع الدخل للدولة المرسله	Gini _i	GINI index (World Bank estimate) + World Development Indicators (WDI) + Fred Economic research (FRED).
مؤشر الفقر للدولة المرسله	Pov _i	Human Development Reports (HDR) + World development Indicator (WDI) + Knoemia corporation (US).
مؤشر التعليم للدولة المرسله	Edu _i	Human Development Reports (HDR).
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لكلا الدولتين	Polscore _i Polscore _j	The Worldwide Governance Indicators, 2018 Update
مخزون المهاجرين من الدولة المرسله في الدولة المستقبلية	Emmig _{ij}	OECD. Stat (International migration database) + United Nations Division, 2017 + United States Census + office of National Statistics.
المسافة بين الدولتين	Dis _{ij}	CEPII GeoDist database
اللغة المشتركة بين الدولتين	Dcomlang _{ij}	Dummy Variable, (http://www.cepii.fr/anglaisgraph/bdd/distances.htm).

2.3.3 الإطار النظري للنموذج

ازدياد أعداد المهاجرين الدوليين إلى الدول المتقدمة أمراً فرض نفسه على مدار العقود الخمس الماضية على كافة المهتمين بهذه الظاهرة، حيث لا زال موضوع الهجرة وأثرها على

مختلف الأنشطة في البلدان - خاصة المستقبلية منها- يحظى بالاهتمام الشديد، الأمر الذي جعل من الأكاديميين العمل على صياغة نموذج للهجرة، حيث تمثل الهجرة الدولية (الطوعية) اختياراً للفرد بناء على دوافع محددة، انطلاقاً من الفوائد المحتمل الحصول عليها والتكاليف المتوقعة التي سيتحملها، فأن الفرد يتخذ قرار الهجرة أملاً في تعظيم منفعته، (Smith, 2012) يرى أنه من السهل فهم هذه الدوافع على المستوى الشخصي ولكن من الصعب دراسة أثارها على مستوى الدول.

لذا تم توسيع قانون نيوتن للجاذبية الذي يستخدم غالباً في قياس التبادل التجاري بين الدول ليشمل دراسة الهجرة الدولية، ويعتمد هذا النموذج على أن لكل دولة خصائص تتميز بها، إذ قد تمتلك الدولة عوامل تجذب الأفراد إليها أو عوامل أخرى قد تدفع الأفراد منها، بالإضافة إلى تأثيرات ثنائية بين الدول كعامل المسافة واللغة المشتركة.

لكن نجد على الرغم من الاهتمام الكبير بموضوع الهجرة الدولية إلا أن الدراسات ذات العلاقة بمحددات الهجرة قليلة، حيث أغلب الدراسات عن الهجرة الدولية جاءت لدراسة علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية دون النظر في أسباب هذه الهجرة ودوافعها، أو دراسة محدّدات الهجرة الدولية لبلد معين، فعلى سبيل المثال الدراسة حول الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (Karemera et al. 2000) و (Greenwood and McDowell, 1999)، أو الهجرة الدولية إلى المملكة المتحدة (Mitchell and Pain, 2003)، أما عن ألمانيا كانت دراسة (Voglar and Rotte, 2000) وعن علاقة الهجرة الدولية بالبطالة كانت الدراسة عن فرنسا (Fromentin, 2013).

العديد من الدراسات اعتمدت الإطار النظري في نموذج الهجرة، حيث أن المهاجرين المحتملين يختارون البلد الذي يهيئ لهم الحصول على المنافع التي يرغبون فيها، وبذلك يكون قرار الهجرة هو دالة في عوامل الدفع والجذب وفقاً للتالي:

(Grogger and Hanson, 2011), (Ortega and Peri, 2013)

$$m_{ihf} = (w_{if} + t_{if}) - (w_{ih} + t_{ih}) - c_{ihf} \quad (1.3)$$

حيث تشير w_{if} و w_{ih} إلى أجر الفرد i في البلد المرسل h والبلد المستقبل f

t_{ih} ، t_{if} تشير إلى المزايا الممنوحة للفرد.

c_{ihf} هي تكلفة الهجرة، حيث يفترض أن:

$$cov(w_{if}, w_{ih}) > 0, \quad cov(t_{if}, w_{if}) < 0, \quad cov(t_{if}, w_{ih}) < 0$$

ويمكن توضيح تكلفة الهجرة على النحو التالي:

$$c_{ihf} = c_{hf}(x_{hf}) + z_{ihf} \quad (2.3)$$

حيث تتضمن x_{hf} كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، بينما يعني الرمز z_{ihf} التكاليف غير النقدية والتي تتعلق بالمهاجر نفسه، مثل الابتعاد عن الأسرة والأصدقاء. ويفترض (Borjas, 1987) أن أجر الفرد يعتمد على مستوى مهارته s_i ، وبذلك يكون أجر الفرد سواء في بلد المهاجر أو البلد الذي سيقدر الهجرة إليه على النحو التالي:

$$W_{if} = \alpha_f + \beta_f s_i, \quad W_{ih} = \alpha_h + \beta_h s_i \quad (3.3)$$

وبطرح المعادلات (2.3)، (3.3)، (1.3) تنتج لنا المعادلة التالية:

$$m_{ifh} = (\alpha_f - \alpha_h) + (\beta_f - \beta_h) + (t_{if} - t_{ih}) - c_{hf}(x_{hf}) - z_{ihf} \quad (4.3)$$

اتساقاً على أن الفرد يبحث عن تعظيم منفعة فسوف يختار الهجرة إذا كان (m_{ifh}) أكبر من الصفر. نستطيع أن ندرج مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بعوامل الدفع والجذب في المعادلة رقم (4.3)، وبذلك تختبر الدراسة أثر هذه العوامل على قرار الفرد في الهجرة. وقد اعتمدت العديد من أدبيات الهجرة الدولية على نماذج تعظيم المنفعة العشوائية وذلك بإدراج العوامل المختلفة في نموذج الجاذبية، حيث أصبح شائعاً في التحليل الإحصائي، خاصة فيما يتعلق بقياس التدفقات الثنائية بين منطقتين جغرافيتين، هذا النموذج بُني أساساً على قانون الجاذبية بين الأجسام التي وضعه العالم الفيزيائي إسحق نيوتن وسُمي باسمه (Newton's law) عام 1687 م والذي ينص على أن قوى الجذب بين جسمين تتناسب طردياً مع حجمهما وعكسياً مع المسافة بينهما. لم يعد هذا النموذج مقتصرًا على علم الفيزياء ولكن أصبح يستخدم في العديد من العلوم خاصة دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية، ذات العلاقة بانتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد، وقد تم تشبيه التفاعل المكاني بقانون الجاذبية، ومن أول الباحثين الذين استخدموا هذا النموذج هو (Tinbergen, 1962).

ويكون هذا النموذج في شكله الأساسي على النحو التالي: (Burger et al. 2009)

$$GF_{ij} = g (m_i m_j / d_{ij}) \quad , \quad i \neq j \quad (5.3)$$

حيث يمثل كل من:

g ثابت المعادلة

حجم الدولة المرسل	m_i
حجم الدولة المستقبلة	m_j
المسافة بين الدولتين	d_{ij}
القوة الناتجة عن الجاذبية بين الدولتين	GF_{ij}

وحيث أصبح هذا النموذج يهيمن على الدراسات التطبيقية في مجال الهجرة الدولية، فقد تم تطويره حتى يشمل المتغيرات التي تشير إلى عوامل الدفع وعوامل الجذب لفهم محددات الهجرة. استخدمت دراسات مختلفة عن الهجرة الدولية متغيرات عديدة غير التي استخدمتها هذه الدراسة مثل العلاقات الاستعمارية بين دول المقصد والمنشأ، والحدود المشتركة بين الدولتين وسياسات منح الأجانب الأذن للإقامة على أراضيها، أو ما يطلق عليه تأشيرات الدخول (Visa)، والانفاق على التعليم والرعاية الاجتماعية ومعدل البطالة ونمو السكان في الدول المستقبلية. إذ تعتقد هذه الدراسة أن هذه المتغيرات ذات ارتباط وثيق بالدول المستقبلية، بينما الغرض من دراسة محددات الهجرة الدولية - حالة الدول النامية- هو معرفة أثر العوامل المختلفة في الدول النامية التي تدفع مواطنيها إلى مغادرتها قاصدين دولاً أخرى، وبالنسبة لمتغير الحدود المشتركة بين الدولتين أي المرسل والمستقبل، ترى الدراسة أن مفهوم الحدود المشتركة لا يختلف ضمناً عن مفهوم المسافة بين الدول، إذ يعبر كلاهما عن البعد المكاني الذي سيقطعه المهاجر من بلده قاصداً بلداً آخر، كما يرتبط هذا المتغير بحالات النزوح أو ما يسمى بالهجرة القسرية، وأخيراً فإن الدول التي تمت الإشارة إليها في عينة الدراسة كدول مستقبلية لا تربطها حدود مشتركة مع الدول المرسل إلا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

تم اختيار نموذج الجاذبية كأساس لتقدير العلاقة بين محددات الهجرة الدولية وتدفقات المهاجرين، لما حققه هذا النموذج من نتائج كان من السهل تفسيرها في الدراسات التطبيقية، ذات الصلة بالعلاقات الثنائية بين الدول المختلفة في عدة مجالات كالاستثمار والتجارة الدولية والسياحة والهجرة الدولية، بالإضافة أن التطورات العديدة في تحليل البيانات المقطعية عبر الزمن تتيح للباحثين التقدير استناداً لمعادلة الجاذبية، وتكون معادلة الجاذبية في مجال التنقل المكاني للأفراد في شكلها البسيط على النحو التالي:

$$m_{ij} = k (p_i p_j) / d_{ij} \quad , \quad i \neq j \quad (6.3)$$

حيث يفترض النموذج أن الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة يلجأ العديد من أفرادها إلى الهجرة الدولية، ويحد من ظاهرة الهجرة هو المسافة بين البلد الأصل والمقصد، ومن ثم أخذت هذه المعادلة

منحنى آخر وهو أن هجرة الافراد تنشأ من الرغبة في الحصول على دخل أعلى وبذلك تكون معادلة الجاذبية كالتالي:

$$m_{ij} = \beta_0 gdp_{cap_i} \beta_1 gdp_{cap_j} \beta_2 d_{ij} \beta_3 \epsilon^{ij} \quad (7.3)$$

وحيث تشير m_{ij} إلى الهجرة بين الدول، ويشير gdp_{cap_i} إلى دخل الفرد في الدول المرسل، و gdp_{cap_j} إلى دخل الفرد في الدول المستقبلة، d_{ij} المسافة بين الدول المرسل والمستقبلة، وتدل $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3$ على المعلمات المراد تقديرها.

وبما أنه لا يمكن تقدير هذه المعادلة وفق تقنيات التقدير القياسية، فأن المتبع في أدبيات البحوث التطبيقية تقدير نموذج الجاذبية في شكله الخطي، وذلك بتحويل متغيرات النموذج إلى الشكل اللوغاريتمي.

$$\ln m_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln gdp_{cap_i} + \beta_2 \ln gdp_{cap_j} + \beta_3 \ln d_{ij} + \epsilon_{ij} \quad (8.3)$$

4.3 النموذج القياسي وطريقة التقدير:

1.4.3 النموذج القياسي

تتبع الدراسة في تقدير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع منهج البيانات المقطعية عبر الزمن غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data)، خلال الفترة من 1995م – 2017م، حيث يتميز هذا النوع من البيانات بالخصائص التالية (Gujarati, 2008):

1- يمكننا من التحكم في عدم التجانس للمتغيرات الفردية (Heterogeneity) وذلك بأخذه بعين الاعتبار عند التقدير.

2- توفر لنا معلومات أكثر بالإضافة للمزيد من التباين والكفاءة مع درجات حرية أكبر، وأقل تداخل (Collinearity) بين المتغيرات.

3- تتميز بجودة التحليل مقارنة باستخدام البيانات المقطعية فقط (Cross-Section)، أو استخدام بيانات السلاسل الزمنية فقط (Time-Series)، وذلك من خلال القدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن تحديدها عن طريقهما.

4- مناسبة أكثر لدراسة حركية التغير، وذلك في وجود البيانات المتكررة المقطعية مثل تحرك قوة العمل ومعدلات البطالة.

5- بناء نموذج البيانات المقطعية عبر الزمن، يتيح إزالة تأثير أشكال معينة من تحيز المتغيرات المحذوفة في نتائج الانحدار.

رغم المميزات العديدة للبيانات المقطعية عبر الزمن إلا إنها لا تخلو من بعض مشاكل التقدير، والتي ترتبط بالبيانات المقطعية والأخرى التي ترتبط ببيانات السلاسل الزمنية. ولكن هناك العديد من الأساليب المستخدمة في التقدير تأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل عند التقدير. إن استخدام نموذج الجاذبية في الأدبيات لدراسة العلاقات الثنائية بين الدول، لا يقتصر على معرفة أثر العوامل الاقتصادية بين الدول فقط، إنما يسمح بإدراج العوامل الأخرى التي تعكس الخصائص الاجتماعية والجغرافية والسياسية لكل دولة من الدول ذات العلاقة بالدراسة. تأسيساً على الإطار النظري، ترى الدراسة أن يكون المتغير التابع وهو عدد المهاجرين من الدول النامية -منخفضة ومرتفعة الدخل- المرسله للهجرة إلى الدول المتقدمة -مرتفعة الدخل-، وتأتي كل المتغيرات الأخرى كمتغيرات تفسيرية، وبذلك يكون شكل نموذج الجاذبية الموسع المراد تقديره على النحو التالي، ويشار له في هذه الدراسة بالنموذج الأول:

$$Immig_{i,j,t} = c_0 + c_1 Gdpcap_{i,t} + c_2 ur_{i,t} + c_3 Polscore_{i,t} + c_4 Pop_{i,t} + c_5 Edu_{i,t} + c_6 Pov_{i,t} + c_7 Gini_{i,t} + c_8 Area_{i,t} + c_9 Gdpcap_{j,t} + c_{10} Polscore_{j,t} + c_{11} Pop_{j,t} + c_{12} Area_{j,t} + c_{13} Emig_{i,j,t} + c_{14} Dis_{i,j,t} + c_{15} Dcomlang_{i,j,t} + e_{i,j,t}.$$

حيث c_0 هو ثابت المعادلة، بينما c_1 إلى c_{15} هي معاملات المعادلة المراد تقديرها، $e_{i,j,t}$ يُبين الخطأ العشوائي، $Gdpcap$ يشير إلى دخل الفرد، ur هو معدل البطالة، $Polscore$ مؤشر الاستقرار السياسي، Pop عدد السكان، Edu متوسط سنوات التعليم، Pov مؤشر الفقر، $Gini$ مؤشر التفاوت في توزيع الدخل، $Area$ المساحة، $Emig$ مخزون المهاجرين، Dis المسافة بين الدول، $Dcomlang$ متغير صوري يشير للغة المشتركة بين الدولتين.

$$i=1, \dots, 94$$

$$j=1, \dots, 5$$

$$t=1, \dots, 23$$

يتميز نموذج الجاذبية بثلاث أنواع من الخصائص لتفسير التفاعلات بين الدول، أولها وترتكز على العوامل المحددة التي تميز البلد المصدر للهجرة والقدرة على خلق التدفقات الخارجة، وثانيهما العوامل التي تحاول التقاط جاذبية البلد المستقبل، وثالثهما هي العوامل التي تعرقل وتحد التنقل بين الدولتين (Griffith and Fisher, 2013). وأن لم يعد التبرير النظري لاستخدام نموذج الجاذبية محل شك في أغلب الدراسات، لكنه على الجانب التطبيقي أثار العديد من الاختلافات بين الباحثين في تقديره، إذ يواجه الشكل اللوغاريتمي عدة تحديات أثناء التقدير، والتي تنشأ من وجود

عدد كبير من الملاحظات الصفريّة للمتغير التابع، وعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) لمصطلح الخطأ، والتأثيرات الثابتة بين أزواج الدول (Figueiredo et al. 2016).

2.4.3 طريقة التقدير

اقترحت العديد من الأدبيات لتقدير نموذج الجاذبية استخدام مجموعة أساليب، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المهمة في البيانات التي تؤثر في تحديد النموذج، وعدم الاقتصار على التقدير باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares، حيث تعارف تقليدياً على استخدام العديد من الدراسات التطبيقية لهذا النهج في تقدير النموذج، لما يواجهه الباحثين من مشاكل أثناء التقدير وهي:

- تقدير النموذج في شكله الخطي في وجود الملاحظات الصفريّة في بيانات تدفقات المهاجرين (المتغير التابع)، والتي قد تحدث بسبب عدم حدوث الهجرة في فترة ما، أو بسبب عدم الإبلاغ على عدد الأفراد المهاجرين، قد يسبب تحيز التقدير الناتج من حذف القيمة، كما في حالة الإبقاء عليه من الممكن أن يعطي نتائج مضللة، بسبب أن لوغاريتم الصفر هو قيمة غير معروفة (Burger et al. 2009). وفي محاولة لتجاوز هذه المشكلة قامت بعض الدراسات مثل: (Ortega and Peri, 2009) بإضافة رقم 1 لكافة قيم المتغير التابع أو حذف القيمة الصفريّة منه، عند تقدير النموذج بالشكل اللوغاريتمي تفادياً لظهور القيم غير المعروفة.

كما يرى كل من (Linders and Groot, 2006) حتى يمكن تجاوز هذه المشاكل، يتم استخدام أساليب تتعامل مع القيم الصفريّة، مثل نموذج الانحدار الخاضع للرقابة (Censored Tobit Model)، التي يستخدم في تحليل البيانات التي تحتوي على قيم صفريّة، حيث أن الحلول المقترحة لا توفر ضماناً بأن تكون التقديرات الناتجة عن الانحدار كفؤة، ويتطلب هذا الأسلوب وجود قيم موجبة، بالإضافة إلى مقدّر الاحتمالية الزائف وهذا الأسلوب له القدرة على تضمين القيم الصفريّة دون تحويل المتغير التابع إلى الشكل اللوغاريتمي، بالإضافة أنه يتعامل مع عدم التجانس، وكما توفر الأدبيات الاقتصادية فيما يخص البيانات المقطعية عبر الزمن، بديلاً لتقدير أسلوب الآثار الثابتة وهو تضمين النموذج للمتغيرات الوهمية لكل دولة عند تقدير النموذج بهذا الأسلوب ولكن أيضاً هذا الأمر ليس ممكناً في كل الأحوال خاصة عندما يكون حجم العينة كبيراً جداً.

برزت الورقة العلمية التي نشرها كل من Silva و Tenreiro في 2006 كحل جذري للتعامل مع الملاحظات الصفريّة، وذلك باقتراحهما استخدام الأسلوب غير الخطي في التقدير وهو

(Poisson Peseudo Maximum Likelihood) ويرمز له (PPML)، ويندرج هذا النموذج من ضمن تقنية بيانات العد (Count Data) في البرامج الإحصائية، وهي البيانات التي تأخذ عددا صحيحا غير سالب أو صفر للمتغير التابع، ووفقا لذلك فقد تم اعتباره وفقا للدراسة المشار إليها أفضل طريقة للتعامل مع مشكلة الملاحظات الصفرية وذلك للأسباب التالية: (Tenreiro and Silva, 2006)

1. يأخذ هذا الأسلوب في التقدير حالة عدم التجانس المرصود بعين الاعتبار.
 2. استخدامه يوفر للباحث تقدير التأثيرات الثابتة.
 3. يستخدم فيه الشكل الطبيعي للنموذج بالنسبة للمتغير التابع وليس الشكل اللوغاريتمي.
 4. يعطي أقل تحيزا من الأساليب الأخرى المستخدمة في تقدير نموذج الجاذبية.
- بالإضافة لما سبق يقترح الباحثان استخدام النموذج ذي الحدين السلبي وهو امتداد لانحدار Poisson، لمعالجة حالة فرط الحركة الزائدة وزيادة التدفقات الصفرية في المتغير التابع، وقد تم استخدامه في العديد من الدراسات التطبيقية ذات العلاقة بالهجرة الدولية، على سبيل المثال أنظر:⁸
- في وجود البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel data) شاع استخدام أسلوب الأثر الثابتة والأثر العشوائية في تقدير نموذج الجاذبية، حيث يتم الاختيار بينهما بناء على فرضيات معينة تحدد الأسلوب الأنسب للتقدير، فإذا تم اختيار أسلوب الأثر الثابتة فسيتم استبعاد العديد من المتغيرات التي تبقى ثابتة لكافة الفترة الزمنية للدراسة مثل: بيانات المسافة بين الدول والمتغيرات الوهمية التي تعبر عن اللغة أو الحدود المشتركة أو العلاقات الاستعمارية بين أزواج الدول، وبذلك لا يمكن تحديد أثر المتغيرات التفسيرية الثابتة عبر الزمن. (Kareem and Kareem , 2014).

- احتواء للمشكلات التي تنشأ عن الجانب المتعلق بالسلاسل الزمنية في البيانات المقطعية عبر الزمن، يلاحظ أن أغلب الباحثين لا يأخذون بالاعتبار العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات.

يُلاحظ عند استخدام نموذج الجاذبية في الدراسات التطبيقية، لم يتم الاعتراف على نطاق واسع بمسألة عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث قلة هي الدراسات التطبيقية التي بحثت في تأثير خصائص السلاسل الزمنية على تقدير نموذج الجاذبية، منها على سبيل المثال: (Faruquee, 2004)

⁸ (Sprenger, 2013), (Abdmoulah and Laabas ,2015), (Pavkovie et al., 2018)

(Griffoli, 2006) وكانت عن التجارة الدولية، وقد استخدم الباحثان في دراساتهم اختبارات جذر الوحدة، لإظهار خصائص البيانات واعتماد طريقة لا تأخذ المقطع العرضي في الاعتبار، وتم تقدير النموذج في كلا الدراستين بأسلوب المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS). وجد (Faruquee, 2004) أدلة لا تذكر على البيانات غير المستقرة (Non-Stationary) بسبب الجانب الكمي ذو الأهمية في التحليل، وقد اعتمد في تقديره للنموذج على كل من DOLS & OLS.

تقوم الدراسة بتقدير (النموذج الأول) باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews version 9)، ويجدر بالذكر أنه ستكون البيانات المقطعية هي أزواج الدول (Country Pairs)، والسلاسل الزمنية (Years) وبذلك يكون مجموع المشاهدات هو 10810 وهو (94x5x23) في المتغيرات ذات المشاهدات التي تغطي كل فترة الدراسة. تختلف عدد المشاهدات بين الدول في الفترات الزمنية، لذا تعتبر من البيانات المقطعية عبر الزمن غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data).

يكون التقدير في المرحلة الأولى، على أساس حالة الدول النامية لكافة عينة الدراسة، باستخدام عدد من تقنيات التقدير الخطية. كذلك تقوم الدراسة بالتحليل القياسي للعلاقة بين المتغير التابع ومحددات الهجرة الدولية باستخدام تقنيات تقدير غير الخطية، كما هو متبع في تقدير نموذج الجاذبية للهجرة الدولية في العديد من الدراسات التطبيقية. بالإضافة إلى تصنيف دول العينة وفقاً للدخل، ومن ثم إجراء التحليل القياسي لكل فئة على حدة، للحصول على معلومات أكثر دقة وإمكانية المقارنة بين دول العينة.

1.2.4.3 حالة جميع الدول النامية

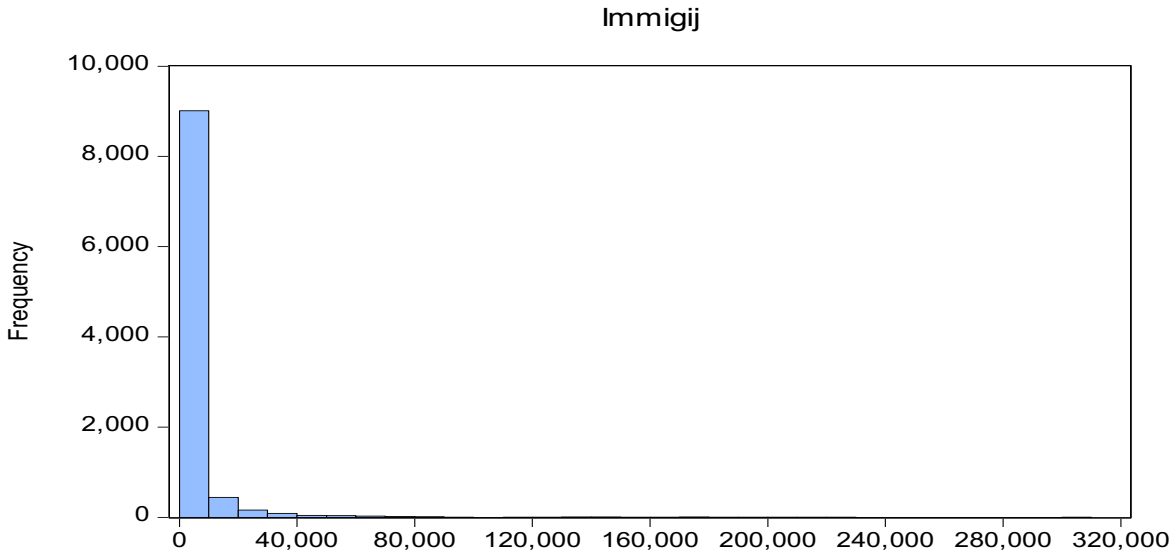
الجدول (2.3) يعرض وصفاً إحصائياً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، مبيناً المتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) للمتغيرات، مع إظهار أكبر وأصغر قيم المتغيرات في وجود قيم مفقودة لبعض الدول، بالإضافة لذلك يُبين الجدول عدد الملاحظات خلال فترة الدراسة من 1995م إلى 2017م. يقيس الانحراف المعياري انحراف مجموعة البيانات بالنسبة للوسط الحسابي، ويشير إلى التقلب في القيم التي يأخذها المتغير خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى هذا المقياس يظهر الانحراف المعياري للمتغير التابع (*Immig ij*) التقلب الحاصل في القيم خلال فترة الدراسة حيث يتأثر بالقيم المتطرفة، إذ بلغ رقماً كبيراً وهو 12530 وذلك لعدم وجود تدفقات للمهاجرين بين أزواج الدول في بعض السنوات، بينما نجد في المقابل هناك تدفقات لأعداد كبيرة جداً في سنوات أخرى، كما هو في حالة الهجرة من المكسيك وكوبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أكبر التدفقات المسجلة خلال فترة الدراسة من نصيب سوريا إلى ألمانيا في سنة 2015 حيث بلغت 309699 مهاجراً (OECD. Stat)، مما يشير إلى تشتت كبيراً حول الوسط الحسابي للمتغير التابع، وتحتوي بيانات الدراسة فيما يتعلق بالمتغير التابع على الملاحظات الصفرية في بعض السنوات لأزواج دول العينة.

جدول (2.3). وصف متغيرات النموذج الأول

Variable	Mean	St Dev.	Min	Max	Obs.
<i>Immig i,j</i>	3780.223	12530.05	0	309699	9860
<i>Gdpcap i</i>	7263.654	7406.055	373.4353	57421.55	10810
<i>ur i</i>	8.2128	5.967	0.160	44.157	10810
<i>Pol score i</i>	33.031	20.265	0	90.476	10325
<i>Pop i</i>	50543180	1.80E+08	1066.223	1.39E+09	10810
<i>Edu i</i>	6.422	2.928	0.700	13.4	10605
<i>Pov i</i>	21.767	22.699	0	86	9800
<i>Gini i</i>	41.415	7.229	23.600	63	10375
<i>Area i</i>	829190.6	1968661	4030	16388510	10810
<i>Gdpcap j</i>	39607.88	5649.694	28682.34	54225.45	10810
<i>Pol score j</i>	71.492	13.201	37.378	95.238	10340
<i>Pop j</i>	1.07E+08	96778453	29354000	3.26E+08	10810
<i>Area j</i>	3877363	4285425	241930	9161920	10810
<i>Emmig i,j</i>	116237.4	601045.3	15	11746539	7478
<i>Dis i,j</i>	7301.881	3384.371	436.077	16595.08	10810

*المصدر: إعداد الباحثة، بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي 9.EViews.

يُوضح الشكل البياني (1.3) توزيع قيم المتغير التابع كما ظهرت في قاعدة بيانات الدراسة، والذي يأخذ أعداد صحيحة غير سالبة، متضمنة قيم صغيرة والصفر في إشارة لعدم وجود تدفق للمهاجرين في فترة زمنية معينة، ويتركز التوزيع بشكل كبير على الجهة اليسرى من الرسم، بينما يبدو جلياً أن البيانات تميل إلى اليمين موضحاً بذلك أن القيم الصغيرة تمثل الأغلبية والقليل من القيم المرتفعة، كما يتضح من الوصف الاحصائي في الجدول (2.3) أن التباين أكبر من المتوسط. حيث يظهر الشكل البياني (1.3) أن المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي، لان التوزيع الطبيعي يكون للمتغيرات التي تأخذ كل القيم. (Wooldridge, 2016).



شكل رقم (1.3)، توزيع قيم المتغير التابع

- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

ظهرت العديد من اختبارات جذر الوحدة لمعرفة خصائص السلاسل الزمنية، وقد طورت هذه الاختبارات لتشمل فحص جذر الوحدة للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Unit Root Test)، وأكثر هذه الاختبارات استخداماً:

Levin, Lin & Chu test: 2002 – LLC, Im, Pesaran and Shin test: 2003 –
IMP, Fisher type tests: ADF, PP.

تتفوق هذه الاختبارات عن اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية في أنها تأخذ المقطع العرضي والزمن في الحسبان عند إجراء الاختبار، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى نتائج أكثر دقة.

تُقسم هذه الاختبارات إلى مجموعتين، هما مجموعة الجبل الأول ومجموعة الجبل الثاني، وتفترض المجموعة الأولى أن معامل الانحدار لا يتغير عبر الوحدات المقطعية عبر الزمن، وبذلك تكون الفرضية البديلة أن هناك واحد على الأقل من الوحدات المقطعية غير ساكناء، بينما تسمح المجموعة الثانية بوجود معلمة لكل وحدة من وحدات البيانات المقطعية عبر الزمن، وتكون الفرضية الصفرية لا يوجد متغير مستقر في وحدات البيانات المقطعية عبر الزمن، والفرضية البديلة تشير إلى وجود متغير واحداً على الأقل ساكناً، وفي حالة البيانات غير المتوازنة كما هو الحال في الدراسة فإن الاختبارات المناسبة لذلك هي: (FIRAT, 2016)

Im, Pesaran and Shin (2003) and Fisher Phillips and Perron (Choi, 2001) test.

تكمن أهمية الكشف على جذور الوحدة في البيانات المقطعية عبر الزمن، في التأكد من استقراره السلسلة وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة خلال فترة الدراسة، وضمان نتائج غير مزيفة. Fidrmuc (2009) أوضح أن اختبارات التكامل في البيانات المقطعية عبر الزمن، تقدم أداء جيداً في ظل الارتباط في وحدات المقطع العرضي، بالإضافة أن تضمين التأثيرات الثابتة عند تقدير الانحدارات تتعامل مع هذا الارتباط المقطعي، وأن تقنيات التكامل المشترك للبيانات المقطعية عبر الزمن قريبة جداً من تلك التي تم الحصول عليها في نموذج الآثار الثابتة، والتي غالباً ما تستخدم في الأدبيات الحديثة عند تقدير نموذج الجاذبية، وقد وجد التحيز المحتمل بسبب عدم ثبات نموذج الجاذبية صغيراً جداً إلى حد ما، حيث يعمل أسلوب التقدير المتضمن للتأثيرات الثابتة بشكل جيد في وجود المتغيرات غير المستقرة والارتباط المقطعي والتداخل، بشكل لا يختلف مع أساليب التقدير التي وضعت أساساً للتعامل مع مثل هذه الحالات.

الجدول (3.3) يظهر خصائص كل متغير من حيث السكون. إذ اعتماداً على الفرضية الصفرية - عند اختبار سكون البيانات - والتي تنص على أنه إذا كانت قيمة P أقل من 0.05 فيمكننا أن نستنتج أن المتغير ثابت. بينما عندما تكون قيمة P أكبر من 0.05 يشير ذلك إلى أن المتغير غير ثابت. وأظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة، سكون كل المتغيرات على المستوى وفقاً لاختبار Levinn و Fisher وقد تم استخدام كافة أنواع الاختبارات كما يوفرها البرنامج الإحصائي المستخدم. أهم المتغيرات الاقتصادية التي يتم اختبار جذر الوحدة لها، هي بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدخل، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ففي بعض الدراسات التي تم الأخذ بعين الاعتبار السلاسل الزمنية المقطعية (Cross- Sectional dependence)، وجدت دراسة (Aslanidis and Fountas, 2012) المشار إليها في (FIRAT, 2016)، حول اختبارات جذر الوحدة لاقتصاديات 18 دولة متقدمة لفترة زمنية طويلة، وتوصلت إلى رفض جذر الوحدة

والاعتراف بسكون السلاسل الزمنية لها، وقد أيدت العديد من الدراسات هذه النتيجة فيما يتعلق بمتغير الدخل الإجمالي وحصة الفرد من الدخل الإجمالي في العديد من الدراسات، كذلك وجدت هذه الدراسة أن حصة الفرد من الناتج الإجمالي للدخل للدول المستقبلية مستقرًا خلال فترة الدراسة.

جدول (3.3). نتائج اختبارات جذر الوحدة للبيانات، النموذج الأول

Common Unit Root Test			Individual Unit Root Test			
Variables	Levin, Lin & Chu		Im, Pesaran & Shin		ADF Fisher Chi-square	
	Statistic	(P)	Statistic	(P)	Statistic	(P)
Level						
<i>Immig i,j</i>	-18.679	(0.0000)	13.385	(0.0000)	1753.95	(0.0000)
<i>IGdp cap i</i>	-5.860	(0.0000)	17.122	(1.0000)	762.196	(1.0000)
<i>ur i</i>	-14.154	(0.0000)	-8.191	(0.0000)	1509.38	(0.0000)
<i>Pol score i</i>	-8.156	(0.0000)	-5.997	(0.0000)	1265.27	(0.0000)
<i>IPop i</i>	-31.175	(0.0000)	-3.082	(0.0000)	4179.29	(0.0000)
<i>Edu i</i>	-15.101	(0.0000)	13.105	(1.0000)	839.978	(0.9913)
<i>Pov i</i>	-980.992	(0.0000)	-589.553	(0.0000)	7215.19	(0.0000)
<i>Gini i</i>	-28.764	(0.0000)	-8.125	(0.0000)	1524.32	(0.0000)
<i>lArea i</i>	-3077.4	(0.0000)	-2263.47	(0.0000)	1469.28	(0.0000)
<i>IGdp cap j</i>	-41.494	(0.0000)	-14.538	(0.0000)	1621.90	(0.0000)
<i>Pol score j</i>	-21.920	(0.0000)	-13.889	(0.0000)	1397.47	(0.0000)
<i>IPop j</i>	-51.522	(0.0000)	-13.168	(0.0000)	3251.48	(0.0000)
<i>lArea j</i>	-12.920	(0.0000)	-15.016	(0.0000)	1368.54	(0.0000)
<i>lEmmig i,j</i>	-48.174	(0.0000)	-9.159	(0.0000)	1455.08	(0.0000)

5.3 تقدير النموذج:

قبل البدء في تقدير النموذج يتم استعراض توقعات الدراسة لإشارات المعلومات المراد تقديرها، إذ تتوقع الدراسة علاقة إيجابية بين تدفق المهاجرين وعوامل الجذب، وفي المقابل من المتوقع علاقة سلبية بين المتغير التابع وعوامل الدفع حسب الدراسات السابقة واتساقاً مع النظريات ذات العلاقة بالهجرة، وهو ما يعرضه الجدول (4.3) التالي:

جدول (4.3). الإشارات المتوقعة لمعاملات متغيرات النموذج الأول

The Variable	$Limmig_{ij}$	$IGdpcap_i$	ur_i	$Pol score_i$	$IPop_i$	Edu_i	Pov_i	$Gini_i$
Expected Sign	Dep. Var	-	+	-	+	+	+	+
The Variable	$lArea_i$	$IGdpcap_j$	$IPop_j$	$Pol score_j$	$lArea_j$	$lEmmig_{ij}$	$lDis_{ij}$	$Docmlang_{ij}$
Expected Sign	-	+	-	+	+	+	-	+

*إعداد الباحثة بناء على النظريات الاقتصادية.

قامت الدراسة باستخدام أساليب مختلفة لتقدير معاملات نموذج الجاذبية، وقد بدأت الدراسة التقييم بناء على الأساليب شائعة الاستخدام في الدراسات التطبيقية، وهي OLS, FEM, REM بالإضافة إلى NBML, TOBIT، هي أيضا جرى استخدامها في تقدير نموذج الجاذبية، واستخدام أساليب متعددة للتقدير ليس بالأمر الجديد أو المستحدث في هذه الدراسة، بل قامت به العديد من الدراسات التطبيقية سابقا في تقدير نموذج الجاذبية. أنظر⁹

التالي ملخصاً لأساليب التقدير التي استخدمت في التقدير:

1. أسلوب المربعات الصغرى العادية المجمعة (*Pooled OLS method*):

تعتبر من أكثر الأساليب استخداما في التحليل عند تقدير المعلمات المجهولة في النماذج الخطية للبيانات المقطعية عبر الزمن، حيث يقوم هذا النموذج على فرضية ثبات جميع المعلمات المراد تقديرها زمنيا ومقطعا، وتأتي صيغة هذا النموذج على النحو التالي: (Greene, 2002)

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 (X_{1it}) + \beta_2 (X_{2it}) + \dots + U_{it} \quad (9.3)$$

حيث تشير كل من:

i وحدات المقطع العرضي وهي أزواج الدول.

t الزمن

β_0 الحد الثابت

$\beta_1, \beta_2, \dots$ معاملات المتغيرات التفسيرية، U_{it} حد الخطأ.

ويقدّر النموذج بـ OLS بفرض:

⁹ (Mayda, 2005), (Burger et al. 2009), (Ullah, 2012) (Herrera, 2013), (Ortega and Peri, 2013), (Krisztin and Fisher, 2015), (dedeoglu and Genç, 2017), (Ghani et al. 2019).

$$E(U_{it}) = 0 \quad (10.3) \quad \text{var}(U_{it}) = \sigma^2 \quad (11.3)$$

يُعاب على هذه الطريقة عدم الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الوحدات المقطعية.

2. أسلوب الآثار الثابتة (*Fixed effects method (FEM)*):

وفقا لهذا الأسلوب فإن معلمة الحد الثابت تتغير من مقطع إلى آخر عبر الزمن، مع بقاء معلمات الميل ثابتة لكل وحدات المقطع العرضي، وبذلك يكون التغير في مجموع الوحدات المقطعية، وعند التقدير بهذا النموذج يتم ادراج متغيرات وهمية Dummy variables يكون عددها مساويا لعدد المقاطع العرضية -1 وبذلك يصبح شكل النموذج كالآتي: (Gujarati, 2008)

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_{di} D_{di} + \beta_2 X_{1it} + \beta_3 X_{2it} + \dots + U_{it} \quad (12.3)$$

ويعرف هذا الأسلوب أيضا بـ Least squares dummy variables model (L S D V)

3. أسلوب الآثار العشوائية (*Random effects method (REM)*):

تستند فكرة هذا الأسلوب على أن المعلمات بالنموذج عشوائية وليست ثابتة، بالإضافة أن الآثار المقطعية والزمنية، هي متغيرات مستقلة مساوية للصفر تضاف إلى حد الخطأ بالنموذج، وأن معلمات الانحدار المقدرة تمثل كافة المشاهدات ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي: (Gujarati, 2008)

$$\beta_{li} = \beta_l + \varepsilon_i \quad i=1, 2, \dots, N \quad (13.3)$$

و تمثل ε_i الخطأ العشوائي وسطه صفر وتباينه ثابت، ووفقا لهذا الأسلوب فإن الآثار الخاصة بكل مقطع يعبر عنها بـ ε_i على النحو التالي:

$$Y_{it} = \beta_1 + \beta_2 X_{1it} + \beta_3 X_{2it} + \dots + \omega_{it} \quad (14.3)$$

حيث:

$$\omega_{it} = \varepsilon_i + u_{it} \quad (15.3)$$

وتتكون ω_{it} من عنصرين وهما ε_i حد الخطأ والذي يعبر عن الآثار المقطعية، و u_{it} التي تمثل أثر المتغيرات الأخرى والتي تختلف بين الوحدات المقطعية والزمن.

▪ يعتمد اختيار أي الأسلوبين (الأثار الثابتة أو الأثار العشوائية) في الدراسات التطبيقية التي تعتمد طريقة المربعات الصغرى في التقدير على نتائج (Hausman Test). حيث تقضي الفرضية الصفرية لهذا الاختبار، أن المعلمات المقدرة وفقا لأسلوب REM متسقة وذات كفاءة، بينما تنص الفرضية البديلة على أن المعلمات المقدرة وفقا لأسلوب FEM متسقة وذات كفاءة. (Greene, 2002)

H_0 : REM is appropriate.

H_1 : FEM is appropriate.

4. أسلوب الانحدار الخاضع للرقابة – مقدر توبت (*Censored estimator- Tobit*):

تم اقتراح هذا النموذج من قبل الاحصائي Tobit في سنة 1958م لتفسير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، الذي يأخذ القيم الصحيحة الموجبة بالإضافة إلى الصفر، وسمي هذا المقدر بالانحدار الخاضع للرقابة، حيث يمكن من خلاله إخضاع الجانب الأيمن من المعادلة للرقابة عندما يكون المتغير التابع أكبر أو مساويا للصفر، كما يبدو من المعادلة التالية والتي تعبر عن هذا الأسلوب: (Tobin, 1958)، (Wooldridge, 2016)

$$\begin{aligned} Y_i &= \beta_1 + \beta_2 X_i + \dots + U_i & \text{if } Y_i > 0 \\ &= 0 & \text{otherwise} \end{aligned} \quad (16.3)$$

حيث تعتبر مشاهدات المتغير التابع قيم محددة أو مشروطة بحدوث المتغيرات التوضيحية، غالبا ما يُنصح باستخدام هذا المقدر عندما تحتوي مشاهدات المتغير التابع على القيم الصفرية.

5. أسلوب الاحتمالية القصوى شبه الزائف – مقدر بواسون:

(*Poisson Maximum Likelihood Estimator (PML)*)

احتواء للمشاكل التي تواجه تقدير نموذج الجاذبية في التبادل التجاري والتنقل المكاني، بإعطاء المتغير التابع الشكل اللوغاريتمي، أصبح البحث عن تقنية تقدير بديلة وأكثر ملائمة لنموذج الجاذبية أمرا ضروريا، وقد وجه عدد من الباحثين النظر إلى جودة استخدام مقدر بيانات العد في تقدير نموذج الجاذبية. (Wooldridge, 2012) (Silva and Teneyro, 2006).

يطبق هذا الأسلوب في التقدير عندما يأخذ المتغير التابع قيمة موجبة صحيحة (0,1,2,3,...). وقد يأخذ هذا المتغير قيمة صغيرة كثيرة بما في ذلك الصفر، وعند التقدير لا يكون المتغير التابع في الشكل اللوغاريتمي ويتبع نموذج بيانات العد المعادلة التالية:

$$E(Y/X_1, X_2, \dots, X_k) = \exp(\beta_0, \beta_1 X_1, \dots, \beta_k X_k) \quad (17.3)$$

المعادلة (17.3) هي معادلة غير خطية حيث أن الدالة الأسية دالة غير خطية. Greene (2002) أعتبر أن هذا الأسلوب هو الأفضل حول استيعاب عدم التجانس في البيانات المقطعية عبر الزمن، كما يتميز هذا المقدّر بتساوي التباين مع المتوسط للبيانات التي تتبع توزيع Poisson إذ يفترض أن يكون لهذا التوزيع متوسط شرطي بمعنى أن يشترط حدوث المتغير التابع على عوامل الدفع والجذب و لأغراض التقدير تكتب:

$$E(y) = u, \quad Var(y) = u \quad (18.3)$$

▪ التوزيع ذي الحدين السلبي

(Negative Binomial Maximum Likelihood (NBML)

هذا الأسلوب هو مثال على مقدّر بواسون، عندما يتبع المتغير التابع بيانات العد، والتي تأخذ القيم الصحيحة الموجبة، مع وجود أعداد متكررة من الصفر والقيم الصغيرة، وتتجاوز قيمة التباين قيمة متوسط $E(Y) < Var(Y)$ ، يحدث التوزيع ذي الحدين السلبي، كما هو الحال في بيانات المتغير التابع للدراسة، في مثل هذه الحالة يتم اقتراح NBML حيث يعتبر مقدّر Poisson العام غير مناسب في هذه الحالة ويعطي تقديرات مضللة لمعاملات الانحدار، وتتبع تقدير المعلمات طريقة الاحتمالية القصوى (Ismail and Jemain, 2007).

جدول (5.3). مقارنة بين مقدّر *PML & NBML*

Model	Distribution	Mean	Variance
Poisson	Poisson	$Exp(X\beta)$	$Exp(X\beta)$
Negative binomial	Negative binomial	$Exp(X\beta)$	$(1+\alpha) Exp(X\beta)$

المصدر: (Cameron and Trivedi, 1986)

حيث α تشير إلى معلمة التشنت. والجدير بالذكر أن معلمات الانحدار المقدرة وفقا لهذا الأسلوب لا تفسر بطريقة مباشرة كما هو الحال عند التقدير بالأساليب الإحصائية الأخرى، أما تفسر بنسب معدل الإصابة Incidence rate Ratio (IRR) والذي يمكن الحصول عليها من المعادلة الأسية التالية:

$$IRR = Exp(\beta) \quad (19.3)$$

وتعبر عن النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع الناتجة عن زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل،

وعندما تكون قيمة IRR أكبر من واحد فأنها تشير إلى زيادة بينما تشير إلى انخفاض فيما كانت أقل من واحد. (Pavković et al. 2018) (Sprenger, 2013) (Kolbe and Henne, 2014) يشترط في نموذج Poisson أن يكون التباين أعلى من المتوسط ، مما يعني أن المتغير التابع مفرط في التوزيع. ووفقاً للدراسات التي استخدمت هذا المقدّر، فإن أحد الأسباب التي تجعل التباين أكبر من المتوقع، هو وجود عدم تجانس غير ملحوظ لا يأخذه نموذج انحدار Poisson العام في الاعتبار. إذ أن Poisson يفسر فقط عدم التجانس الملحوظ ، ولغرض تصحيح فرط النشاط في قيم المتغير التابع، يتم استخدام نموذج الانحدار السلبي ذي الحدين (NBML)، الذي ينتمي إلى عائلة نماذج Poisson المعدلة. ويتم تحديد التباين كدالة لكل من الوسط الشرطي ومعلمة التشتت، وبالتالي يدمج عدم التجانس غير الملحوظ في الوسط الشرطي، بمعنى اضافة مصطلح خطأ آخر إلى نموذج الانحدار ذي الحدين السلبي، من خلال السماح لمعلمة التشتت بقيم غير القيمة واحد.

لا يتم تضمين الآثار الثابتة عند استخدام NBML، بسبب وجود المتغيرات الثابتة عبر الزمن في نموذج الجاذبية، كما يتيح لنا تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، التي تختلف عبر الزمن عوضاً عن التحكم فيه، كما يعطينا أخطاء قياسية Std. Error أقل بكثير إذا ما قمنا بتضمين الآثار الثابتة لدول العينة والزمن (Allison, 2009).

1.5.3 نتائج التقدير

قامت الدراسة بتقدير نموذج الجاذبية في المرحلة الأولى باستخدام أساليب التقدير الخطية، (Panel Fixed Effect) و (Panel Random Effect) و (OLS) بالإضافة إلى استخدام مقدر (Tobit). هذه الاستراتيجيات في استخدام عدد من الأساليب لتقدير نموذج الجاذبية في الهجرة الدولية، قامت بها عدد من الدراسات التطبيقية. حيث قاما (Mitchell and Pain, 2003) بتقدير العلاقة بين الهجرة الدولية والعوامل المختلفة، التي تدفع بالمهاجرين الدوليين للقدوم إلى المملكة المتحدة، باستخدام عدد من الأساليب في التقدير ARDL, OLS, Fixed Effect. أيضاً قام كل من Kim و Cohen في سنة 2010 بدراسة محددات الهجرة الدولية إلى 17 دولة مرتفعة الدخل، استخدمتا تقنية OLS بالإضافة إلى استخدام (GLM) Generalized Linear Model، أيضاً (Mayda, 2005) قامت بدراسة العلاقة بين المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالهجرة الدولية باستخدام عدد من الأساليب المختلفة مثل: (Instrumental Estimation, OLS, Tobit)

Variables، ليس الهجرة الدولية فقط التي تحظى باستخدام تقنيات تقدير متعددة، ففي دراسة عن تقدير نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين دول أفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي، استخدم الباحثون (Kareem et al., 2016) تقنيات مختلفة في التقدير وهي OLS, Fixed Effect, Random Effect, Tobit, PPML. كذلك تستخدم التقنيات المختلفة لتقدير نموذج الجاذبية لغرض المقارنة ومعرفة الأنسب في التقنيات المستخدمة والتأكد من دقة التقديرات.

قبل استعراض نتائج التقدير، قامت الدراسة باختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج الأول (محددات الهجرة الدولية). الجدول رقم (6.3) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، حيث يلاحظ عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستخدمة في التقدير، وبذلك يمكن إدراج المتغيرات المختلفة في نفس الانحدار. تم استبعاد المشاهدات الصفرية من بيانات المتغير التابع (*limmigij*) وهو لوغاريتم أعداد المهاجرين من الدول المرسل إلى الدول المستقبلية.

يعرض الجدول (7.3) ملخصاً لنتائج دراسة المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للهجرة الدولية من الدول المرسل (*i*) إلى الدول المستقبلية (*j*).

بشكل عام يبدو أن أساليب التقدير المختلفة تؤثر على الحجم، ولكنها لا تؤثر على إشارة المعلمات لمعظم متغيرات نموذج الجاذبية، مع دلالات إحصائية عالية لكافة متغيرات النموذج. تظهر التقديرات اتساقاً على نطاق واسع مع نظريات الهجرة الدولية وتوقعات الدراسة.

جدول (6.3). مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج الأول.

Var.	Docmlang _{ij}	Edu _i	Gini _i	Larea _i	Larea _j	Ldis _{ij}	Lemmig _{ij}	Lgdpcap _i	Lgdpcap _j	Lpop _i	Lpop _j	Polscore _i	Polscore _j	Pov _i	Ur _i
Docmlang _{ij}	1.0000														
Edu _i	-0.1894	1.0000													
Gini _i	0.1645	-0.1951	1.0000												
Larea _i	-0.0263	-0.0209	-0.0154	1.0000											
Larea _j	0.1961	0.0055	0.0073	-0.0107	1.0000										
Ldis _{ij}	0.1861	-0.1753	0.2848	0.1514	0.3202	1.0000									
Lemmig _{ij}	0.1265	0.2330	-0.1714	0.2403	0.3122	-0.1728	1.0000								
Lgdpcap _i	-0.2825	0.7406	-0.1564	0.1502	0.0123	-0.2554	0.3479	1.0000							
Lgdpcap _j	0.0535	0.0759	-0.0250	-0.0150	0.7002	0.2218	0.3607	0.0724	1.0000						
Lpop _i	-0.2252	0.4688	-0.1052	0.4188	0.0190	-0.0148	0.4638	0.6620	0.0233	1.0000					
Lpop _j	-0.0568	0.0220	0.0023	0.0023	0.3637	0.0867	0.3775	0.0326	0.7268	0.0558	1.0000				
Polscore _i	-0.0678	0.2754	0.1534	-0.2723	0.0054	-0.0564	-0.1024	0.2773	-0.0204	-0.0284	0.0001	1.0000			
Polscore _j	0.0154	-0.0556	0.0148	-0.0145	0.1830	0.0663	-0.1467	-0.0586	-0.1294	-0.0183	-0.4043	0.0323	1.0000		
Pov _i	0.3186	-0.6172	0.2756	-0.0091	-0.0236	0.2367	-0.3752	-0.7858	-0.0733	-0.6185	-0.0482	-0.1537	0.0495	1.0000	
Ur _i	-0.0370	0.0678	0.2103	-0.0139	-0.0104	-0.1308	-0.0983	0.0923	-0.0562	0.0333	-0.0021	0.1243	0.0251	-0.0233	1.0000

*إعداد الباحثة، بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

جدول (7.3). نتائج تقدير النموذج الأول، محددات الهجرة الدولية، حالة الدول النامية

<i>Dep. Variable</i>	<i>limmig_{ij}</i>			
<i>InDep. Variables</i>	<i>Pooled OLS</i> (1)	<i>Panel Fixed FEM</i> (2)	<i>Panel Random REM</i> (3)	<i>Tobit</i> (4)
<i>lgdpcap_i</i>	-0.2102 (0.0000)	-0.4399 (0.0000)	-0.4134 (0.0000)	-0.2101 (0.0000)
<i>ur_i</i>	-0.0054 (0.0128)	0.0158 (0.0000)	0.0094 (0.0034)	-0.0056 (0.0101)
<i>Pol score_i</i>	-0.0041 (0.0000)	-0.0014 (0.1247)	-0.0017 (0.0287)	-0.0041 (0.0000)
<i>lpop_i</i>	0.0491 (0.0000)	0.5022 (0.0000)	0.1201 (0.0000)	0.0487 (0.0000)
<i>Edu_i</i>	0.0098 (0.1040)	-0.0464 (0.0245)	-0.0203 (0.1032)	0.0098 (0.1067)
<i>Pov_i</i>	-0.0052 (0.0000)	-0.0070 (0.0000)	-0.0070 (0.0000)	-0.0053 (0.0000)
<i>Gini_i</i>	-0.0061 (0.0010)	-0.0065 (0.2810)	-0.0079 (0.0401)	-0.0061 (0.0009)
<i>larea_i</i>	0.0505 (0.0000)	-10.3060 (0.0048)	0.0478 (0.0411)	0.0508 (0.0000)
<i>lgdpcap_j</i>	2.4706 (0.0000)	1.7664 (0.0000)	1.3747 (0.0000)	2.4719 (0.0000)
<i>Pol score_j</i>	0.0167 (0.0000)	-0.0024 (0.0043)	-0.0016 (0.0412)	0.0167 (0.0000)
<i>lpop_j</i>	0.2077 (0.0000)	-0.9444 (0.0016)	0.1380 (0.0058)	0.2080 (0.0000)
<i>larea_j</i>	-0.2075 (0.0000)	Omitted	-0.0406 (0.0860)	-0.2078 (0.0000)
<i>lemmig_{ij}</i>	0.7531 (0.0000)	0.5777 (0.0000)	0.6579 (0.0000)	0.7537 (0.0000)
<i>ldis_{ij}</i>	-0.1917 (0.0000)	Omitted	-0.3389 (0.0000)	-0.1915 (0.0000)
<i>Docmlang_{ij}</i>	0.1163 (0.0006)	Omitted	0.1779 (0.0489)	0.1170 (0.0005)
<i>Constant</i>	-26.2251 (0.0000)	124.907 (0.0062)	-10.983 (0.0000)	-26.2448 (0.0000)
<i>R-squared</i>	0.8166	0.9414	Weighted. 0.3944 Unweighted 0.7925	
<i>Log likelihood</i>	-7714.093	-4277.662		-7729.510
<i>Fixed effect Included</i>		Country Pairs only		
<i>Total Panel Unbalanced Obs.</i>	6025	6025	6025	6025

Cross-section included: 465 Periods included: 22

* إعداد الباحثة، استناداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9، مستوى المعنوية موضح بين الأقواس.

- إذ يرتبط لوغاريتم عدد المهاجرين من الدول النامية (*Limmig_{ij}*) ارتباطاً عكسياً مع لوغاريتم دخل الفرد في الدول المرسل (*Lgdpcap_i*) وإيجابياً مع دخل الفرد في الدول المستقبل (*Lgdpcap_j*) كما هو متوقع. وفقاً للتقدير في الانحدار (1). هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين دخل الفرد في الدولة النامية وهجرة الأفراد منها، حيث أن زيادة

دخل الفرد في الدولة المرسله بـ (1%) يؤدي إلى انخفاض تدفق المهاجرين منها بنسبة (0.21%)، كما هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دخل الفرد في الدول المستقبلية وهجرة الأفراد إليها، فإن زيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في البلد المستقبل بنسبة (1%) تزيد من عدد المهاجرين بنسبة (2.47%) في عدد المهاجرين من الدول النامية. كذلك نتائج التقدير في كل من الانحدار (2) و (3)، حيث يتضح دور دخل الفرد في الدول المستقبلية كعامل جذب قوي وذو دلالة إحصائية عالية. تتفق النتيجة الواردة بالانحدار (4) بناء على مقدر Tobit مع النتيجة الواردة بالانحدار (1) والتي تم تقديرها بناء على مقدر OLS، إذ ظهرت وفقاً لـ Tobit أن زيادة (1%) في ($Lgdpcap_i$) تؤدي إلى زيادة عدد المهاجرين بـ (2.47%) مهاجراً، كما وجدت (Mayda, 2005) نتيجة قريبة من نتائج هذه الدراسة، لدور زيادة دخل الفرد في الدول المستقبلية على الهجرة الدولية وكانت بنسبة (2.6%) مهاجراً. وقد أكدت هذه العلاقة الطردية العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الدخل في الدول المستقبلية والهجرة الدولية. تدعم نتائج الدراسة اعتبار العامل الاقتصادي عاملاً هاماً في الهجرة الدولية، إذ تشير إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من المحددات الرئيسية، حيث يبدو كعامل دفع وجذب في آن واحد. حيث أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستقبلية يشجع تدفقات الهجرة وهو عامل جذب، وعلى النقيض من ذلك، فإن المستويات المنخفضة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المرسله، تشجع على تدفق المهاجرين منها وهو عامل دفع. تتبع نتائج التقدير توقعات الدراسة وتظهر توافقاً مع أبحاث تطبيقية أخرى في دراسة محددات الهجرة مثل (Sulaimanova and Bostan, 2014).

■ تقوم زيادة المسافة بين عواصم الدول النامية المرسله للهجرة وعواصم الدول المستقبلية ($LDisij$)، بدوراً هاماً في التقليل من عدد المهاجرين، وتعبّر على أهم المحددات غير الاقتصادية. تؤكد نتائج التقديرات لهذا المتغير في كل انحدار، وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المسافة والمتغير التابع ($Limmigij$)، وفقاً لانحدار OLS و Tobit فإن زيادة (1%) كيلو متر في المسافة يؤدي إلى تقليص عدد المهاجرين إلى (0.2%) مهاجراً، وقد اختلفت هذه النتيجة عند تقدير النموذج بـ REM حيث زاد الانخفاض في أعداد المهاجرين (0.3%) مهاجراً، وتمثل المسافة التكلفة المادية الذي يتكبدها المهاجر، وإذ تبين النتائج العلاقة السلبية بينها وبين الهجرة، وهو ما يتسق مع النظريات الاقتصادية وتوقعات الدراسة، وقد دعمت هذه النتيجة كل الدراسات السابقة، والتي قامت بتقدير

العلاقة بين الهجرة الدولية والمسافة، حيث لا يخلو نموذج الجاذبية للهجرة من هذا المتغير، حيث يفضل الأفراد الدول الأكثر قرباً عند الهجرة، لما يمثله البعد الجغرافي من أهمية في تخفيض تكلفة التنقل.

■ تؤثر التركيبة السكانية للدول المستقبلة في عدد المهاجرين إليها، حيث يُبرز التقدير العلاقة الإيجابية العالية بين متغير لوغاريتم مخزون المهاجرين ($Lemig_{ij}$) — وهم المهاجرون السابقين من نفس الدولة المرسلّة المتواجدون في الدولة المستقبلة — مع المتغير التابع، فقد أظهر هذا المتغير دلالة إحصائية عالية، وأشارت التقديرات في معادلات الانحدار في الجدول (7.3) أن ارتفاع عدد مخزون المهاجرين في الدولة المستقبلة بـ (1%) يزيد من عدد المهاجرين إليها بعدد يتراوح بين (0.5% : 0.7%) مهاجراً، وذلك في إشارة إلى أن وجود المهاجرين السابقين في الدولة المستقبلة من بلد المهاجر، يوفر له الدعم المعنوي ويقلل من التكلفة النفسية للمهاجر.

وقد وجدنا (Lewer and Van den berg, 2008)، أن الهجرة الدولية من الدول المرسلّة إلى 16 دولة من دول OECD، تعتمد على مخزون المهاجرين الكبير، وتشير الأدلة إلى أن الهجرة الدولية مرتبطة بأعداد المهاجرين في السابق، حيث يخفف هؤلاء من تكلفة التكيف مع المجتمع الجديد، وإتاحة المعلومات التي تفيد المهاجرين الجدد حول ثقافات البلد الذي يقصدونه.

■ لكن ماذا عن حجم السكان في الدول المستقبلة ($Lpop_{ij}$) وعلاقته بأعداد المهاجرين إليها؟ لقد تباينت النتائج في إشارة هذا المتغير بين الأساليب المختلفة المستخدمة في التحليل الواردة بالجدول. حيث أظهرت نتائج الانحدار وفقاً لـ OLS و REM و Tobit وجود العلاقة الطردية غير المتوقعة مع وجود دلالة إحصائية، قد يُعزى ذلك للدول التي تم اختيارها في العينة كدول مستقبلة، حيث تتميز كلها بالكثافة السكانية، وخلافاً لذلك نتائج التقدير وفقاً لـ FEM في الانحدار الثاني بالجدول، اختلفت النتيجة عندما تم الأخذ بعين الاعتبار الأثر الثابت لدول العينة، حيث وجدت أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الدولة المستقبلة وعدد المهاجرين إليها، حيث جاءت نتيجة التقدير أن كل زيادة في عدد سكان الدولة المستقبلة بوحدة واحدة يخفض من عدد المهاجرين إليها بـ (0.9%)، وهو ما يتوافق مع توقعات الدراسة.

■ بينما في المقابل توضح لنا نتائج التقدير توافقا مع الدراسات التطبيقية السابقة، وفرضية الدراسة التي ترى أن الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ($Lpop_{ij}$) تفرز أعداداً

أكبر من المهاجرين، حيث جاءت إشارة هذا المتغير موجبة مما يدل على العلاقة الطردية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابع والتفسيري، حيث كشفت نتيجة التقدير وفقاً لطريقة الأثر الثابت أن زيادة عدد سكان الدولة المرسله بـ (1%) يؤدي إلى زيادة عدد المهاجرين منها بـ (0.5%)، ويشكل هذا المتغير إحدى عوامل الدفع في البلد المرسل.

وُجِدَت هذه العلاقة الايجابية بين حجم السكان في الدول المرسله والهجرة الدولية في نتائج العديد من الدراسات الأخرى، حيث يمكن تفسير هجرة الأفراد من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، بسبب أن الزيادة السكانية تجعل من الأفراد يواجهون الصعوبات في العثور على فرص العمل وبالتالي انخفاض الدخل. تم التأكيد على هذه العلاقة أيضاً في دراسات عدة منها: (Agbola and Acupan, 2010) و (Yüksel et al., 2018)

■ تؤكد نتائج التقدير العلاقة بين معدل البطالة في الدول المرسله (U_{it}) والمتغير التابع، في معادلتى الانحدار بالجدول، والمقدرة بكل من FEM و REM، توقعات الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الدول المرسله وهجرة الأفراد، حيث أن ارتفاع معدل البطالة بـ (1) تؤدي إلى زيادة هجرة الأفراد من الدول النامية بأقل من (1%)، وفي المقابل لم تكن نتائج التقدير بالانحدار الأول والرابع مشابهة لتلك التي ظهرت بالنتائج المذكورة، حيث اختلفت إشارة المعلمة والذي تخالف توقعات الدراسة. يبدو أن مزيداً من التحديد لدول العينة، قد تأتي بنتائج أقرب للتوقعات وفقاً لكل الأساليب المستخدمة في التقدير. عموماً تتوافق نتائج إيجابية العلاقة بين معدل البطالة في الدول النامية وعدد المهاجرين منها مع دراسة (Karemera et al., 2000) والتي اختبرت العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة لكل من أمريكا وكندا.

■ وجدت الدراسة دليلاً على أن مؤشر الاستقرار السياسي في الدول المرسله، (Pol_{score})، يؤدي دوراً في تحفيز هجرة الأفراد، حيث وجدت الدراسة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، حيث أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي في الدول المرسله بـ بوحدة سيؤدي إلى انخفاض هجرة الأفراد بـ (0.001% و 0.005%) في مختلف التقديرات الواردة بالجدول، وحيث أن مساهمة هذا المتغير قليلة جداً، ترجّح الدراسة أن السبب يعود في أن بيانات المتغير التابع ($Limigij$) تتعلق بالهجرة الطوعية وليست القسرية، والتي تتخذ من مؤشر الاستقرار السياسي عامل دفع أساسياً لذلك، بالإضافة أن عوامل دفع الأفراد للهجرة من الدول النامية كثيرة والاستقرار السياسي إحدى هذه الدوافع

وليس الدافع الأول أو الدافع الوحيد الذي يساهم في تدفق المهاجرون منها. وعلى العكس من ذلك مؤشر الاستقرار السياسي في الدول المستقبلية (*Polscore_i*)، لم يأتي بنتيجة متوافقة في نتائج التقديرات في كل من التقديرات الواردة بالعمود 2 و 3، ولكن جاءت نتيجة التقدير بأسلوب OLS, Tobit، متسقة مع توقعات الدراسة وذات دلالة إحصائية، وتوافقاً مع أن الفرد يبحث على الأمن والأمان، فكانت النتيجة أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي في البلد المستقبل بوحدة واحدة تزيد من عدد المهاجرين بـ (1%)، إذ أن الاستقرار السياسي وغياب العنف يحفز على العمل والابداع، فكلما زاد شعور الفرد بالأمن والاستقرار زادت انتاجيته وبالتالي دخله.

■ بناءً على نظرية رأس المال البشري (Sjaadstad (1962)، كلما كان الشخص أكثر تعليماً زاد احتمال قيامه بالهجرة. هدفت الدراسة إلى التحقق من هذه الفرضية للدول النامية، باختبار مؤشر عدد سنوات التعليم للفرد (*Edu_i*) وعلاقته بالهجرة الدولية، تتفق نتائج الدراسة مع (Borjas, 1987) والذي وجد أن الأفراد الذين لديهم حافز أقوى للهجرة إلى الدول الغنية، هم الأفراد الذين يمتلكون مهارات ومستويات تعليمية منخفضة نسبياً، ولكنها اختلفت مع توقعات الدراسة بالنسبة لهذا المتغير. إذ تشير نتائج الدراسة إلى العلاقة السلبية مع تباين الدلالة الإحصائية في أن زيادة متوسط سنوات التعليم للفرد في الدول النامية، يقلل من عدد الأفراد المهاجرين بـ 0.04% و 0.02% في نتائج الانحدار الواردة بالعمود الثاني والثالث على التوالي، بينما في نتائج الانحدار بمقدّر OLS و Tobit بالعمود الرابع، جاءت تتفق مع توقعات الدراسة بالنسبة للإشارة الموجبة للمعلمة، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في متوسط سنوات التعليم تؤدي إلى زيادة الهجرة (0.01%)، والتي تتفق مع (Chiquiar and Hanson, 2005)، والذي وجد دليلاً قوياً على أن زيادة مؤشر التعليم عند الفرد في المكسيك تجعله يهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعاً أيضاً بالفارق في الدخل في كلتا البلدين.

كذلك (Westmore, 2014) توصل إلى نفس النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، إذ اشارت النتائج أن ارتفاع متوسط سنوات الدراسة للفرد في البلد المرسل يرتبط بهجرة أقل، حيث عند مقارنة النتائج لفئات المهارات المختلفة من المهاجرين، يكون التأثير أعلى إحصائياً للمهاجرين ذوي المستويات التعليمية المنخفضة.

■ جاءت نتائج التقدير عكس توقعات الدراسة بالنسبة لمؤشر (*Gini_i*)، حيث أظهرت التقديرات أن زيادة التفاوت في توزيع الدخل تخفض من أعداد المهاجرين، وكذلك على

عكس ما جاء في نتائج دراسة (Kumpikaite and Zickute, 2013)، والذي بينت أن مؤشر التفاوت في توزيع الدخل، كان من أهم الأسباب التي تجعل الأفراد يهاجرون من ليتوانيا. وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الفقر (Pov_i) في الدول النامية والتي أوضح التحليل لنموذج الجاذبية أن زيادة معدل الفقر يقلل من أعداد المهاجرين بخلاف توقعات الدراسة. تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي اعتبرت أن هذه النتيجة منطقية فيما أسمته بـ "قيد الفقر"، حيث لا يستطيع الفقراء تكبد تكلفة التنقل من دولة إلى أخرى طوعاً، وليس من المستغرب أن تأتي نتائج التقدير لمتغير ($Pov_i, Gini_i$) على نفس الاتساق، حيث أينما وجد التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد وُجد كذلك الفقراء. لم يكن لمؤشر ($GINI$) ومعدل الفقر (Pov_i) في الدول النامية أي دور في قبول فرضيات الدراسة، على الرغم من أن الهجرة قد تكون أداة فعالة لتخفيض الفقر حسب ما توصلت إليه دراسة (Cattaneo, 2009) أن الهجرة من الدول النامية إلى دول (OECD) تؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر، وبالنظر إلى حصة الفرد من الدخل في الدول المرسلّة والدول المستقبلّة، نجد أن الفرق في الدخل بين الدول هو الذي يدفع إلى الهجرة وليس التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية.

■ جاءت إشارة معلمة المتغير الوهمي والذي يعبر عن اللغة المشتركة ($Dcomlang_{ij}$) بين الدول المرسلّة والدول المستقبلّة موجبة متوقعة، وهو ذو دلالة إحصائية في مختلف التقديرات الواردة بالجدول، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين لغة الدولة المستقبلّة والتي تكون شائعة الاستخدام في الدولة المرسلّة، مما يشير إلى أن اللغة المشتركة لها تأثير إيجابي وهام على أعداد المهاجرين، إذ أن اللغة المشتركة تساهم في ارتفاع الهجرة الدولية، حيث أن التحدث بلغة البلد المستقبل تسهل تنقل الأفراد، مما يؤثر بدوره على تكوين مهارات المهاجرين بشكل إيجابي، تشترك نتائج الدراسة مع الدراسات التطبيقية السابقة في التوصل إلى الأثر الإيجابي الهام لهذا المتغير، أنظر:

(Abdmoulah and Laabas, 2015) و (Lewer and Van den Berg, 2008) و (Adsera et., 2016).

■ لم تدعم تقديرات الدراسة الفرضية التي تتوقع أن الأفراد في الدول صغيرة المساحة أكثر ميلاً للهجرة من الأفراد في الدول ذات المساحة الكبيرة. يعرض الجدول العلاقة بين متغير لوغاريتم المساحة لكل من الدول المستقبلّة والمرسلّة مع المتغير التابع، لنرى أنه هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مساحة الدولة المرسلّة

(*LArea_i*) وتدفق أعداد المهاجرين منها بناء على التقديرات المدرجة بالنتائج، والتي لا تتوافق مع توقعات الدراسة على الرغم من الأهمية المعنوية للتقدير، ولكن في حالة التقدير بطريقة FEM في العمود الثاني، حيث تتفق هذه النتيجة مع توقعات الدراسة، وكشف التقدير بأن زيادة مساحة الدولة المرسله بكيلو متر مربع واحد، تقلل من أعداد المهاجرين بـ (10.3%) مهاجراً، حيث جاءت النتيجة المتوقعة من خلال تضمين التأثيرات الثابتة لأزواج الدول، إذ أن استخدام التأثيرات الثابتة للدول يتميز بكونه يأخذ في الحسبان ما لا يمكن ملاحظته من خصائص تتعلق بدول العينة، مما يساهم في تحديد المتغير التابع (Head and Mayer, 2013). بالنظر إلى مساحة الدولة المستقبلية (*LArea_j*)، لم تؤيد النتائج في الجدول (7.3) توقعات الدراسة بأن زيادة مساحة الدولة المستقبلية يشجع الأفراد للهجرة إليها، في إشارة إلى اتساع رقعة أسواق العمل للباحثين عليه من الدول النامية.

6.3 حالة الدول النامية مصنفة وفقاً للدخل:

قامت الدراسة بتقدير النموذج الأول " محددات الهجرة الدولية " بإحدى الطرق غير الخطية، وذلك باستخدام مقدر ذي الحدين السلبي (NBML)، حيث يكون المتغير التابع (*Limmig_{ij}*) في المستوى بدلاً من أخذ اللوغاريتم، والذي يسمح بوجود تكرار الصفر في المتغير التابع، وتكرار القيم الصغيرة مع وجود قيم متطرفة أخرى، والذي نتج عنه توزيع ذي الحدين السلبي لبيانات المتغير التابع لكل مجموعة، كما هو الحال أيضاً عند مجموع الدول النامية ككل. وجدت الدراسات التطبيقية أن استخدام هذا النموذج تميز بصغر الأخطاء القياسية مقارنة بالأساليب الأخرى، ولتيسير عملية المقارنة بين التصنيفات المختلفة عند استخدام مقدر واحد عند التحليل الإحصائي.

بدأت الدراسة بوصف متغيرات النماذج المستخدمة في التحليل، حسب تصنيف دول العينة وفقاً للدخل (الملاحق)، أيضاً عند التقدير بمقدر ذي الحدين السلبي، تم تضمين المشاهدات الصفرية في دول العينة الدول النامية، والتي تم استبعادها عند التقدير في الجدول (7.3). ورأت الدراسة استبعاد متغير مساحة الدول المرسله والمستقبلية (*LArea_i* , *LArea_j*)، حيث لم يكونا ذات أهمية إحصائية أثناء تقدير معادلات الانحدار للدول المصنفة.

تقدّر المعلومات باستخدام بيانات تدفق المهاجرين من مختلف البلدان النامية (i) إلى الدول الخمس المستخدمة (j) في عينة الدراسة كدول مستقبلية، خلال الفترة 1995 – 2017. وحيث تشير:

<i>Developing Countries</i>	$i=1, \dots, 94$
<i>Low-Income Countries</i>	$i=1, \dots, 21$
<i>Lower-Middle- Income Countries</i>	$i=1, \dots, 40$
<i>Upper-Middle- Income Countries</i>	$i=1, \dots, 33$

تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الجاذبية في الجدول (8.3)، وتعرض النتائج وفقاً لمواصفات النموذج المختلفة وعلاقات المتغيرات المستقلة ببعضها، ويتم التعبير عن القيم المقدرة للمعاملات بـ IRR ، والتي تشير إلى النسبة المئوية للتغير التي يطرا على معدل حدوث المتغير التابع نتيجة زيادة المتغير التفسيري بوحدة واحدة.

وتظهر قيمة IRR مباشرة في الجدول، وتحسب كالتالي: (Croux, NA)

$$IRR = (e^{\beta_i} - 1) \% \quad \text{إذا كانت } \beta_i > 0 \text{ فإن}$$

$$IRR = (1 - e^{\beta_i}) \% \quad \text{إذا كانت } \beta_i < 0 \text{ فإن}$$

بالنظر إلى نتائج التحليل القياسي بالجدول (8.3)، نلاحظ أن نتائج التقدير للدول النامية "غير المصنفة"، لا تختلف كثيراً عن النتائج التي تم تقديرها بالأساليب الخطية في الجدول (7.3). يوجد اختلاف في عدد المشاهدات، إذ جاءت المشاهدات في وجود القيم الصفرية أكبر من المشاهدات في حالة استبعادها في المرحلة الأولى من التحليل، وتكاد تكون إشارة المعلومات في كل من الأسلوبين الخطي وغير الخطي متشابهة بالإضافة إلى قيم المعلومات ومعدل حدوث فعل الهجرة (IRR) في نتائج التحليل في المرحلة الثانية.

في جميع النماذج المقدرة، ومن اختبار Wald chi-square، ظهرت p value، كما بالجدول (8.3) عند اختبار النموذج ككل، يمكننا أن نرى أن النماذج مهمة من الناحية الإحصائية.

بيّنت نتائج التقدير بـ (NBML) أن هناك متغيرات لها علاقة كبيرة بالمتغير التابع ($Immij$) مع دلالة إحصائية عالية في كل معادلات الانحدار المقدرة، مثل: دخل الفرد في الدول النامية ودخل الفرد في الدول المستقبلية ومخزون المهاجرين والمسافة بين الدول، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة في مجال الهجرة الدولية ويتسق أيضاً مع توقعات الدراسة.

جدول (8.3). نتائج تقدير النموذج الأول، محددات الهجرة الدولية، حالة الدول النامية "وفقاً للدخل"

<i>Dep. Variable</i>	<i>immig_{ij}</i>							
<i>InDep. Variables</i>	<i>Developing Countries</i>		<i>Low-income Countries</i>		<i>Lower-middle Countries</i>		<i>Upper-middle Countries</i>	
	<i>IRR</i>	<i>Prob.</i>	<i>IRR</i>	<i>Prob.</i>	<i>IRR</i>	<i>Prob.</i>	<i>IRR</i>	<i>Prob.</i>
<i>lgdpcap_i</i>	-0.1401	(0.0000)	0.1107	(0.2146)	-0.3591	(0.0000)	-0.3699	(0.0000)
<i>ur_i</i>	-0.0073	(0.0005)	-0.0324	(0.0000)	0.0191	(0.0000)	0.0060	(0.1164)
<i>Polscore_i</i>	-0.0036	(0.0000)	-0.0029	(0.0088)	-0.0039	(0.0000)	0.0060	(0.0000)
<i>lpop_i</i>	0.0650	(0.0000)	-0.0158	(0.6149)	0.3231	(0.0000)	0.3471	(0.0000)
<i>Edu_i</i>	0.0050	(0.3752)	-0.0741	(0.0003)	0.0800	(0.0000)	0.0110	(0.4389)
<i>Pov_i</i>	-0.0009	(0.2711)	-0.0079	(0.0000)	-0.0129	(0.0000)	0.0010	(0.7140)
<i>Gini_i</i>	-0.0089	(0.0000)	0.0030	(0.6099)	-0.0004	(0.8885)	-0.0139	(0.0000)
<i>lgdpcap_j</i>	1.3349	(0.0000)	6.0242	(0.0000)	1.9095	(0.0000)	1.2979	(0.0027)
<i>Polscore_j</i>	0.0070	(0.0000)	0.0070	(0.0002)	0.0100	(0.0000)	0.0030	(0.0342)
<i>lpop_j</i>	0.0682	(0.0123)	0.1571	(0.0113)	0.1502	(0.0001)	0.0671	(0.1724)
<i>lemmig_{ij}</i>	1.0938	(0.0000)	1.0875	(0.0000)	0.9483	(0.0000)	0.9155	(0.0000)
<i>ldis_{ij}</i>	-0.2716	(0.0000)	-0.3037	(0.0001)	-0.3363	(0.0000)	-0.3843	(0.0000)
<i>Docmlang_{ij}</i>	-0.0582	(0.0717)	-0.1597	(0.0038)	0.1912	(0.0001)	-0.1306	(0.1031)
<i>Constant</i>	-7.0389	(0.0000)	-20.5169	(0.0000)	-11.6617	(0.0000)	-5.5426	(0.0185)
<i>R-squared</i>	0.523		0.257		0.531		0.618	
<i>Log likelihood</i>	-48941.20		-8653.94		-21410.20		-18351.61	
<i>Wald Chi Seq. (P-value)</i>	25892.160	(0.0000)	5216.252	(0.0000)	13595.860	(0.0000)	9334.701	(0.0000)
<i>Total Unbalanced Panel Obs.</i>	6051		1263		2634		2154	

* إعداد الباحثة استناداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

- يوضح التقدير أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين دخل الفرد في الدول النامية (*Lgdpcap_i*) مع تدفق أعداد المهاجرين (*Immig_{ij}*) من هذه الدول بمختلف تصنيفاتها، إلا في حالة الدول متدنية الدخل فقد جاءت العلاقة إيجابية ودون دلالة إحصائية، حيث تشير هذه النتيجة لضعف دخل الفرد في هذه الدول، الأمر الذي يشجع على الهجرة في كل الأحوال، بينما جاءت نتيجة التقديرات في التصنيفات الأخرى للدول بالعلاقة السلبية كما هو متوقع، في إشارة إلى أن هذا المتغير يشير إلى أن ارتفاع دخل الفرد في كل من الدول ذات دخل تحت المتوسط، والدول ذات دخل فوق المتوسط بـ (1%) يؤدي إلى احتمال انخفاض حدوث الهجرة بـ

(0.35) و (0.36) على التوالي. النتائج تدعم الدافع الاقتصادي وراء الهجرة الدولية، والرغبة في الحصول على دخل أعلى.

■ يحافظ دخل الفرد في الدول المستقبلية ($Lgdpcap_i$) على أهميته البالغة للمهاجرين، وأقوى العوامل الاقتصادية الجاذبة للهجرة الدولية على الإطلاق، وقد اتسقت نتائج التقدير في كل معادلات الانحدار، وبطرق التقدير المختلفة مع النظريات الاقتصادية وتوقعات هذه الدراسة ونتائج الدراسات التطبيقية الأخرى في هذا المجال وأيضاً نتائج التقدير وفقاً للأساليب الخطية. تشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نصيب الفرد من الدخل في الدول المستقبلية وعدد المهاجرين من الدول النامية، حيث تفيد النتائج أن زيادة نصيب الفرد من الدخل في الدول المستقبلية بـ (1%) يؤدي إلى احتمال حدوث الهجرة في الدول النامية بمعدل (0.013)، وفي الدول متدنية الدخل بمعدل (0.060)، ويأخذ هذا المتغير نصيب الأسد في هذه الفئة من الدول، وفي الدول ذات الدخل دون المتوسط يؤدي إلى احتمال حدوث الهجرة بـ (0.019)، بينما تزيد احتمال حدوث الهجرة من الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط بمعدل (0.0129).

■ أفادت التقديرات وفقاً لهذا الأسلوب (NBML) بأهمية المسافة (LD_{ij}) أيضاً، وتؤكد النتائج الدور الأساسي لمتغير المسافة في شرح تدفقات الهجرة، حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تدفق المهاجرين والمسافة بين الدول المرسل والمستقبلية في كل تصنيفات الدول، مما تتفق مع النظريات الاقتصادية ونظرية نيوتن للجاذبية، إذ تبين أنه كلما كان البعد الجغرافي بين الدول المرسل والمستقبلية كبيراً، كلما انعكس هذا على احتمال حدوث هجرة الأفراد من الدول النامية سلباً، إذ يحجم العديد من الأفراد عن الهجرة تجنباً للتكلفة المادية المترتبة عنها، في إشارة إلى تكاليف التنقل.

■ جاءت نتائج التقدير لفئة الدول منخفضة الدخل، مختلفة عن التصنيفات الأخرى، بالنسبة لمؤشر التفاوت في توزيع الدخل ($Gini_i$)، حيث يلاحظ من التقدير الوارد بالجدول اتساق إشارة المعلمة وهي الإشارة الموجبة مع توقعات الدراسة، ولكن دون أي دلالة إحصائية بالإضافة لانخفاض قيمة المعلمة، إذ تشير النسب المرتفعة في مؤشر جيني إلى ارتفاع أعداد الفقراء وهي سمة في الدول منخفضة الدخل على الأغلب. لا يعكس هذا المؤشر في المجموعات الأخرى من الدول توقعات الدراسة.

■ تعظيم المنفعة لدى الفرد من الأسباب الرئيسية للهجرة، وكما ظهرت النتائج التي تدعم هجرة الأفراد رغبة في الحصول على الدخل المرتفع، إلا أن مؤشر الفقر في الدول النامية (Pov_i)، جاء بنتيجة مثيرة للاهتمام ولكنها ممكنة في حالة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وعلاقة ارتفاع مؤشر الفقر بزيادة أعداد الفقراء في هذه الدول، لذلك لا يستطيع هؤلاء الهجرة بسبب التكلفة المصاحبة لها، وهذا يؤيد الاعتقاد الذي يتبنى مفهوم قيد الفقر، فنجد أن العلاقة بين مؤشر الفقر وأعداد المهاجرين علاقة عكسية وإن تباينت من حيث الدلالة الإحصائية، في فئتي الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط، وعلى عكس من ذلك جاءت العلاقة طردية ولكنها منخفضة جداً بين مؤشر الفقر والمتغير التابع الذي يشير إلى أعداد المهاجرين من الدول النامية ولكن أيضاً دون دلالة إحصائية، في فئة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط. إذ أن زيادة مؤشر الفقر بوحدة واحدة تزيد من احتمال حدوث الهجرة بمعدل (0.001) .

■ نتائج التقدير للمتغير الوهمي والذي يعبر على اللغة شائعة الاستخدام في الدول المرسل والمستقبل. لم يأتي المتغير الذي يعبر عن اللغة ($Comlang_{ij}$) بما يتوافق مع توقعات الدراسة للعلاقة بينه وبين المتغير التابع وفقاً للتقديرات المدرجة بالجدول (8.3)، في كافة تصنيفات فئات الدخل، مع دلالات إحصائية غير هامة ما عدا في حالة الدول ذات الدخل دون المتوسط، حيث جاءت العلاقة بين اللغة الشائعة والهجرة من الدول ذات الدخل دون المتوسط متسقة مع توقعات الدراسة وانسجاماً مع نتائج التقدير، وفقاً للأساليب الخطية في الجدول (7.3). وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، حيث تساهم لغة الدولة المستقبل شائعة الاستخدام في الدولة المرسل بزيادة احتمال حدوث الهجرة، وأن معرفة الفرد بلغة البلد الذي يرغب في الهجرة إليها تشجع من حدوث الهجرة، حيث في كثير من الأحيان متغير اللغة الشائعة يعبر عن القرب الثقافي ويقلل الإحساس بالاعتراب إلى حد ما، ولكن نتائج الدراسة وجدت أن احتمال حدوث الهجرة يكون أقل بين الدول التي تتكلم لغة مشتركة، وهذا يتناقض مع العديد من الدراسات التطبيقية لمحددات الهجرة الدولية وتوقعات الدراسة، ولكنه يتفق مع دراسة (Sprenger, 2013) والذي وجد أن اللغة المشتركة أثراً سلبياً على الهجرة الدولية بين 21 دولة متقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- يشير متغير مخزون المهاجرين (Lemmigj) إلى أهمية وجود مهاجرون سابقين في الدولة المستقبلية من نفس دولة المهاجر الجديد، إذ يشير هذا المتغير لوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في مختلف تصنيفات الدول المرسلّة الواردة بالجدول، ويعتبر من المتغيرات الهامة في زيادة عدد المهاجرين بشكل كبير وفقاً للتقديرات المختلفة. تفيد النتائج أن زيادة مخزون المهاجرين (1%) تؤدي إلى احتمال حدوث الهجرة من الدول النامية بوحدة (0.01).
- بالنظر إلى المتغير الذي يعبر عن الاستقرار السياسي (polscorej)، جاءت النتائج بإبراز العلاقة العكسية المتوقعة بين مؤشر الاستقرار السياسي في الدول المرسلّة والهجرة الدولية مع دلالات إحصائية، في دول العينة وفقاً للتصنيفات الأتية: مجموع الدول النامية و دول منخفضة الدخل ودول ذات الدخل دون المتوسط، بينما جاءت نتيجة التقدير بالعلاقة الطردية ذات دلالة إحصائية للدول ذات الدخل فوق المتوسط، مع ملاحظة انخفاض قيمة معدل حدوث الهجرة في كل تصنيفات الدول، على سبيل المثال: زيادة مؤشر الاستقرار السياسي في الدول منخفضة الدخل بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل حدوث الهجرة بـ (0.002). في الجانب الآخر، فقد أوضحت التقديرات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي (polscorej) في الدول المستقبلية وهجرة الأفراد إليها، حيث أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بوحدة واحدة يؤدي إلى احتمال حدوث الهجرة بـ (0.007) في كل من الدول النامية (دون تصنيف) والدول ذات الدخل المنخفض.
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الدولة المرسلّة (Lpopj) وعدد المهاجرين منها، فقد بيّنت النتائج أن زيادة عدد السكان في مجموع الدول النامية والدول متوسطة الدخل (1%)، تؤدي إلى احتمال زيادة حدوث الهجرة بمعدل (0.06) و (0.3) على التوالي، وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة. وحيث تشير الكثافة السكانية غالباً في الدول إلى انخفاض الدخل وعدم توفر فرص العمل. بينما جاء عدد السكان في الدولة المستقبلية (Lpopj) خلاف توقعات الدراسة، فقد أوضحت التقديرات وجود علاقة طردية مع دلالة إحصائية بين عدد سكان الدولة المستقبلية وهجرة الأفراد إليها، ربما يرجع ذلك بسبب دول العينة التي اختيرت كدول مستقبلية، حيث تتميز كل منها بالكثافة السكانية.

- تباينت نتائج التقدير بالنسبة لمعدل البطالة في الدولة المرسله (U_{ij}) بين العلاقة الطردية كما هو متوقعاً والعلاقة العكسية خلافاً للتوقعات، فقد كانت هناك عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الدول المرسله وزيادة المهاجرين منها، حيث أشارت النتائج أن زيادة معدل البطالة بوحدة (1) يؤدي إلى انخفاض معدل حدوث الهجرة من مجموع الدول النامية بـ (0.007) والدول منخفضة الدخل بـ (0.03)، من الممكن تفسير ذلك أن زيادة البطالة تعني عدم توفر المال اللازم للقيام بالهجرة. جاءت نتائج التقدير متوافقة مع توقعات الدراسة بأن البطالة عامل من عوامل الدفع في الدول المرسله، حيث كانت هناك علاقة طردية بين معدل البطالة في الدول النامية متوسطة الدخل وهجرة الافراد منها.
- وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين متوسط سنوات التعليم في الدول النامية (Edu_i) والهجرة الدولية، وذلك في كل التقديرات المدرجة بالجدول (8.3)، وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة القائلة إن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يجعله يهاجر للحصول على فرص عمل أفضل ودخل أعلى يشجعه على الابتكار، إلا في حالة نتائج التحليل للدول منخفضة الدخل، حيث كشف التحليل على علاقة عكسية ذات دلالة طردية مع الهجرة، حيث وُجد أن زيادة متوسط سنوات التعليم في الدول منخفضة الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل حدوث الهجرة بنسبة (0.07)، قد يفسر ذلك أن الأفراد الأكثر تأهيلاً في الدول منخفضة الدخل يحصلون على الوظائف المرموقة ويتقاضون أجوراً مرتفعة، حيث غالباً ما يقل عدد المؤهلين في الدول ذات الدخل المنخفض.

7.3 ملخص الفصل الثالث

تم تحليل محددات الهجرة الدولية في النموذج الأول من هذه الدراسة في هذا الفصل، باختيار 94 دولة مرسله وعدد 5 دول مستقبلة، للفترة 1995-2017. تضم هذه المحددات العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. تأسيسا على أن الأفراد يختارون الهجرة لتعظيم منافعهم، يمكننا القول إن الهجرة الدولية هي دالة في عوامل الدفع والجذب، حيث يعتمد عدد الأفراد الذين يهاجرون، على تجاوز المنافع الذي يحصلون عليها عن التكاليف الذي يتحملونها جراء الهجرة من موطنهم.

يُشار إلى النموذج الأول بأنه نموذج الجاذبية، حيث يتشابه مع قانون نيوتن للجاذبية في الفيزياء. تم بناء البيانات المستخدمة عبر وحدات المقطع العرضي وتشمل البلد المرسل والبلد المستقبل، والمقطع الزمني ويضم فترة الدراسة، مع غياب عدد من البيانات خلال بعض السنوات، بما يسمى (Unbalanced Panel Data). عند استخدام نموذج الجاذبية هناك مشاكل تواجه الباحثين عند التطبيق في وجود التدفقات الصفرية، ولذلك لجأت الدراسة لاستخدام عدد من الطرق الخطية وغير الخطية للتقدير، تماشياً مع العديد من الأدبيات السابقة.

يقدم هذا الفصل أدلة تطبيقية على محددات الهجرة الدولية من منظور الدول المرسله. تكشف النتائج على أن العوامل الاقتصادية لها تأثير كبير على تدفق المهاجرين مثل (الناتج المحلي الإجمالي للفرد). ووجدت أيضاً أن رصيد مخزون المهاجرين واللغة المشتركة والمسافة بين الدول المرسله والمستقبلة، هي محركات مهمة لتدفقات الهجرة الدولية. إلا أن الأدلة على أثر معدل البطالة وحجم السكان والاستقرار السياسي في الدول المرسله جاءت متباينة بين العلاقة السلبية والايجابية وذلك حسب الأسلوب المستخدم في التقدير، بينما أوضحت النتائج أن العلاقة بين الهجرة الدولية والتفاوت في توزيع الدخل ضعيفة، وفيما يتعلق بمؤشر الفقر فقد اثبتت النتائج عدم صحة فرضية أن الفقر من العوامل التي تسبب هجرة الأفراد، حيث لا يستطع الفقراء تحمل التكلفة المادية المترتبة عليها.

الفصل الرابع

النمو الشامل بين النظرية والتطبيق

1.4 المقدمة:

تُهيمن ظاهرة الهجرة الدولية على أجندة المؤسسات الدولية والمحلية، ويضاهيها في ذلك الأهداف الإنمائية لدول العالم، والتي يتصدر النمو الاقتصادي الشامل أهم مقوماتها باعتباره الطريق السليم للتنمية الاقتصادية الشاملة، وحيث ينبع الاهتمام الكبير التي تحظى به ظاهرة الهجرة الدولية على مستوى العالم، ليس بسبب تدفقات أعداد الأفراد المهاجرين إلى البلدان المستقبلية فقط، إنما أيضاً بسبب الأثر التي تحدثه الهجرة على النمو الاقتصادي الشامل في الدول المستقبلية والمرسلة على حد سواء، إذ يمثل راس المال البشري أهم دعائم النمو والتنمية في كل المجتمعات، وتعتبر تنقلات الأفراد من بلد إلى آخر بمثابة تسرّب للقوى العاملة من البلد المرسل وانضمامها إلى القوى العاملة في البلد المستقبل، ولتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، تحتاج الدول إلى أيدي أبنائها لأن الفرد العامل والمنتج هو المحرك الرئيسي لتحقيق هذا الهدف.

2.4 الخلفية التاريخية للنمو الاقتصادي الشامل:

تعددت المناهج التي تناولت مفهوم النمو الاقتصادي الشامل، واتفقت جميعها في أنه النمو الذي يجمع بين الرخاء وتكافؤ الفرص للجميع مع الحد من عدم المساواة في مستويات المعيشة. وقد أستحوذ النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية على أنه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ولكن مع مرور الوقت تبين أن النمو الاقتصادي - في إشارة إلى الناتج القومي الإجمالي - غير كاف للوصول لرفاهية السكان، ومنذ ذلك الحين وُجدت المحاولة للتمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أنه من السهل تحديد وقياس النمو الاقتصادي من خلال المؤشرات النقدية، بينما نجد التنمية الاقتصادية الشاملة أكثر جدلاً مع ظهورها في النصف الثاني للقرن السابق نتيجة إلى التصنيع والإنتاجية، ومن ثم تحول التركيز من التنمية الاقتصادية الشاملة إلى مفهوم التنمية البشرية بجوانبها المتمثلة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة (Van Gent, 2017).

اعتمدت التنمية الاقتصادية تقليدياً في إطارها النظري على الوصول إلى معدلات مرتفعة من الدخل، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على كافة أفراد المجتمع، ولكن أتضح قصور هذه النظريات في الوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، عندما وُجد ازدياد الفجوة في مستويات المعيشة بين الأفراد في العديد من الدول وارتفاع أعداد الفقراء، رغم تحقيق هذه الدول لمعدلات عالية من الدخل، إذ بدأ أن النمو الاقتصادي لا يساهم في زيادة الرفاهية لكل السكان في الدولة، مما يزيد من عدم المساواة وتآكل النسيج الاجتماعي في العديد من دول العالم (Hasmath, 2015). وفي

محاولة للتمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية أضاف كل من (Johnoson and Anderson, 2012) أن النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، بينما التنمية الاقتصادية تضم كل من النمو الاقتصادي والتغيرات التي تحدث في هيكلية الإنتاج و التحضر في إشارة إلى التوزيع الجغرافي للسكان، بالإضافة إلى رفع مؤشرات التعليم والصحة مع الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما اختصرا (Rauniyar and Kanbur, 2010) التنمية الاقتصادية في أنها قدرة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على توفير الظروف الملائمة لتحقيق الرفاهية للأفراد بشكل مستدام، وهنا يأتي دور الشمولية لأن النمو والتنمية لا يتم توزيعهما بشكل عادل على كل القطاعات في الاقتصاد، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس فاعلية النمو الاقتصادي لكنه يفشل في إظهار كيفية توزيع هذا الناتج.

حيث أن التنمية الشاملة هي توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المختلفة في الدولة، فإن وجود معيقات وصول التنمية لكل شرائح المجتمع بسبب (العمر، الجنس، العرق، التوجه السياسي) ينفي صفة الشمولية عنها، ولكي تتحقق الشمولية للتنمية يجب أن تصل التنمية لكل الأفراد وتنقلص أوجه عدم المساواة ويصبح النمو الاقتصادي الشامل أكثر إلحاحاً (Hickey, 2013) وبسبب تزايد أعداد الفقراء في دول العالم حتى في تلك الدول التي حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً، برز مصطلح النمو المناصر للفقراء وهو مصطلح أقدم من مصطلح النمو الشامل، وجاء هذا المصطلح نتيجة للتركيز على الحد من معدل الفقر، الأمر الذي قد يعزز من النمو الاقتصادي لكنه يفشل في الاعتراف بتكلفة عدم المساواة، بمعنى أن انخفاض الفقر لإن آثار النمو تهيمن على آثار عدم المساواة، وبذلك يكون الفقر انخفاض ولكن ليس شاملاً، لذا أصبح النمو الشامل أكثر إلحاحاً لتحقيق النمو والتنمية، وتكون الشمولية هي نمو مؤيد للفقراء بأكبر قدر من الشمولية (Kakwani and Pernia, 2000).

برز مفهوم النمو الشامل في سنة 2007م عندما تمت الإشارة إليه في التقرير الصادر عن بنك التنمية الآسيوي (ADB)، وأرتبط هذا المفهوم بالنمو المناصر للفقراء Pro-Poor-growth وذلك عندما تخلق عملية النمو فرصاً اقتصادية لكل شرائح المجتمع. (Ali and Son 2007) جادلاً بأن الفقراء لا تتاح لهم الحصول على هذه الفرص بسبب إخفاقات السوق مالم تتدخل الحكومات عن طريق صياغة سياسات تسهل لهم المشاركة في الفرص الاقتصادية وعدم ترك النمو بالكامل للأسواق.

Piketty (2014) أوضح عملية تزايد حالة عدم المساواة وأضرارها على عملية التنمية، الأمر الذي جعل للعدالة الاجتماعية دوراً كبيراً على التنمية الشاملة في السنوات الأخيرة، والذي بدوره

وجه الاهتمام إلى مفهوم النمو الاقتصادي الشامل. ووفقا للبنك الدولي أن النمو الشامل هو نمو عريض القاعدة عبر القطاعات ويشمل الجزء الأكبر من القوى العاملة في الدولة (WB, 2006)، وحيث يجب أخذ النمو الاقتصادي الشامل على أنه نموذجاً للتنمية الاقتصادية من خلال تطوير نظام اقتصادي واجتماعي شامل، بواسطة التوزيع العادل للثروة بين السكان (Sharafutdinov et al., 2019). يأتي النمو الاقتصادي الشامل في أولويات التنمية للعديد من دول العالم، حيث تشهد اقتصاديات التنمية تطورا كبيرا في التحول من النمو المناصر للفقراء إلى مفهوم النمو الاقتصادي الشامل، حيث يتم التركيز في النمو المناصر للفقراء حول كيفية توزيع الدخل على السكان بينما يهتم النمو الاقتصادي الشامل على إزالة القيود التي تحجب وصول الأفراد للفرص الاقتصادية، وذلك بالتركيز على السياسات التي تخلق مجالا متكافئا للاستثمار في القوى البشرية وبذلك يختلف كلا من المفهومين في أن النمو المناصر للفقراء يهتم بتحقيق الرفاه للطبقة الفقيرة، بينما يشدد النمو الشامل على إتاحة الفرص الاقتصادية لأغلب القوى العاملة. وبذلك يكون النمو الشامل وفقا لـ (Oluseye and Gabriel, 2017) هو النمو الذي لا يكتفي بخلق الفرص الاقتصادية فقط إنما يهتم بضمان الوصول المتكافئ لهذه الفرص، وقد تم إطلاق مبادرة النمو الاقتصادي الشامل في عام 2012 م عندما طالبت المؤسسات الدولية والإقليمية مراجعة النموذج التقليدي للنمو الاقتصادي بتطوير الرؤية الجديدة للنمو (Nicky and Pouw, 2013). اعتمادا على ما سبق يمكن القول إن النمو الاقتصادي غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، حيث لكي يكون النمو شاملا يجب أن يتضمن كافة شرائح المجتمع وكل القطاعات في البلاد، مصحوبا بالسياسات الفاعلة للتقليص من عدم المساواة بين السكان، وإتاحة فرصة المشاركة في تحقيقه من قبل الجميع وبذلك يمكن القول إنه تم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

3.4 مفهوم النمو الاقتصادي الشامل في الأدب:

تضمنت الأدبيات الاقتصادية تعريفات مختلفة للنمو الاقتصادي الشامل في محاولات عديدة للوصول إلى مفهوم موحد له، وقد رأى الباحثون أن وجود الاستدامة والعدالة في توزيع نتائج النمو الاقتصادي على فئات المجتمع هما أساس شمولية النمو، مثلاً نجد أن (Ali and Son, 2007) انطلقا في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي الشامل، بأن النمو الاقتصادي هو الأساس للوصول إلى نتائج النمو الشامل على أن يكون هذا النمو مستدام وعادل بالإضافة إلى الإدماج الاجتماعي والتمكين وتوفير عنصر الأمن. Lanchovichina و Lundstrom (2010) أضافتا أن النمو الاقتصادي الشامل يشير ضمناً إلى وجود صلة مباشرة بين محددات الاقتصاد الجزئي

والكلي وأهمية التحول الهيكلي و التنويع الاقتصادي والمنافسة، بينما يرى (Anand et al., 2013) أن على النمو الاقتصادي أن يكون سريعاً ومستداماً حتى يكون فعالاً في الحد من الفقر وبذلك يكون النمو شاملاً، ويتفق معه في ذلك (Sen, 2014) في أن النمو الاقتصادي الشامل هو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تقليل الفقر وتخفيض عدم المساواة بين شرائح المجتمع المختلفة. النمو الاقتصادي الشامل عند (Taskin, 2014) هو النمو التي يتم فيه توزيع المنافع والفرص الناتجة عن النمو الاقتصادي على نحو متساو بين الأفراد، وبذلك وفقاً لهذا المفهوم يكون النمو الاقتصادي الشامل، هو الدمج بين تحسن النمو الاقتصادي وتوزيع فوائد هذا التحسن على أكبر عدد من الأفراد، و يعتبر (الكواز، 2016) في وصفه للنمو الاقتصادي الشامل أنه المقياس الأكثر شمولية لمدى تحقيق الرفاهية بمعناها الواسع، والذي تشمل جوانب عديدة مثل (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المؤسسي، الثقافي)، لا يختلف مفهوم النمو الاقتصادي الشامل وفقاً لـ (Khan and Munir, 2016) عن العديد من الباحثين الآخرين في تعريف الشمولية، حيث أوضح أن تكافؤ الفرص في إشارة إلى الفئات الفقيرة والمهمشة هو جوهر النمو الاقتصادي الشامل من خلال النمو الاقتصادي المستدام. يتفق (Kolawole, 2016) مع المفهوم السابق في أن تعزيز شمولية النمو تنشأ من خلال استراتيجية إعادة توزيع الفرص الاقتصادية داخل المجموعات الفقيرة.

Oluseye and Gabriel (2017) جادلاً بأنه إذا كان النمو الشامل هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وتوسيع وتيرة هذا النمو، فإن توسيع حجم الاقتصاد هو الذي يمهّد الطريق للاستثمار وزيادة فرص العمل المنتجة، وفي هذه الحالة ستكون الزيادة في معدلات أجور العمالة مصحوبة بانخفاض معدل الفقر والبطالة وعدم المساواة، كذلك يعود وصف (Munir and Ullah, 2018) للنمو الشامل إلى ما قبل ظهور هذا المصطلح ويرى أن أقرب تعريف للنمو الاقتصادي الشامل هو النمو المناصر للفقراء، و تؤيد الباحثتان (عمارة والبحيري، 2018) التعريف السابق في أن النمو الاقتصادي الشامل هو النمو الذي يضمن تحقيق المساواة في إمكانية حصول جميع الأفراد وخاصة الفقراء منهم على الفرص الاقتصادية التي تنتج عن النمو الاقتصادي.

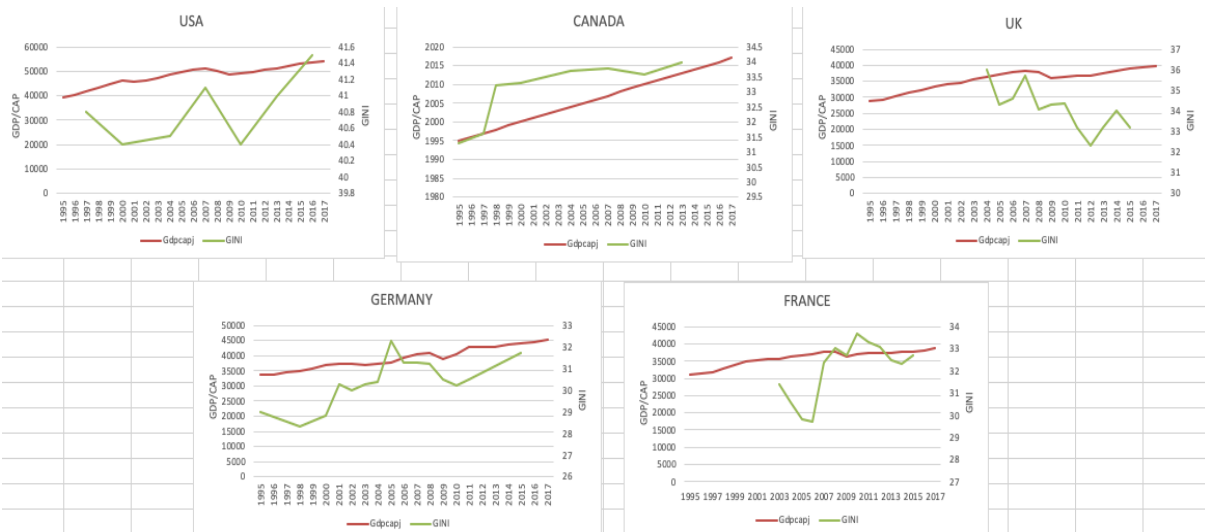
مما سبق عرضه للعديد من التعريفات لمفهوم النمو الاقتصادي الشامل نلاحظ وجود نقاط مشتركة في تعريفه، حتى أصبح بالإمكان القول بأن النمو الشامل هو شمولية النمو الاقتصادي والطريق إلى التنمية الاقتصادية المستدامة بمشاركة كل أفراد المجتمع والعدالة في توزيع الدخل مع مراعاة الكفاءة.

4.4 النمو الاقتصادي الشامل والمؤسسات الدولية:

يقبل الاقتصاديون فكرة أن عدم المساواة في توزيع الدخل تتزايد في معظم دول العالم، وتشكل معيقاً للنمو الاقتصادي المستدام، وهذه الفكرة تأخذ المساواة كنقطة انطلاق لمدى شمولية النمو الاقتصادي في المستقبل. وقد عزز هذه الفكرة البيانات التي تدعم ازدياد التفاوت بين الأفراد في وجود نمو كبير للناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم. على سبيل المثال: يُخفي نمو الناتج المحلي الإجمالي حقيقة أن عدم المساواة في الدخل والثروة في أعلى مستوياته منذ حوالي 30 عامًا في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يبلغ متوسط الدخل المتاح لأغنى 10٪ من السكان حوالي 10 أضعاف دخل أفقر 10٪ مرتفعاً منذ منتصف الثمانينات، وأغنى 10 ٪ من حيث الثروة تمتلك حوالي 50 ٪ من جميع الأصول، في حين أن 40 ٪ السفلى تملك 3 ٪ فقط (OECD, 2018). وقد قامت (OECD) توفير إطار عمل يساعد الحكومات على مراقبة التقدم الحاصل في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل من خلال تعزيز ثلاث مجالات رئيسية:

- توفير فرص متساوية للجميع من خلال الاستثمار في التعليم في مرحلة مبكرة.
- أسواق قوية وشاملة من خلال تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز نمو الإنتاجية.
- بناء الثقة في الحكومات من خلال دمج الشمولية في صنع السياسات التي تركز على المواطن.

وعن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل وتوزيعه، يبين الشكل رقم (1.4) وجود التفاوت في التوزيع محسوباً بمعامل جيني للدول مرتفعة الدخل (الدول المستقبلية في عينة الدراسة) رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل خلال سنوات الدراسة.



*شكل رقم (1.4)، العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل في الدول المستقبلية للفترة 1995-2017، إعداد الباحثة.

أيضا البنك التنمية الآسيوي (ADB) يعترف دائماً بالنمو الاقتصادي الشامل كجزء من سياساته واستراتيجياته المؤسسية، وينظر للنمو الشامل على أنه المسار الصحيح لتحقيق التنمية الشاملة، وتتركز أهم الاستراتيجيات في ثلاث أركان: رؤية بنك التنمية الآسيوي في "منطقة آسيا والمحيط الهادئ خالية من الفقر ركناً أول أساسياً، ويتمحور الركن الثاني في النمو الاقتصادي المستدام لصالح الفقراء، ويأتي الحكم الرشيد ركناً ثالثاً. وفي إطار استراتيجية الحد من الفقر وُجد أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا عندما يكون مصحوباً بتنمية رأس المال البشري، ويدعم بنك التنمية الآسيوي النمو الاقتصادي الشامل من خلال الاستثمارات في البنية التحتية التي تربط الفقراء بالأسواق، وتزيد من وصولهم إلى الأصول الإنتاجية الأساسية مثل التعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من الموارد الاقتصادية مثل الائتمان، بالإضافة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعناصر أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل (Rauniyar and Kanbur, 2010).

يشير النمو الاقتصادي الشامل عند البنك الأفريقي للتنمية (AFDB) إلى النمو الاقتصادي الذي ينتج عنه وصول أوسع للفرص الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لأغلب الأفراد، في بيئة تتسم بالإنصاف والمساواة والتعددية السياسية وهو نمو عريض القاعدة عبر القطاعات، يعزز العمالة المنتجة ويعزز قدرة المحرومين من الفئات المهمشة، وقد ركز البنك على قطاع الزراعة في تفسيره لشمولية النمو ووفقاً لبنك التنمية الأفريقي فإن النمو الشامل يركز على الركائز التالية:

- تحسين الإنتاجية الزراعية.
- تعزيز التكامل الإقليمي، وخاصة دمج الدول الأصغر والدول غير الساحلية.
- خلق فرص العمل، بما في ذلك تحسين مهارات الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- زيادة المساواة في الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية.
- تحسين الوصول إلى الفرص التجارية.
- الحماية الاجتماعية والاندماج لكل فئات المجتمع.

وبذلك النمو يكون شاملاً عندما يمكن غالبية أفراد المجتمع من المشاركة في عملية النمو والاستفادة منها والمساهمة فيها، وحيث يمكن أن تكون الزراعة وسيلة مهمة لتحفيز العمالة والدخل وتحقيق مستويات معيشية أفضل، تتجلى الآثار الطويلة الأجل للنمو الاقتصادي الشامل في انخفاض البطالة وتقليل حجم المعونات الغذائية وإعانات الدولة وزيادة الإيرادات العامة من الضرائب، وغالباً ما يصاحب ارتفاع العمالة والدخل انخفاض في معدل الجريمة والاستقرار السياسي، والتي تعد من بين الأمور الحيوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Kanu et al., 2014).

حسب صندوق النقد الدولي (IMF) فإنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للنمو الاقتصادي الشامل، إذ يركز التعريف الضيق للنمو الاقتصادي الشامل على الجانب التوزيعي للنتائج المحلي الإجمالي، بينما يعتبر النمو شاملاً عندما يؤدي إلى تحسين المساواة في شكل تقاسم واسع للفوائد والفرص الاقتصادية، وإذا توفرت فيه هذه الشروط: أن يكون النمو الاقتصادي مرتفعاً، ويقلل الفقر بحيث يشمل الفقراء في الحصول على مستويات دخل مقبولة اجتماعياً، ويساهم في التقليل من عدم المساواة، في إشارة لتقاسم الرخاء بين الفقراء، وإمكانية خلق فرص العمل، حيث يشارك أفراد المجتمع في تحقيق الناتج، ويقصص من الفجوة بين الجنسين، بدون إقصاء لأي فئة من المجتمع في الاقتصاد، لا يحرم الأجيال القادمة من المشاركة في الرفاه والرخاء الناتج عن شمولية النمو (IMF, 2017).

يشير البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي الشامل هو مزيج من النمو الاقتصادي ونمط هذا النمو، ووفقاً لمنظور نهج البنك الدولي فإن سرعة النمو الاقتصادي ضرورية للحد من الفقر المدقع. لكي يكون هذا النمو مستداماً على المدى الطويل يجب أن يضم الجزء الأكبر من القوى العاملة في الدولة، هذا التعريف يعني وجود صلة مباشرة بين المحددات الكلية والجزئية في الاقتصاد، ويركز البنك الدولي على العمالة المنتجة في تحقيق شمولية النمو بدلاً من العمل في حد ذاته، أو إعادة توزيع الدخل حيث أن نمو العمالة يولد وظائف جديدة ويزيد من الدخل، في حين نمو الإنتاجية لديه القدرة على رفع أجور العمال وعوائد العاملين لحسابهم الخاص. ويتبنى نهج البنك الدولي منظوراً طويلاً الأجل ويهتم بالنمو المطرد، ويشير الشمول إلى تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية لكل الأفراد.

ويستند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي The United Nations Development Program (UNDP) إلى فرضية أن المزيد من المجتمعات المتساوية تؤدي بشكل أفضل في تحقيق التنمية. وينظر إلى النمو الشامل على أنه نتيجة وعملية في آن واحد، حيث يضمن أن الجميع يمكن أن يشارك في عملية النمو على حد سواء من حيث صنع القرار وكذلك من حيث المشاركة في النمو نفسه، وهو النمو الذي يتم تقاسم فوائده بشكل منصف. وبالتالي فإن النمو الشامل يعني المشاركة وتقسيم المنافع. (OECD, 2014)

5.4 الإطار النظري للهجرة الدولية و النمو الاقتصادي الشامل:

تقليدياً اعتمدت النماذج النظرية للنمو الاقتصادي والتنمية على مفهوم رأس المال المادي، حتى ظهور النماذج النظرية الجديدة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، والتي اعتبرت أن

رأس المال المادي ليس هو المفسر الوحيد للنمو الاقتصادي، وجعلت من الاستثمار في رأس المال البشري محددًا أساسيًا للنمو. كشفت تقديرات منظمة الأمم المتحدة لحجم السكان في بلدان العالم خلال السنوات القادمة، وجود اتجاهان بارزان بشكل خاص وهما انخفاض عدد السكان العالم في سن العمل (15-64)، وازدياد حجم السكان في سن الشيخوخة (+65)، ويظهر الجدول التالي (1.4) التطور في توزيع السكان حسب الفئة العمرية خلال سنة 2050م مقارنة بسنة 2020م، حيث يلاحظ انخفاض السكان في سن العمل لسنة 2050 عنه في سنة 2020، بينما في المقابل يرتفع عدد السكان الذين تجاوزوا الستين عاما في سنة 2050 عما كانوا عليه. وتحظى الدول المتقدمة والمشار إليها في الجدول بالدول مرتفعة الدخل بأعلى زيادة في نسبة السكان الأكبر سناً عنها في الدول النامية بتصنيفاتها الثلاث (حسب الدخل)، الجدول أيضا يوضح استمرار زيادة السكان في سن العمل نسبة للسكان في الدول النامية ذات الدخل المنخفض.

رغم توقع ارتفاع حجم سكان العالم من 7,8 مليار نسمة في عام 2020م إلى 9,8 مليار نسمة في عام 2050م بزيادة تقدر بملياري نسمة، إلا أن هذه الزيادة وما يصاحبها من انخفاض عدد الأفراد في سن العمل في دول العالم المتقدم، تجعل من منظمة الأمم المتحدة تقوم بدراسة السيناريوهات الممكنة لتغيير التركيبة السكانية، ومن أهم هذه السيناريوهات هو السيناريو الذي يحسب عدد المهاجرين الدوليين المطلوب للحفاظ على نسبة مقبولة من حجم السكان في سن العمل إلى السكان المسنين، أي حساب آثار الهجرة الدولية على حجم السكان والهيكل العمري للسكان (UN, 2001). وبذلك يكون تطور أعداد المهاجرين في السنوات الماضية وأيضاً مستقبلاً ذا تأثير على أسواق العمل في العالم، الذي يتأثر بالتركيبة السكانية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالإضافة إلى العولمة الاقتصادية والتقدم التقني الذي يجعل من ارتباط الهجرة بالنمو الشامل والتنمية أمراً يفرض نفسه على كافة المؤسسات (UN, 2019).

جدول (1.4). نسب توزيع السكان حسب الفئات العمرية على دول العالم مصنفة وفقاً للدخل

2050				2020				المنطقة/السنوات
80+	60+	15-59	0-14	80+	60+	15-59	0-14	
4.4	21.4	57.5	21.1	1.9	13.5	61.1	25.4	دول العالم
10.9	35.4	50.4	14.2	5.0	24.4	59.0	16.6	مرتفعة الدخل
6.6	29.8	54.2	16.0	1.9	15.8	63.8	20.4	دخل أعلى من المتوسط
2.2	16.4	60.8	22.8	0.9	9.1	61.5	29.4	دخل أقل من المتوسط
0.8	8.1	60.1	31.8	0.4	5.2	53.5	41.3	دخل منخفض

* المصدر: (2019) World Population Prospects، إعداد الباحثة.

تقدم الأدبيات التطبيقية حول الهجرة الدولية أدلة تشير إلى أن الهجرة تساهم في النمو الاقتصادي الشامل، حيث يكاد لا يخلو النقاش حول النمو الشامل إلا وأخذ في الحسبان اتجاهات الهجرة الدولية لما تشكله هذه الظاهرة من آثار على التركيبة السكانية في دول العالم، ويتطلب ذلك فهم طبيعة النمو وكيفية تقاسم هذا النمو بين السكان، حيث تؤدي الهجرة الدولية دوراً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة في سنة 2030م (الملاحق) باعتبارها من أبرز سمات القرن الحالي، وقد تم الإشارة إلى الهجرة كأداة فعالة للحد من الفقر للأفراد المهاجرين وذوهم وأيضاً إلى بلدانهم التي جاءوا منها، بينما نجد الأفراد الأشد فقراً لا يستفيدون من الهجرة بسبب عدم قدرتهم على التكلفة المصاحبة للانتقال (Zanker et al., 2017). وأكدت الدراسات التي تناولت أثر الهجرة الدولية على النمو الاقتصادي الشامل، بأن للهجرة الدولية تأثيرات فعالة على كيفية تراكم الثروة بالإضافة لتقاسم هذه الثروة بين الأفراد، وتنتضح آثار الهجرة على النمو الاقتصادي الشامل من خلال توفير العمالة والإنتاجية (Keller and Scheja, 2011)، ويستمر التطور في أسواق العمل العالمية بسبب التركيبة السكانية المتغيرة لدول العالم مع التقدم في تكنولوجيا النقل، هذا جعل من الهجرة الدولية القضية الأساسية في جداول أعمال التنمية البشرية،

مع الاهتمام الخاص بزيادة انتقال الأيدي العاملة وأثرها على أنماط العمالة والإنتاج في العالم (Van der et al., 2009).

الهجرة الدولية تؤثر على رفاهية الأسرة والدولة المرسل، وبالتالي تؤثر على الاقتصاد كله بطرق مختلفة، حيث تعتبر الآثار التي تترتب على هجرة الأفراد كبيرة بالنسبة لبلدانهم، وتتفاوت هذه الآثار بين الإيجابية والسلبية في بعض الأحيان (Azam and Gubert, 2006). يمكن النظر للجانب الإيجابي للهجرة في التقليل من حدة الفقر، التي يتأتى عن زيادة الدخل من التحويلات النقدية، والذي بدوره يزيد من الاستهلاك ويسهم في الحصول على التمويل اللازم للبدء في المشروعات الخاصة بالأفراد، بالإضافة إلى المعرفة والخبرة التي يحصل عليها المهاجر جراء انتقاله للعمل في بلد أكثر تقدماً، وتساهم تحويلات المهاجرين على الاستثمار في التعليم والصحة، ولكن ليست كل الآثار إيجابية بالضرورة، فلهجرة جوانب سلبية أيضاً، تتمثل في الانفصال عن الأسرة وهو الأمر الذي يشكل عبئاً نفسياً يرهق المهاجر، بالإضافة أنه في حالة وجود أعداد كبيرة من المهاجرين مما يفرض تحديات على سيادة الدولة المرسل وهويتها (Mohapatra et al., 2010).

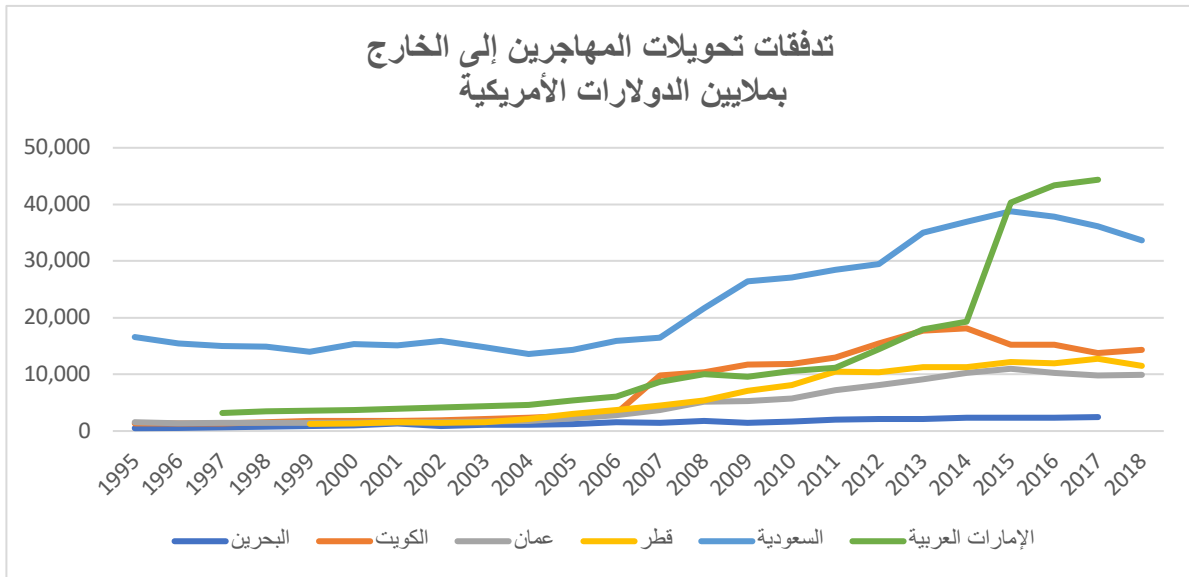
غالبا ما نجد أن الهجرة ترتبط بالتحويلات المالية وبالتالي ترتبط التحويلات بالنمو الاقتصادي الشامل في البلد المرسل، حيث تتفق أغلب الدراسات التطبيقية في أن الهجرة تحقق مكاسب كبيرة على مستوى العالم، ولكنها تختلف في تأثيرها على النمو الشامل، إذ يتوقف الوصول إلى تحقيق نمو مستدام وشامل يمر عبر العمالة المنتجة، وإيجاد طرق لتعزيز قدرة الأفراد على المشاركة في النمو والمساهمة فيه.

إذاً كيف يتأتى ذلك في البلدان التي تعيش أعداداً كبيرة من مواطنيها في سن العمل في الخارج؟ تتأثر ديناميكية النمو بالهجرة في حالة اعتماد البلاد اعتماداً كبيراً على التحويلات، فإن تحديد كيفية تأثير الهجرة على الفقر سيحدد مدى شمول عملية النمو، في حال تمكن الأشخاص الذين يعيشون في فقر من المشاركة في فرص الدخل المقدمة من خلال الهجرة والاستفادة منها (WB, 2010).

يشهد حجم السكان تغييراً مستمراً ولا يبقى ثابتاً في أي بلد، ويتضمن هذا التغير أعداد الأفراد وخصائصهم، الأمر الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً على إنتاجية الأفراد وبالتالي النمو الاقتصادي. يرتبط النمو السكاني بالزيادة في عرض القوى العاملة والتي تتضح بشكل كبير في العمالة الوافدة. وقد

تميزت بعض الدول مرتفعة الدخل كدول الخليج العربي¹⁰ بارتفاع العمالة الوافدة - في إشارة إلى المهاجرين - نسبة لإجمالي السكان، حيث بلغت 8 - 8.5 مليون عامل وافد من إجمالي قوى العمل والتي تبلغ 12 - 13 مليون عامل في سنة 2001م (Shamsi, 2006). ويصاحب الارتفاع في الأيدي العاملة ارتفاع في التحويلات المالية للعاملين (Remittances) والذي يشكل أثراً إيجابياً للدول المستقبلية، بينما قد تؤثر زيادة العمالة الوافدة في بعض الدول إلى ارتفاع معدل البطالة بين القوى العاملة المحلية.

يوضح الشكل رقم (2.4) التحويلات المالية المصاحبة لهجرة العمالة إلى دول الخليج العربي خلال الفترة الزمنية 1995-2018 ويلاحظ ارتفاع هذه المبالغ خلال السنوات في دول الخليج العربي.



*شكل رقم (2.4). تدفقات تحويلات العاملين في دول الخليج العربي، إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي المحدث في أكتوبر/ 2019م.

أورد التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية أن الهجرة إلى دول الخليج العربي قامت بتوفير عدداً لا يحصى من فرص العمل، وأدخلت مليارات الدولارات على شكل تحويلات للعمال المهاجرين وعائلاتهم. وبلغ إجمالي التحويلات الصادرة خلال عام 2014م مبلغ 109 مليار دولار. وبذلك تبدو الهجرة مربحة لكافة الأطراف من عمال وأصحاب العمل والدول المرسلّة

¹⁰ هي المنطقة الجغرافية التي تطل على الخليج العربي في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتضم السعودية العربية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعمان وقطر.

والمستقبل، لأنها تساعد في حل أزمة العجز الكبير في الأيدي العاملة لاسيما في دول الخليج العربي (ILO, 2019).

لم يعد الاعتقاد بأن للهجرة الدولية أثارا سلبية على التنمية سائدا لفترة طويلة، حيث تم الاعتراف بالأثر الإيجابي للهجرة الدولية على التنمية في الدول النامية لما تحدثه تحويلات المهاجرين من أثارا إيجابية على أسرهم وبلدانهم. وقد ساهم في تعزيز هذا الاعتراف الارتفاع الهائل في تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين والتي تجاوزت المساعدات التي تمنحها المؤسسات الإنمائية للدول النامية. حيث تعرف المساعدات الإنمائية (DAC) كتدفقات مالية والتي تمنح في شكل منح أو قروض ميسرة التسديد للدول النامية، وتهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في البلد المتلقي. بدأت المساعدات الإنمائية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي منذ بداية ستينيات القرن الماضي حتى أوائل التسعينيات، ولكن لم تظهر هذه المساعدات الخارجية أثرا على التنمية الاقتصادية أو الحد من الفقر في الدول النامية، مما أدى إلى عدم رضا طرفي المساعدات (المانحة والمتلقي)، وتزامن انخفاض هذه المساعدات بازدياد تدفق رأس المال التي حفزه التحرير في أسواق المال العالمية وتحرير التجارة.

الأمر الذي مكن المستثمرين من دخول أسواق جديدة في كل دول العالم، وقد صاحب هذا التدفق في رؤوس الأموال تدفق رأس المال البشري في صورة تنقل الأفراد كمهاجرين عبر دول العالم (Hamdar and Nouayhid, 2017). شجع التقدم الحاصل في وسائل المواصلات ازدياد أعداد المهاجرين من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، بحثاً عن مستوى معيشي أفضل، حيث تركت العديد من الأيدي العاملة - الماهرة - على وجه الخصوص الدول النامية قاصدة دولا أخرى، وبذلك ظهر مصدرا آخر لرأس المال الخاص وهو ما يعرف بالتحويلات، والتي يعول عليها كثيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يمكن التطرق إلى التنمية الاقتصادية في بلدا ما، إلا عن طريق حدوث النمو الشامل في هذا البلد، إذ إن النفاس الدائر حول تحويلات المهاجرين وتأثيرها على التنمية يبدأ بتقديرات التحويلات ذاتها، الجدول التالي يوضح المبالغ المقدرة والمتوقعة للتحويلات خلال الفترة من 2010م إلى 2021م، ويلاحظ الارتفاع في هذه الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية، وفقا لتقديرات وتوقعات البنك الدولي لتدفقات تحويلات المهاجرين في العالم:

جدول رقم (2.4). تدفقات تحويلات المهاجرين في العالم

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2010	
المبلغ بالمليارات \$							
597	574	551	526	484	444	343	دول منخفضة ومتوسطة الدخل:
768	739	707	683	634	589	470	العالم:

*إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي (WB, 2017).

أن التحويلات المالية هي الحلقة الملموسة بين الهجرة الدولية والتنمية في كل من البلد المرسل والبلد المستقبل، على الرغم من صعوبة الحصول على تقديرات كمية للمكاسب المباشرة من الهجرة الدولية، إلا أنه أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية أن الزيادة في الهجرة من الدول النامية تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الدخل على المدى الطويل؛ والتي قد تتجاوز مكاسب التحرير الشامل للتجارة. وفقاً لـ (Ortega and Peri, 2009) فإن الهجرة الدولية تعمل على زيادة فرص العمل في كل من الدول المستقبلية والمرسلة، كما تزيد من إجمالي الناتج المحلي للبلد المرسل دون التأثير على متوسط الأجور أو إنتاجية العمل. وقد لوحظ أن الهجرة تعزز الإنتاجية من خلال الابتكار والتخصص، حيث أظهرت البيانات في الولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة واحد في المائة من المهاجرين في حصة خريجي الجامعات، تزيد من عدد طلبات براءات الاختراع الصادرة للفرد (Chellaraj et al. 2008). ولا يقتصر أثر الهجرة على التنمية على هجرة الأفراد ذوي الكفاءة فقط، بل يتعدى ذلك المهاجرون الأقل تعليماً، حيث يساهمون في إنتاجية العمل لأنهم يكملون قوة العمل المحلية غير المتعلمة، بناءً على معرفتهم باللغة والمؤسسات المحلية في البلد المستقبل، بالإضافة لقيامهم بوظائف لا يقوم بها السكان المحليون، مثل رعاية المسنين وتوفير رعاية للأطفال بتكلفة منخفضة، الأمر الذي يُمكن القوى العاملة النسائية المحلية من العودة إلى العمل، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل أكبر (UNDP, 2009).

أن النمو الشامل يعتمد على كل من سرعة النمو ونمطه، حيث وتيرة سرعة النمو ضرورية بلا شك للحد من الفقر بشكل كبير، ولكن لكي يكون هذا النمو مستداماً على المدى الطويل، يجب أن يكون واسع النطاق عبر القطاعات المختلفة، ويشمل الجزء الأكبر من القوى العاملة في البلاد.

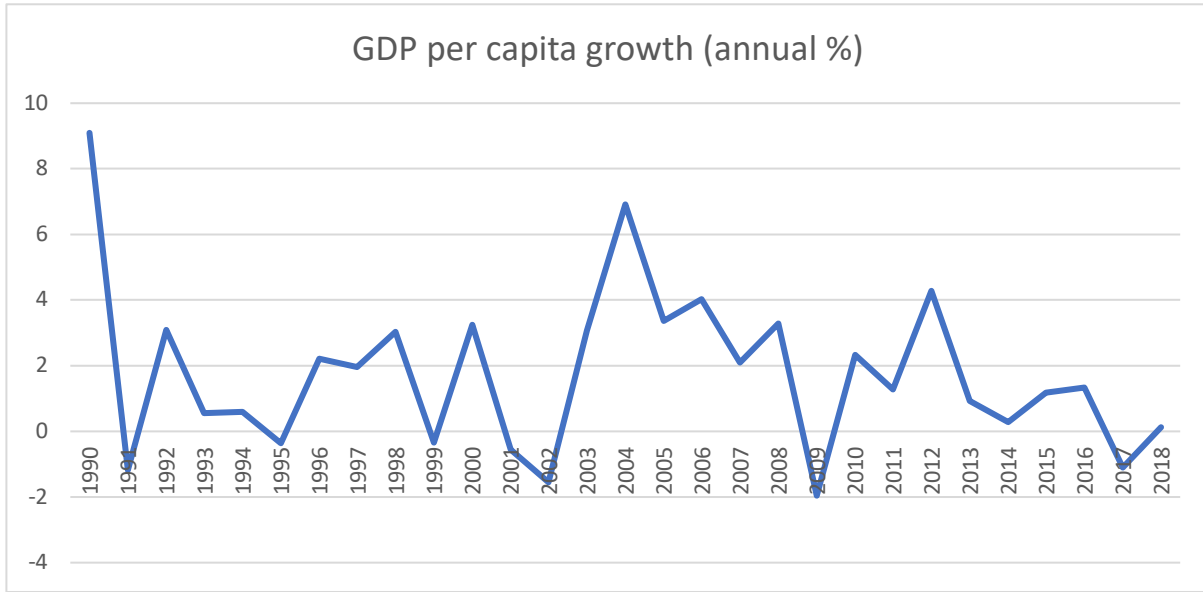
6.4 عناصر النمو الاقتصادي الشامل:

يستهدف النمو الاقتصادي الشامل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع، ويعود بالفائدة على جميع الأفراد بما في ذلك الفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل، لا يقتصر النمو الشامل فقط على زيادة دخل الفقراء، ولكن يضمن أيضاً مشاركة الجميع بفعالية في عملية النمو.

الأفراد هم الموارد الرئيسية في الاقتصاد، هم المنتجون وكذلك هم المستهلكين ويرتبط نمو السكان وتركيبته في دولة ما مع مستوى التنمية في ذاك البلد، ويرى (Das, 2015) أن البلد الذي يوجد به عدد محدود من السكان يحصل على فرص أكبر للتنمية البشرية، ويحقق نمواً شاملاً لارتفاع حصة الفرد من الموارد المتاحة فيه، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية عبر النمو الاقتصادي الشامل بتحقيق العناصر التالية: (1) زيادة في نصيب الفرد من الدخل، (2) انخفاض في حجم البطالة، (3) الحد من الفقر. ويضيف Das أنه كلما ارتفع عدد سكان الحضر زاد نصيب الفرد من الدخل، بينما انخفاض معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. أن النمو الاقتصادي شرط أساسي للحد من الفقر وأن فهم العلاقة المتبادلة بين النمو وعدم المساواة هو التحدي الحقيقي لتحقيق استراتيجية تنمية تركز على تعزيز النمو الشامل، ويفترض أن النمو الشامل يعيد توزيع الموارد والعمالة في الاقتصاد، مما يؤثر بدوره على توزيع الدخل (Alexander, 2015)

أن يكن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، لكن هناك حاجة ماسة لتحسين دخل الأفراد وإمكانيات الاستهلاك، حتى يتم زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات على المدى الطويل، إن السياسات المحفزة للنمو لديها القدرة على جعل جميع الأفراد في وضع أفضل من حيث الوصول للموارد التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاجتماعية لضمان الحفاظ على النمو في المدى الطويل، ويؤدي ضعف نصيب الفرد من الدخل إلى ارتفاع الفقر بين أفراد المجتمع بالإضافة أنها تشكل عائقاً أمام حصولهم على التعليم والرعاية الصحية (OECD, 2014). وبذلك يكون النمو المرتفع والمستدام وسيلة لخلق فرص عمل منتجة وتوليد إيرادات للحكومات من أجل الاستثمار، ويعد النمو المرتفع والمستدام شرطاً ضرورياً - ولكن ليس كافياً - للنمو الشامل.

الشكل رقم (3.4) يوضح نسبة النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990م-2018م في الدول العربية، ويلاحظ التذبذب في هذا النمو خلال تلك الفترة، الأمر الذي من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي الشامل وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.



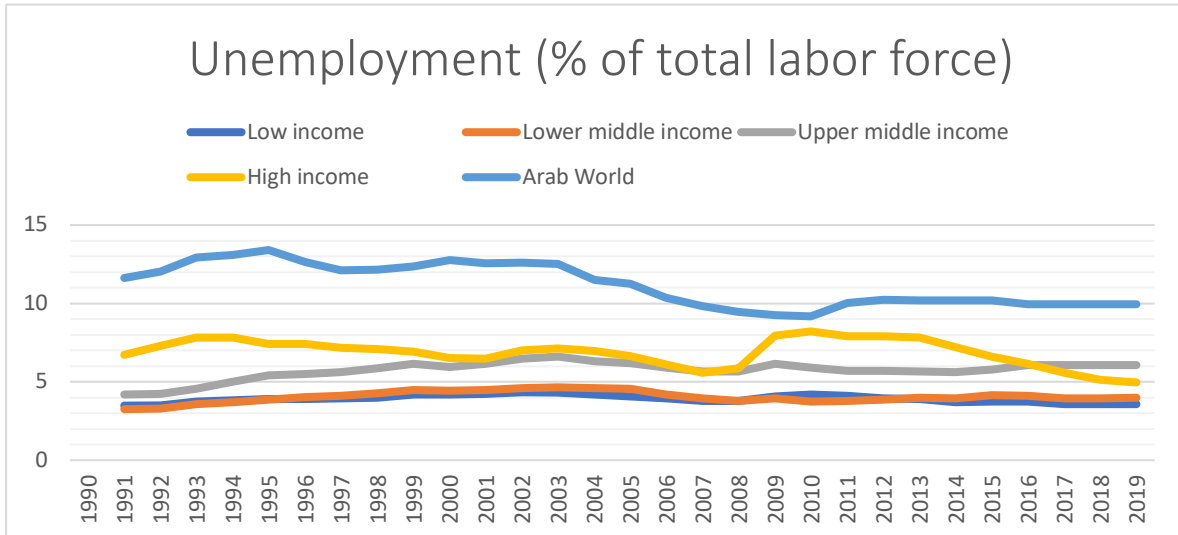
*شكل (3.4)، النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي، للفترة من 1995م-2018م، المصدر: (WB, 2019)، إعداد الباحثة.

أن معالجة حالة عدم المساواة بين الأفراد مطلب أساسي في تحقيق شمولية النمو، ولكن يجب التمييز بين حالات عدم المساواة الناتجة عن ضعف المؤسسات وتلك الناتجة عن اختلاف أداء الأفراد، حيث تعكس عدم المساواة الناتجة عن الاختلاف في - العقائد والمواقع الجغرافية ونوع الجنس - فشل الأسواق في تحقيق العدالة الاجتماعية وصنع السياسات في الدولة، وهذه الاختلافات خارجة عن إرادة الفرد وليس مسؤولاً عنها، والتي يجب معالجتها من خلال السياسة العامة. بينما تؤدي عدم المساواة التي تعكس أداء الأفراد الاختلاف في الجهد المبذول من الفرد والتي يعتبرها مسؤولاً عنها، وتحفز عدم المساواة الناجمة عن الاختلافات في الجهود الحوافز السوقية اللازمة لتعزيز الابتكار والنمو (Zhuang, 2008).

يوضح (WB, 2006) أنه يجب التمييز بين أوجه عدم المساواة الناشئة عن الجهود مقابل تلك الناشئة عن الظروف، أي التمييز بين "عدم المساواة في النتائج" و "عدم المساواة في الفرص"، و يرجع عدم المساواة في الفرص في الغالب إلى الاختلافات في الظروف الفردية، في حين أن عدم المساواة في النتائج مثل الدخل تعكس بعضاً من مجموعة من الاختلافات في الجهود وفي الظروف، فإذا نجحت التدخلات السياسية في ضمان المساواة الكاملة في الوصول إلى الفرص، فإن عدم المساواة في النتائج لا تعكس إلا الاختلافات في الجهود، وبالتالي يمكن اعتبارها "حالات عدم مساواة جيدة"، متأصلة في أية عملية نمو. وقد دعمت العديد من الدراسات فرضية أن زيادة الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم في الدول النامية قد ساهم في جعل النمو أكثر شمولاً، وذلك من خلال تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية بالإضافة للنمو الاقتصادي، أنظر دراسة

(Balakrishnan et al., 2013). تعد البطالة من أكبر معوقات النمو الاقتصادي الشامل والتنمية في دول العالم خاصة النامية منها، وهي من المشكلات التي تواجه صانعي السياسات لما لها من تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد الفقراء وانتشار الجريمة واللجوء إلى الهجرة للبحث عن فرص العمل. لذا تعتبر العمالة المنتجة قوة دافعة للنمو الاقتصادي الشامل والتنمية الشاملة والمستدامة، ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية (ILO, 2012) للعمالة المنتجة هي العمالة التي تحقق "عوائد كافية للعاملين ومُعاليهم بمستوى استهلاك أعلى من خط الفقر وتتضمن ثلاثة أبعاد: الأجور، واستقرار العمل، وظروف العمل، وهي العنصر الأساسي الذي يربط النمو الاقتصادي بالتنمية والحد من الفقر. وتواجه اقتصادات دول العالم تحدٍ حقيقي في عدم قدرتها على خلق فرص العمل أثناء عملية النمو الاقتصادي. ويسلط تقرير البنك الدولي (WB, 2013) الضوء على أن الوظائف التي تسهم أكثر في التنمية هي تلك التي تعزز الصلة بين الاقتصاد والأسواق العالمية، وحيث يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية والقدرة التنافسية ومستويات المعيشة داخل الاقتصاد على إنتاجية العمل، ويكون العمال أكثر إنتاجية إذا أُتيحت لهم فرص التعليم والتدريب، ويُعتبر مستوى إنتاجية الاقتصاد جوهر التنافسية.

يوضح الشكل (4.4) أن ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي هي الأعلى بين دول العالم، وتعتبر البطالة من أبرز مظاهر أزمة التنمية التي تعاني منها جميع الدول العربية، وتعد البطالة مشكلة أساسية في اقتصادات الدول العربية، ويعزى السبب أن منتجات الأنظمة التعليمية والتدريبية لا تستجيب لاحتياجات سوق العمل، والافتقار إلى التنبؤ يعيق بشدة التخطيط العقلاني الذي يضع تصورات دقيقة لأساليب وشروط التنمية في هذه الاقتصادات العربية. (Jelili, 2010)



*شكل (4.4)، معدل البطالة في العالم، خلال الفترة 1991-2019، المصدر: (WDI, 2019)، إعداد الباحثة.

أبرز تقرير التنافسية لعام 2020م، أن هناك مستوى عال من التفاعل بين القدرة التنافسية والتنمية المستدامة والشاملة، مع مراعاة أن الاقتصادات التنافسية "هي تلك التي قادرة على توفير مستويات معيشة مرتفعة ومتنامية، مما يسمح لجميع أفراد المجتمع بالمساهمة في مستويات الرخاء والاستفادة منها". (Schwab and Brende, 2014).

7.4 الأسس النظرية لقياس النمو الاقتصادي الشامل:

أظهرت المؤسسات الدولية وبنوك التنمية في العالم قلقاً متزايداً بشأن تزايد أوجه عدم المساواة والتي بدورها تؤثر سلباً على التنمية، مما جعل من هذه المؤسسات تنادي بالحاجة الماسة إلى النمو الاقتصادي الشامل. أن فشل نماذج النمو في تحقيق تطور في الرفاه الاقتصادي، جعلت من التركيز على دراسة العلاقة بين النمو وعدم المساواة المتمثلة في توزيع هذا النمو بين الأفراد من صميم نظريات التنمية. إذ تهدف الحكومات في كافة دول العالم إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، بسبب الاعتقاد السائد بأن الارتفاع في هذا النمو يؤدي إلى مستويات معيشية مرتفعة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تعم منافع هذا النمو كل أفراد المجتمع. ومما تعارف عليه تقليدياً أن يتم قياس الرخاء في أي دولة عن طريق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا القياس يخفي حقيقة كيفية توزيع هذا النمو. الأمر الذي لا يعكس حقيقة مدى شموله لكافة شرائح المجتمع في الدولة، الأمر الذي ساعد في ظهور عدة مفاهيم تقيس الازدهار الاقتصادي والمستدام في إشارة للنمو الشامل لأي دولة ما بطرق مختلفة.

استخدمت طرق عدة لقياس النمو الشامل من قبل الباحثين والتي طورت بعض منها بواسطة المؤسسات الدولية، الجدول التالي (3.4) يوضح هذه المقاييس والمنهجية التي أتبع:

جدول (3.4). طرق قياس النمو الاقتصادي الشامل

العنوان / المؤلف / السنة	المنهجية
Defining and measuring inclusive growth: application to the Philippines. (Ali and Son, 2007).	تم قياس شمولية النمو من حيث زيادة وظيفة الفرص الاجتماعية، والتي تعتمد على عاملين: (1) متوسط الفرص المتاحة للسكان، و (2) وكيفية تقاسم الفرص وتوزيعها بين السكان. وترتكز المنهجية على خلق الفرص للفقراء، بدلاً من التركيز على زيادة متوسط الفرص للجميع. وبذلك يكون هناك مفاضلة بين الدخل (y) والانصاف (φ)، وتعتمد شمولية النمو على ما إذا كانت $(dy > 0 \text{ و } d\phi > 0)$ موجبة، وفي المقابل إذا كان كلا المصطلحين سالبا $(dy > 0 \text{ و } d\phi > 0)$ ، فلن يكون النمو دائماً شاملاً.
Inclusive Growth Criteria and Indicators (McKinley, 2010).	بناء مؤشر مركب يتضمن أربعة أبعاد رئيسية والذي طوره (ADB) وهي: 1. النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والبنية التحتية. 2. الحد من الفقر والعدالة. 3. دعم القدرات البشرية. 4. توفير الحماية الاجتماعية. واعتماد وزن لكل بعد من الأبعاد الرئيسية (10%, 15%, 25%, 50%) على الترتيب. ويستند هذا المؤشر على أساس متوسط مرجح من 0-10، بناء على أداء البلد لكل عنصر من العناصر الأربعة، والتي بدورها تشكل متوسطاً مرجحاً لمكوناتها الفرعية. وتم اعتبار النتيجة 1-3 تقدم غير مرض في النمو الشامل، بينما 4-7 تقدم مرض في النمو الشامل، و8-10 يعبر عن تقدم ممتاز في النمو الشامل.
Mapping inclusive growth. (Ramos et al., 2013).	بناء على اقتراح المركز الدولي لسياسات النمو الشامل اعتمد الباحثون رسم خريطة نحو أفضل الممارسات لتحقيق النمو الشامل متضمنة المؤشرات التالية: معامل جيني ومعدل الفقر والعمالة، ولكنها ليست مؤشراً مشتركاً، أنما حسب النمو الشامل على أساس متوسط المؤشرات الثلاث لكل فترة.
Inclusive growth: Measurement and determinants. (Anand et al., 2013)	تم تطوير هذا المقياس من قبل (IMF) ويتضمن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل كمؤشرات له، وبحسب التغير في النمو الاقتصادي الشامل لبلد ما بالتغير في نمو الدخل مضافاً إليه التغير في توزيع هذا الدخل.
Where is Inclusive Growth Happening? (Veneri and Murtin, 2015).	يشار في هذه الدراسة للنمو الشامل بـ (مستويات المعيشة متعددة الأبعاد)، الذي طورته (OECD)، تم احتسابه من خلال الجمع بين الدخل المتاح لمختلف مجموعات الأسر المعيشية في دولة ما الي الأسعار النقدية والصحة وفرص العمل. يعتمد هذا المؤشر على قياسات سابقة تم تصميمها وعملها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال: الرفاه والمساواة في الدخل والنمو الاقتصادي
The Inclusive Development Index 2018. (WEF, 2017).	وضع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، دليلاً للتنمية الشاملة وتقارير عن النمو الشامل على مستوى عالمي، وحدد 7 ركائز للنمو تضم 15 مجالاً فرعياً من القوة المؤسسية والسياسة الاقتصادية الهيكلية التي يمكن أن تساهم في النمو بالإضافة للمشاركة الاجتماعية.
Assessment of Inclusive Growth performance: A	بناء مؤشر متعدد الأبعاد يتكون من ثمان مؤشرات موزونة حسب الأهمية على النحو التالي:

1. نسبة العمالة إلى السكان، وزن 25%. 2. النمو في الناتج المحلي للفرد، وزن 15%. 3. نسبة الفقراء تحت خط الفقر \$2/ اليوم، وزن 15%. 4. المساواة في الدخل، معامل GINI، وزن 10%. 5. البنية التحتية مقاسة بالنسبة المئوية للسكان الحاصلين على الكهرباء ولديهم إمكانية للوصول إلى Internet، وزن 10%. 6. الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وزن 10%. 7. الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وزن 10%. 8. عدد المعالين كنسبة مئوية للسكان، وزن 5%. ويصنف مؤشر النمو الشامل على النحو التالي: <table border="0"> <tr> <td>مستوى سيء جدا من النمو الشامل.</td> <td>10-0</td> </tr> <tr> <td>مستوى ضعيف من النمو الشامل.</td> <td>20-11</td> </tr> <tr> <td>مستوى متدني من النمو الشامل.</td> <td>30-21</td> </tr> <tr> <td>مستوى منخفض من النمو الشامل.</td> <td>40-31</td> </tr> <tr> <td>مستوى أقل من المتوسط من النمو الشامل.</td> <td>50-41</td> </tr> <tr> <td>مستوى متوسط من النمو الشامل.</td> <td>60-51</td> </tr> <tr> <td>مستوى أعلى من المتوسط من النمو الشامل.</td> <td>70-61</td> </tr> <tr> <td>مستوى عال من النمو الشامل.</td> <td>80-71</td> </tr> <tr> <td>مستوى عال جدا من النمو الشامل.</td> <td>90-81</td> </tr> <tr> <td>مستوى يقترب من المثالي من النمو الشامل.</td> <td>100-91</td> </tr> </table>	مستوى سيء جدا من النمو الشامل.	10-0	مستوى ضعيف من النمو الشامل.	20-11	مستوى متدني من النمو الشامل.	30-21	مستوى منخفض من النمو الشامل.	40-31	مستوى أقل من المتوسط من النمو الشامل.	50-41	مستوى متوسط من النمو الشامل.	60-51	مستوى أعلى من المتوسط من النمو الشامل.	70-61	مستوى عال من النمو الشامل.	80-71	مستوى عال جدا من النمو الشامل.	90-81	مستوى يقترب من المثالي من النمو الشامل.	100-91	comparative analysis of the BRICS countries. (Meyer and Meyer 2019).
مستوى سيء جدا من النمو الشامل.	10-0																				
مستوى ضعيف من النمو الشامل.	20-11																				
مستوى متدني من النمو الشامل.	30-21																				
مستوى منخفض من النمو الشامل.	40-31																				
مستوى أقل من المتوسط من النمو الشامل.	50-41																				
مستوى متوسط من النمو الشامل.	60-51																				
مستوى أعلى من المتوسط من النمو الشامل.	70-61																				
مستوى عال من النمو الشامل.	80-71																				
مستوى عال جدا من النمو الشامل.	90-81																				
مستوى يقترب من المثالي من النمو الشامل.	100-91																				

8.4 ملخص الفصل الرابع

هناك العديد من دول العالم سجلت نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومستداماً على مدى العقد الماضي، ولكن ظل عدد كبير من الفقراء محرومين من مزايا هذا النمو. إذ لا يزال الملايين من الأفراد في جميع أنحاء العالم يعيشون على أقل من \$ 1.90 في اليوم. مما جعل العديد من الأصوات تنادي بـ "النمو الاقتصادي الشامل" لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة. النمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافياً في حد ذاته لتحسين رفاهية الأفراد، وإنما هناك حاجة ماسة إلى نمو يشمل الجميع بلا إقصاء، لضمان تقاسم فوائد النمو بشكل منصف لكل فئات المجتمع. حيث يتفق الباحثون والمؤسسات الدولية في أن النمو الاقتصادي الشامل، هو ذلك النمو الذي يجمع بين الرفاه وتكافؤ الفرص، مع الحد من التفاوت في توزيع هذا الرفاه بين الأفراد.

أرتبط مفهوم النمو الاقتصادي الشامل بالنمو المناصر للفقراء، ودأبت المؤسسات الدولية في إيجاد حل لتزايد مسألة التفاوت بين الأفراد في دول العالم، إذ اعتبرت أنها عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حتى أصبح النمو الاقتصادي الشامل يتصدر أهداف التنمية المستدامة 2030م. واستناداً للنظريات الاقتصادية الحديثة في أن رأس المال المادي، ليس المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي، وإنما رأس المال البشري هو أيضاً محدداً أساسياً في هذا النمو، الأمر الذي جعل من الهجرة الدولية وتنقلات الأفراد عاملاً هاماً عند دراسة النمو الاقتصادي الشامل. وإذا تعتبر الهجرة الدولية من سمات هذا العصر، لا يخلو النقاش حول النمو الاقتصادي الشامل إلا وأخذ في الحسبان اتجاهات الهجرة الدولية، لما تشكله هذه الظاهرة من آثار على التركيبة السكانية للدول.

عند مراجعة الأدبيات المختلفة نجد أن هناك محاولات عديدة في حسابه، وبناء مؤشر مركب لقياس النمو الاقتصادي الشامل، وإن اختلفت طرق القياس إلا أنها تتفق في وجود كل من البعد الاقتصادي والمتمثل في دخل الأفراد، والبعد الاجتماعي وهو عدالة الوصول إلى الفرص الاجتماعية.

الفصل الخامس

النمو الشامل والهجرة الدولية

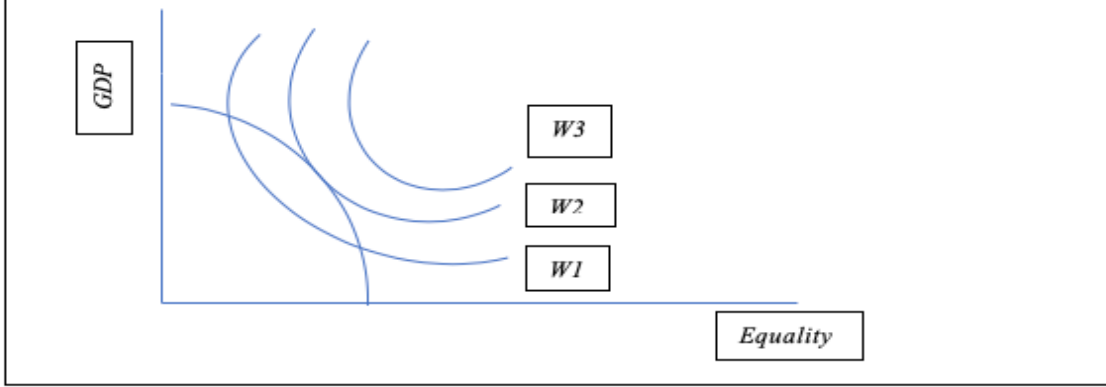
1.5 المقدمة:

استندت العديد من الأدبيات في قياس النمو الاقتصادي الشامل على دخل الفرد وعدالة توزيع هذا الدخل، التي تحقق الرفاه للجميع متبنيه في ذلك فكرة النمو المناصر للفقراء والفئات المهمشة. وبإتاحة الفرص الاقتصادية أمام الأفراد يتسنى للجميع المشاركة في هذا النمو، تعزيزاً لمبدأ الشمولية والتي تعتبر الطريق إلى التنمية الاقتصادية الشاملة في مختلف دول العالم لا سيما النامية منها. تستمد أهمية تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، من عدم كفاية النمو الاقتصادي في الدول، للوصول لرفاهية جميع الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة إذا لم يتقاسم الأفراد عوائد هذا النمو بشكل عادل، حيث يهدف النمو الاقتصادي الشامل إلى ضمان إتاحة الفرص الاقتصادية في الدول النامية والاقتصادات الناشئة أمام الجميع. لذا أصبح لزاماً على هذه المجتمعات قياس النمو الشامل حتى يتسنى لها معرفة ما إذا كان كل نمو اقتصادي تم تحقيقه يتصف بالشمولية أم لا. وفي ظل تزايد هجرة الأفراد من الدول النامية وانتقالاتهم في مختلف بقاع الأرض، من الأهمية بمكان معرفة الدور التي تقوم به الهجرة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. تقدم الدراسة محاولة لمعرفة دور الهجرة الدولية في النمو الشامل بقياس العلاقة بينهما إلى جانب عدد من المحددات الأخرى.

2.5 منهجية قياس النمو الاقتصادي الشامل:

تعتمد الدراسة في قياس النمو الشامل على مفهوم دالة الرفاه الاجتماعي Social Welfare Function (SWF)، وبذلك تتبع كلا من (Anand et al., 2013) و (Ali and Son, 2007)، اللذان أوضحا أن النمو الشامل يؤدي إلى زيادة الفرص الاجتماعية لكافة الأفراد في المجتمع، وذلك إذا ما تم نقل الفرصة التي يتمتع بها الفرد الأكثر رفاه إلى فرد آخر أقل منه رفاهية. تستهل الدراسة المنهجية المتبعة في قياس النمو الاقتصادي الشامل بشرح دالة الرفاه الاجتماعي كما تناولتها أدبيات الاقتصاد. وضح (Bentham, 1996) كيف تفسر دالة تعظيم الرفاه الاجتماعي مبدأ التكافؤ في الفرص، وذلك بالجمع بين تفضيلات الأفراد، إذ يتم وصف مجموعة الخيارات المتاحة على أنها مجموعة من الفرص الممكنة، وتسعى السياسات في دول العالم إلى آلية تحقيق أقصى رفاه للأفراد وهو ما يتماشى مع مفهوم النمو الاقتصادي الشامل. تظهر المنحنيات المقعرة بالشكل (1.5) ثلاث مجموعات مختلفة من الفرص الاجتماعية، حيث يشير المحور الرأسي إلى الدخل بينما يشير المحور الأفقي إلى توزيع الدخل، لاختيار النقطة المفضلة في أي مجموعة من الفرص، هناك حاجة إلى معيار الترتيب. يجب أن يحتوي هذا المعيار

على خاصيتين: أولاً يعبر عنها بنفس الوحدات لجميع الفرص، وثانياً يجب أن يعكس التصنيف الرفاهية الاجتماعية، حيث يشير التصنيف الأعلى W_3 إلى قدر أكبر من الرفاه. ويرى (Bourguignon, 2017) أن بالإمكان إثبات عدم المساواة في النتائج بناء على البيانات العددية المتوفرة عن الدخل، بينما من الصعب إثبات عدم التكافؤ في الفرص بشكل عملي.



*شكل (1.5) دالة الرفاه الاجتماعي ومجموعة الفرص، إعداد الباحثة.

وتأخذ معادلة (SWF) الشكل التالي:

$$W = f(u_i) = f(u_1, u_2, \dots, u_n) \quad (1.5)$$

تدل W على الرفاه الاجتماعي، u_i تدل على المنفعة الفردية، الأرقام $1, \dots, n$ تشير إلى أفراد المجتمع. مجموعة الفرص الاجتماعية هي مجموعة مختلفة من الدخل والمساواة، ويتم تعظيم الرفاه عندما ينتقل أفراد المجتمع من مستوى رفاه أدنى إلى مستوى رفاه أعلى، بمعنى كلما زاد النقل كلما زادت رفاهية المجتمع.

تميز نظريات تكافؤ الفرص بين مصدرين أولها الذي يتعلق بالظروف المحيطة بالفرد، والثانية تتعلق بالجهد المبذول من قبل الفرد، دراسة (Lefranc et al., 2008) تجادل بأن من غير المقبول أن يكون الاختلاف في الظروف سبباً لعدم المساواة بين الأفراد، وعند معرفة درجة التكافؤ في الفرص بين الأفراد يجب الأخذ في الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل. بالإضافة لذلك فقد وجدت هذه الدراسة ارتباطاً قوياً بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الفرص الاجتماعية، إذ استندت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على مؤشر عدم المساواة في الفرص الاجتماعية إلى مؤشر Gini.

Ali and Son (2007) اقترحا قياس النمو الشامل باستخدام فكرة SWF، حيث يمكن القول أن النمو الاقتصادي الشامل يؤدي إلى تعظيم وظيفة الفرص الاجتماعية، وتقاس شمولية النمو من

حيث زيادة الفرص الاجتماعية، والتي تعتمد على عاملين هما: (1) متوسط الفرص المتاحة للسكان، و (2) كيفية توزيع الفرص الاجتماعية بين السكان. إذا تم نقل الفرصة التي يتمتع بها الفرد الأغنى إلى فرد أفقر في المجتمع، وبالتالي جعل النمو شاملاً، ويمكن تعريف الفرص الاجتماعية من حيث الخدمات المختلفة مثل الوصول إلى الخدمات الصحية أو التعليمية والوصول إلى فرص العمل في سوق العمل.

يرغب كل فرد في الحصول على مستوى أفضل للعيش من خلال الحصول على دخل أكبر، مما يؤدي إلى تحسين وضعه الاجتماعي. هذا يحفز الأفراد على العمل بجد وتحسين مهاراتهم بحيث يستطيعون الحصول على مكانة اجتماعية أعلى، وبدون وجود هذا الحافز وبذل الجهد يجعل من فكرة الحراك الاجتماعي أمر غير ممكن.

قياس الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع من المسائل التي تستوجب الاهتمام، إذ تشكل رفاهية المجتمع هدفاً من الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وحتى يتحقق هذا الهدف يجب خلق التوازن بين الزيادة في عدد السكان والرفع من مستواهم المعيشي، لذا تعتبر الرفاهية دالة في عدة متغيرات من أهمها الدخل فكلما زاد متوسط دخل الفرد مع زيادة التحسينات في سياسة توزيع الدخل ارتفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي (أحمد، 2010).

تقوم الدراسة بحساب النمو الاقتصادي الشامل من خلال دمج النمو الاقتصادي في إشارة لنمو دخل الفرد، مع النمو في عدالة توزيع هذا الدخل خلال فترة الدراسة، وحيث يعبر النمو الاقتصادي الشامل عن وظيفة الحراك الاجتماعي - الانتقال من منحنى أدنى إلى منحنى أعلى - من خلال حساب معدل هذا النمو، وتوفر هذه المنهجية إطاراً لقياس الكفاءة والإنصاف معاً. والتي تستند على عاملين وهما نمو الدخل وتوزيع الدخل، حيث يتيح العامل الأول التقاط بُعد النمو، بينما العامل الثاني يتيح التقاط بُعد التوزيع، وتأسياً على مفهوم منحنيات التركيز (Concentration Curve) تكون دالة الحراك الاجتماعي على النحو التالي: (Anand et al., 2013)

$$S^C = (y_1 + \{(y_1 + y_2)/2\} + ... + \{(y_1 + y_2 + ... + y_n)/n\}) \quad (2.5)$$

حيث تشير $y_1, \dots, y_n$ إلى دخل الفرد، ويكون y_1 الأفقر بينما يكون y_n الأغنى، وتدل n على عدد الأفراد في المجتمع.

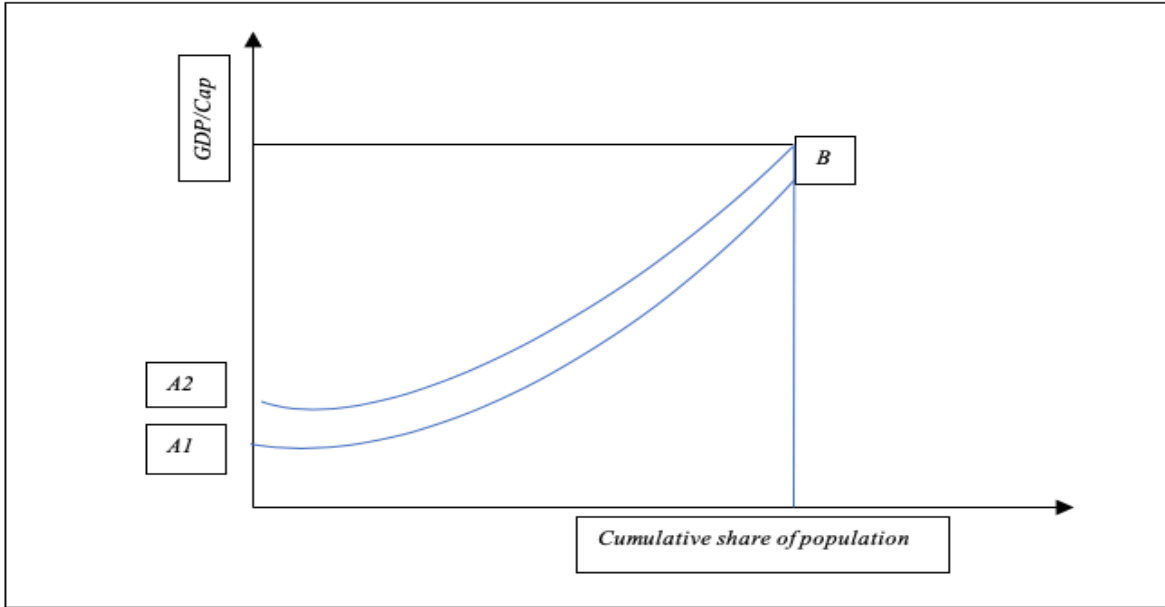
ومنحنيات التركيز في شكلها العام هو التوزيع التراكمي لمتجه التنقل الاجتماعي:

$$S \cong (y_1, y_2, y_3, \dots, y_n) \quad (3.5)$$

متضمنة الفكرة الكامنة وراء دالة الرفاه الاجتماعي (SWF)

$$W = w(y_1, y_2, y_3, \dots, y_n) \quad (4.5)$$

وللتعبير عن منحنيات التركيز بالشكل البياني (2.5) يتم ترتيب السكان تصاعدياً وفقاً لدخولهم على المنحنى الأفقي، ومستويات دخول الأفراد على المنحنى الرأسى. وتمثل $A1B$ و $A2B$ منحنيات التنقل الاجتماعي، ويدل المنحنى الأعلى على قدر أكبر من التنقل الاجتماعي، حيث يكون النمو شاملاً إذا كان تحرك المنحنى إلى الأعلى وتعتمد الشمولية على أمرين وهما: مقدار ارتفاع المنحنى تعبيراً على النمو، وكيفية توزيع هذا النمو بين الأفراد.



*شكل (2.5) منحنيات التنقل الاجتماعي، إعداد الباحثة.

ويتم التركيز غالباً على عدم المساواة في الدخل باعتبارها ذات أهمية أساسية للنمو الاقتصادي وتقليص الفقر، فإذا كان النمو الاقتصادي يصاحبه انخفاض عدم المساواة سوف يزداد تأثير النمو على الحد من الفقر. (اليونسكو، 2016)

يتم استخدام دالة التنقل الاجتماعي في شكلها المبسط، لمعرفة حجم التغير في توزيع الدخل بحساب المساحة تحت المنحنى في الشكل (2.5). (Anand et al., 2013)

$$\bar{y}^* = \int_0^{100} \bar{y}_i d_i \quad (5.5)$$

كلما كانت $\bar{y}^*$ كبيرة أشار ذلك على ارتفاع الدخل. وحيث يشير $\bar{y}_i$ إلى متوسط دخل الأفراد، والتي يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$\bar{y} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_i \quad (6.5)$$

وتعبر المعادلة $\bar{y}^* = \bar{y}$ عن تساوي الدخل مما يدل على أن التوزيع يتسم بالعدالة الكاملة. أما إذا كانت $\bar{y}^* < \bar{y}$ تشير إلى عدم العدالة في توزيع الدخل، بمعنى آخر إن الانحراف بينهما يعطى مؤشراً على غياب العدالة والإنصاف في توزيع الدخل بين الأفراد. وبذلك يكون مؤشر الإنصاف أو العدالة في التوزيع:

$$\lambda = \frac{\bar{y}^*}{\bar{y}} \quad (7.5)$$

يتطلب مؤشر الإنصاف التام أن تكون $\lambda = 1$ أو قريبة من الواحد الصحيح. وبإعادة ترتيب المعادلة (7.5) تصبح:

$$\bar{y}^* = \lambda * \bar{y} \quad (8.5)$$

بالعودة إلى النمو الشامل، يتطلب الزيادة في $\bar{y}^*$ والتي يمكن الوصول إليها من خلال النمو في متوسط الدخل أو الزيادة في مؤشر الإنصاف والعدالة أو مزيج من كليهما، ويكون النمو الشامل عبارة عن: (Anand et al., 2013)

$$d\bar{y}^* = \lambda * d\bar{y} + d\lambda * \bar{y} \quad (9.5)$$

ومن الممكن إعادة كتابة المعادلة (9.5) على النحو التالي:

$$IG = \frac{d\bar{y}^*}{\bar{y}^*} = \frac{d\bar{y}}{\bar{y}} + \frac{d\lambda}{\lambda} \quad (10.5)$$

ويحلل النمو الشامل وفقاً لما سبق إلى عنصرين وهما: نمو دخل الفرد (GDP/capita Growth) والنمو في عدالة توزيع هذا الدخل λ . حيث تشير IG إلى النمو الشامل (Inclusive Growth). يبقى أن نعرف متى يكون النمو الاقتصادي شاملاً؟

يكون النمو الاقتصادي شاملاً بتوفر شرطي الزيادة في نمو دخل الفرد، والزيادة في مؤشر عدالة التوزيع.

أما إذا ما اختلفت الحالة التي عليها كل من نمو دخل الفرد، ومؤشر عدالة التوزيع فأن درجة النمو الشامل تعتمد على مقدار التغير في كل عامل.

3.5 محددات النمو الاقتصادي الشامل المستخدمة في الدراسة:

تعتمد درجة النمو الاقتصادي الشامل على كل من وتيرة النمو الاقتصادي ونمط هذا النمو، إذ أن الوتيرة السريعة للنمو ضرورية للحد من الفقر، ولأن النمو الاقتصادي الشامل نمو عريض القاعدة، فإن القطاعات المختلفة في الاقتصاد تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وجعله أكثر استدامة، وعلى الحكومات وضع السياسات التي من شأنها أن تعزز الشمولية برفع وتيرة النمو الاقتصادي. وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية في مجال النمو والتنمية العديد من المحددات التي تحفز النمو الاقتصادي الشامل، بغض النظر على الاختلافات التي عرفت لها الأدبيات في وضع إطار عام للنمو الاقتصادي الشامل.

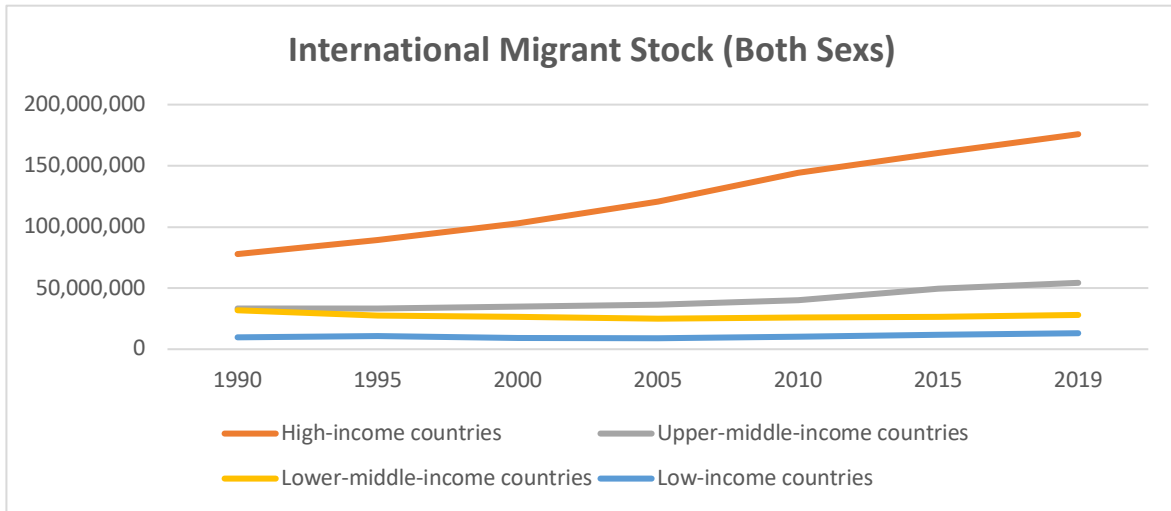
وتكمن صعوبة تقدير نموذج النمو الاقتصادي الشامل في تحديد المتغيرات التفسيرية الملائمة، إذ لم توفر الأدبيات الاقتصادية إطاراً محدداً لذلك، وقد اتفقت الدراسات في اختيار بعض المتغيرات التفسيرية واختلفت في بعضها الآخر. تستند الدراسة في اختيار المحددات المختلفة إلى الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة للنمو الاقتصادي الشامل.

استناداً أن الهجرة ناتجة عن رغبة الأفراد في الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وسعيًا من الأفراد لتحسين مستوياتهم المعيشية، لما قد توفره بلد المهاجر من فرص عديدة في العمل والتعليم وتحقيق مستوى أعلى من الدخل والرفاه. تقوم الدراسة بقياس العلاقة بين النمو الشامل والهجرة الدولية، حيث تم استخدام متغير مستقل ممثل للهجرة الدولية، وباقي المتغيرات استخدمت كمتغيرات ضابطة (Control Variables) كمحددات للنمو الاقتصادي الشامل على النحو التالي:

1. مخزون المهاجرين (Emigration Stock):

يتم وصف الهجرة الدولية بأنها الظاهرة ذات الأبعاد المتعددة، وأنها تؤدي إلى التنمية المستدامة، باعتبارها ذات أهمية كبرى للبلدان المرسل والمرسلة والمستقبلية على حد سواء، وجُلّ الفوائد في البلد المرسل تعود من تحويلات المهاجرين، والتي تلعب دوراً اقتصادياً قوياً في الدول ذات المستويات العالية من الهجرة، وتشير أجندة التنمية 2030م في المادة 29 (UN, 2016)، أن المهاجرين قادرين على تقديم المساهمة الإيجابية في النمو الاقتصادي الشامل، كما يمكن أن يكون للهجرة أثراً سلبياً على الدولة المرسل، عندما يكون الحديث عند هجرة الكفاءات والادمغة (Adger et al., 2019). وفي ظل تزايد أعداد المهاجرين أصبح من الأهمية بمكان دراسة هذه الظاهرة وعلاقتها بشمولية النمو، وإذ تضيف الدراسة مخزون المهاجرين - في البلد قيد الدراسة - إلى محددات النمو الاقتصادي الشامل في محاولة لمعرفة العلاقة بينهما، تتوقع الدراسة أن وجود

الأعداد الغفيرة من المهاجرين في الدولة المضيفة قد يكون له تأثيراً إيجابياً، من خلال المساهمة في الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وفي الجانب الآخر قد يكون مخزون المهاجرين ذا أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال ارتفاع عدد سكان البلد المضيف والذي قد يؤثر في توزيع الدخل على الأفراد، وبالتالي يقلل من إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية، الشكل البياني (3.5) يبين أعداد مخزون المهاجرين المقيمين في مختلف دول العالم مصنفة وفقاً للدخل.¹¹



*شكل (3.5) تطور مخزون المهاجرين للفترة 1990-2019، المصدر (UN, 2019)، إعداد الباحثة.

يشير الشكل إلى ارتفاع أعداد المهاجرين في الدول مرتفعة الدخل، كما يبين الشكل انخفاض هذه الأعداد في كل من الدول ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط، ويبدو جلياً أن أعداد المهاجرين أخذت في التزايد عما كانت عليه في العقد الأخير من القرن السابق.

2. الاستهلاك الحكومي (Government Consumption):

وفقاً للبنك الدولي فإن الاستهلاك الحكومي يضم جميع النفقات الحكومية على المشتريات من السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن، ولكنه يستبعد (الإنفاق العسكري). وتتبع أهمية هذا المتغير في أنه محركاً للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية إذا ما وجهت النفقات إلى القطاعات ذات الطابع الحيوي في

¹¹ يعتمد تصنيف الدولة حسب مستوى الدخل وفقاً لإجمالي الدخل القومي للفرد في يونيو 2018، البنك الدولي (UN, 2019).

البلاد، وتتبع الدراسة في استخدام هذا المتغير كمحدد للنمو الاقتصادي الشامل دراسة (Anand et al., 2013) و (Kolawole, 2016).

3. الاستثمار الثابت (Fixed Investment):

يعتبر إجمالي الاستثمار المحلي الثابت إحدى محركات النمو، حيث يضم هذا الاستثمار تحسينات الأراضي وشراء المعدات والآلات، وبناء الطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والوحدات السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية، وقد تباينت الدراسات السابقة في معرفة الدور الذي يؤديه الاستثمار الثابت في النمو والتنمية، وأن ترجّح العديد من هذه الدراسات أن الأثر الإيجابي يتوقف على كفاءة هذا الاستثمار. أن الارتباط الإيجابي يمثل في الواقع صلة سببية تمتد من الاستثمار إلى النمو الاقتصادي. حيث يتم زيادة النمو بسبب ارتفاع معدلات الاستثمار أو ارتفاع تكوين رأس المال في شكل استثمار في المعدات (Dritsakis et al., 2006).

4. معدل التضخم (Inflation Rate):

هو النسبة المئوية للتغير في الأسعار خلال فترة محددة، وتشير هذه النسبة إلى مدى سرعة ارتفاع الأسعار، ويصنف التضخم من معوقات النمو الاقتصادي مما يؤثر سلباً على النمو الشامل (Parisotto, 2018)، وترى المؤسسات الدولية، أن التضخم مصدر قلق خاصة في البلدان النامية، لصانعي السياسات والباحثين على حد سواء، وذلك لأن التضخم أحد المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والمحدد للنمو الاقتصادي والتنمية اللذين يمثلان أولوية لأي اقتصاد، تتوقع الدراسة إن إشارة معامل التضخم ستكون سالبة، حيث تنعكس زيادة معدلات التضخم سلباً على الاستثمار وبالتالي النمو الشامل.

5. الحوكمة الفعالة (Effectiveness governance):

الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف المرجوة، ويمكن للإدارة العامة أن تقدم المساهمة الفعالة لتحقيق نمو مستدام وشامل، حيث تتسق أدوات وعمليات الإدارة العامة مع الأهداف المتمثلة في صنع السياسات التي من شأنها التوفيق بين النمو والشمولية، فكلما كانت الحوكمة الرشيدة تتسم بالجودة والفعالية، فأنها ستؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي

الشامل (Doubmbia, 2019). يعتبر عجز الحوكمة عائقاً هاماً أمام تحقيق النمو الشامل، إذ أن توفر عناصر المساءلة والشفافية في الحكم أمر لا غنى عنه، لغرض تنفيذ السياسات الفاعلة بنجاح. وتعكس فعالية الحكومة من خلال جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلاليته عن التوجه السياسي، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وتصنف بيانات فعالية الحكومة وفقاً لتصنيف الترتيب (Rank) نسب مئوية بين جميع البلدان حيث تتراوح من الصفر (أدنى مرتبة) إلى المئة (أعلى مرتبة).

6. الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment, % of GDP):

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى ركائز العولمة الاقتصادية، حيث يحظى بالاهتمام من قبل كافة الاقتصادات في العالم، إذ يساهم في خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا، تتوقع الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، دراسات عديدة اختبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية منها (محمود، 2018) و(عمارة والبحيري، 2018). وتتوقع الدراسة إشارة موجبة لهذا المتغير عند التقدير، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو عملية توظيف الأموال الأجنبية في أصول ثابتة في دول مضيضة لهذه الأموال، وقد يكون المستثمر فرداً أو مؤسسة.

7. الانفتاح التجاري (Trade Openness):

يعبر الانفتاح التجاري على درجة انفتاح اقتصاد دولة ما مع دول العالم الأخرى، ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل جمع إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات من السلع والخدمات، مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تتوقع الدراسة علاقة إيجابية بينه وبين النمو الاقتصادي الشامل، وقد استخدم هذا المتغير في عدد من الدراسات التطبيقية السابقة. أنظر على سبيل المثال: (Arabiyat, 2020) و (بن زيدان، 2018)، وإذ تتوقع الدراسة أنه عامل مساعد في النمو الاقتصادي الشامل، حيث يحفز الانفتاح التجاري نمو الصادرات، وكذلك يوفر الواردات من الآلات والمعدات التي تحتاجها الدول في رفع إنتاجها، والتي يعود بالإيجاب على النمو الاقتصادي وبالتالي النمو الشامل.

8. مؤشر التنمية البشرية (HDI):

رأت الدراسة أخذ مؤشر التنمية البشرية كأحدى المتغيرات التفسيرية في النموذج الثاني، وذلك تناسقا مع الإطار النظري للنمو الاقتصادي الشامل، حيث يعتمد على عدالة توزيع الفرص الاقتصادية، مثل الوصول إلى الصحة والتعليم، فقد أستخدم كمحدد من محددات النمو الاقتصادي الشامل.

يُعرف مؤشر التنمية البشرية على أنه أداة إحصائية تستخدم لقياس الإنجاز العام في دولة ما، ويضم كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي. أنشئ هذا المؤشر من قبل الاقتصادي الباكستاني (Mahbub Ulhaq) في سنة 1990م، ويعتبر من أفضل الأدوات لتتبع مستوى التنمية في أي دولة، وهو مؤشر مركب يجمع ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل حجر الأساس للتنمية البشرية وهو يقيس متوسط الإنجاز في (الصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق)¹².

إذ تعد الصحة من الأمور الأساسية التي تعتمد عليها رفاهية الفرد، وعنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي الشامل بسبب علاقتها بالدخل والعمالة (James et al., 2017).

كذلك فإن التعليم سببا في رفاهية الافراد أمر لا يرقى إليه الشك، حيث يتمتع الأفراد ذوو المستويات الأعلى من التعليم بمعدلات توظيف أعلى من غيرهم بالإضافة لمستويات دخل أكبر، وتدعم المؤشرات إلى أنه في السنوات القادمة، سيكون دور التعليم أكثر أهمية من الوقت الحالي بسبب التحديات التي يفرضها التغير التكنولوجي والعولمة. يحظى إصلاح أنظمة التعليم بالأهمية القصوى لأنها تؤدي إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية، إذ يمكن الدول من مواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة مع البلدان المتقدمة، واللاحق بالتغيرات السريعة في سوق العمل والتكنولوجيا ويقلل من التكاليف المتعلقة بالبطالة والجريمة وعدم المساواة، وينظر إليه في العديد من الدراسات التطبيقية على أنه عنصرا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل (Tandi, 2013).

1.3.5 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة المصادر التالية لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بعينة الدراسة لعدد من الدول النامية وعددها 100 دولة، وعدد 5 دول من دول العالم المتقدمة، هذه البيانات تغطي عدد (30) سنة للفترة الزمنية من 1990م إلى 2019م.

¹² <https://economictimes.indiatimes.com/>

وقد أعطي الرمز (i) للدلالة على الدول، أما الرمز (t) يشير للفترة الزمنية لكافة متغيرات النموذج الثاني وعددها 9 متغيرات، وتضم ثمان متغيرات تفسيرية ومتغير تابع. الجدول التالي يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج ومصادرها:

جدول (1.5). المتغيرات المستخدمة في النموذج الثاني ومصادرها

المتغيرات The Variables	الرمز Symbol	المصادر The Sources
النمو الشامل (النمو في نصيب الفرد من الدخل)، (مؤشر توزيع الدخل).	IG_i	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files., GINI index (World Bank estimate) + World Development Indicators (WDI) + Fred Economic research (FRED).
مخزون المهاجرين.	$EMIG_i$	United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Population Division (2019). International Migrant Stock 2019 (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019).
الانفتاح التجاري.	TO_i	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.
الاستهلاك الحكومي.	GC_i	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.
الاستثمار الثابت.	$FINV_i$	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.
معدل التضخم.	INF_i	International Monetary Fund, International Financial Statistics and data files.
الاستثمار الأجنبي المباشر.	FDI_i	International Monetary Fund, International Financial Statistics and Balance of Payments database, World Bank, International Debt Statistics, and World Bank and OECD GDP estimates.
مؤشر الحوكمة الفعالة.	EG_i	The Worldwide Governance Indicators, 2018 Update.
مؤشر التنمية البشرية.	HDI_i	Human Development Reports (HDR).

4.5 حساب النمو الاقتصادي الشامل:

تم حساب النمو الاقتصادي الشامل وذلك بدمج العدالة والنمو في مقياس واحد، من خلال اتباع مقياس للنمو الاقتصادي الشامل، المستوحى من دالة المنفعة الاجتماعية المستمدة من أدبيات اختيار المستهلك، حيث يعتمد النمو الاقتصادي الشامل على عاملين: نمو الدخل؛ وتوزيع الدخل. اتساقاً مع نظرية المستهلك حيث تمثل منحنيات اللامبالاة التغيرات بمرور الوقت في إجمالي

الطلب، ويجب أن تقي دالة الرفاهية الاجتماعية الأساسية بخاصيتين لالتقاط هذه الميزات: (1) أنها تتزايد في نمو الدخل (لالتقاط بعد النمو) و (2) أنها متناقصة في مؤشر التفاوت في التوزيع (لالتقاط البعد التوزيعي).

واستناداً على الأدبيات التي استخدمت هذا الأسلوب في حساب النمو الاقتصادي الشامل، تبدأ الدراسة بحساب المتغير التابع IG معبراً عنه بمؤشر مركب، يمثل مجموع كل من النمو في نصيب الفرد من الدخل والنمو في مؤشر الإنصاف. أنظر: (Ali and Son, 2007) و (Anand et al., 2013)

(Ullah, 2018)، (Sherriffdeen and Olorunfemi, 2016 2016).

حيث يعبر عن مؤشر الانصاف بمعامل جيني المعدل، ويضم النمو الشامل بُعدي الدخل وتوزيع الدخل، وحيث يُمثل النمو الشامل عملية النمو التي تؤدي إلى تقليص الفقر وعدم المساواة، وفقاً للخطوات التالية:

1. تم حساب النمو في مؤشر توزيع الدخل (Gini Index) لكل فترة من فترات الدراسة. وذلك بحساب النمو في مؤشر جيني للتفاوت في توزيع الدخل خلال فترات الدراسة، الإشارة الموجبة لنتائج حساب النمو في مؤشر جيني تعبر على زيادة التفاوت وغياب الانصاف، والقيمة السالبة الناتجة عن حساب النمو في مؤشر جيني تدل على انخفاض عدم العدالة في توزيع الدخل.

2. حساب متوسط النمو في دخل الفرد (Growth in GDP per capita) في كل فترة من فترات الدراسة.

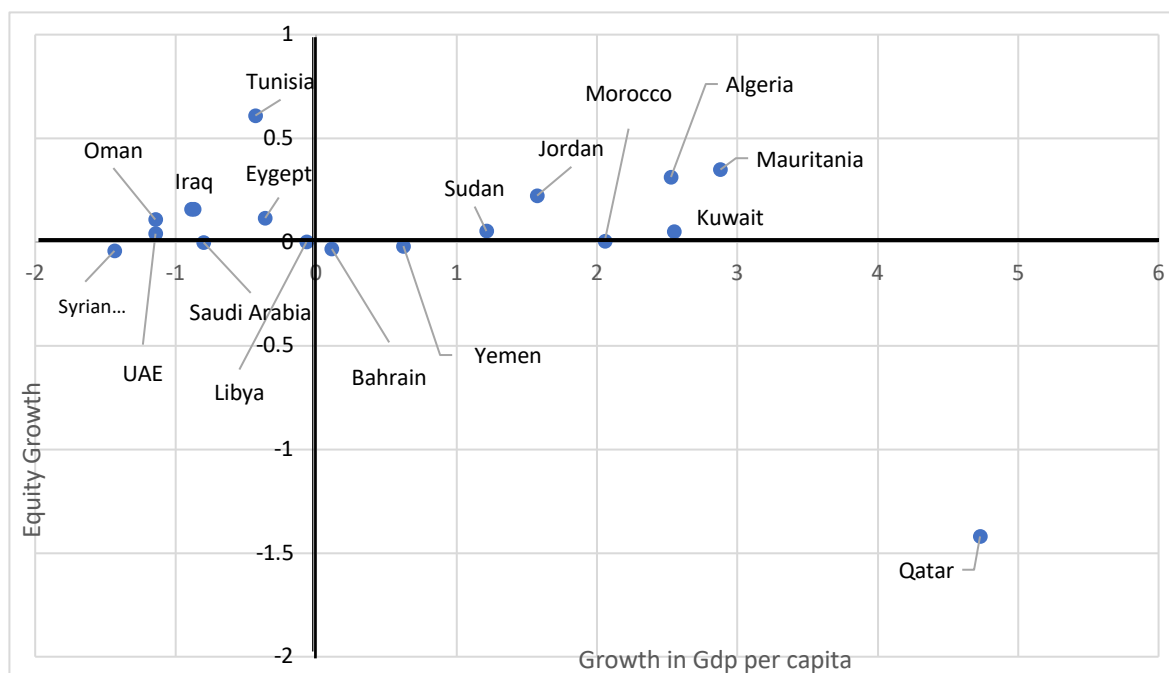
3. حاصل جمع مؤشر الإنصاف ونمو دخل الفرد، يشير إلى النمو الاقتصادي الشامل.

4. تعتمد درجة شمولية النمو على بعدي المؤشر المركب، وذلك على النحو التالي:

Growth in GDP per capita > 0, Equity Growth > 0	نمواً شاملاً
Growth in GDP per capita < 0, Equity Growth < 0	لا يوجد نمواً شاملاً

وحيث تشير Equity Growth وهو المعكوس الجمعي لمؤشر التفاوت في توزيع الدخل GINI. استناداً على هذه الطريقة تم حساب النمو الاقتصادي الشامل لدول عينة الدراسة. الشكل (4.5) يوضح النمو الاقتصادي الشامل لبعض دول العينة، وهي الدول العربية وعددها 18 دولة عربية متوسطة ومرتفعة الدخل. قد تحقق بعض الدول العربية نمواً اقتصادياً شاملاً، ولكن قد يكون هذا النمو على حساب تراجع عنصر الكفاءة، أو تراجع في عنصر الانصاف، وذلك عندما يكون إحدى بعدي النمو الاقتصادي الشامل أقل من الصفر.

الشكل التالي يشير فقط للنمو الاقتصادي الشامل في الدول العربية، وفقاً لطريقة الحساب المستخدمة في الدراسة والتي سبق الإشارة إليها، والغرض من التخصيص هنا هو التركيز على حالة الدول العربية التي تتضمنها عينة الدراسة من الدول متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل.



*شكل (4.5). النمو الاقتصادي الشامل للدول العربية، إعداد الباحثة.

يمثل الإحداثي السيني في الشكل السابق النمو في دخل الفرد، بينما يشير الإحداثي الصادي إلى النمو في الانصاف، بناءً على البيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة. الدول التي حققت نمواً اقتصادياً شاملاً -لا لبس فيه-، هي الدول التي تقع في الربع الأول من الشكل، وهي على الترتيب تصاعدياً من حيث درجة شمولية النمو: {موريتانيا، الجزائر، الكويت، المغرب، الأردن، السودان}، والتي تشير إلى أن النمو في دخل الفرد كان مقروناً بالنمو في عدالة توزيع هذا الدخل.

أيضاً هناك دول عربية أخرى حققت نمواً اقتصادياً شاملاً، ولكن ليس كما هو الحال في الدول الست المذكورة آنفاً. بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2.5) نجد أن دولة قطر مثلاً، قد حققت النمو الاقتصادي الشامل، ولكن هذا النمو تزامن مع انخفاض مؤشر الانصاف، إذ النمو الاقتصادي الشامل في قطر نتج عن نمو دخل الفرد، والذي هو الأكبر بين الدول العربية التي تضمنتها عينة الدراسة، وانخفاض عدالة توزيع هذا الدخل، بمعنى أن النمو لا يكون شاملاً لا شك فيه، إلا في حالة تحقق الدولة النمو

الإيجابي في كل من بعدي النمو الاقتصادي الشامل، وهما نمو دخل الفرد بالإضافة إلى نمو مؤشر العدالة.

الجدول (2.5) التالي يستعرض مقارنة بين نمو دخل الفرد ومؤشر الانصاف والنمو الاقتصادي الشامل للدول العربية، خلال الفترة الموضحة أمام كل دولة.

جدول (2.5). النمو الاقتصادي الشامل للدول العربية

Arab Countries	Growth in Gdp per capita	Equity Growth	Inclusive Growth	Initial year	Latest year
Algeria	2.53	0.31	2.84	1990	2019
Bahrain	0.11	-0.03	0.08	1990	2019
Egypt	-0.36	0.12	-0.25	1990	2019
Iraq	-0.89	0.16	-0.73	1990	2019
Jordan	1.57	0.22	1.80	1990	2019
Kuwait	2.55	0.05	2.60	1996	2019
Lebanon	-0.87	0.16	-0.71	1990	2019
Libya	-0.07	0	-0.07	2000	2015
Mauritania	2.88	0.35	3.23	1990	2019
Morocco	2.06	0.01	2.07	1990	2019
Oman	-1.14	0.12	-1.04	1990	2019
Qatar	4.73	-1.42	3.31	2001	2019
Saudi Arabia	-0.80	-0.00	-0.80	1990	2019
Sudan	1.21	0.05	1.27	1990	2019
Syrian Arab Rep	-1.44	-0.04	-1.48	1990	2012
Tunisia	-0.44	0.61	0.18	1990	2019
UAE	-1.14	0.04	-1.10	1999	2015
Yemen	0.62	-0.02	0.60	1990	2019

*حساب وإعداد الباحثة.

يتحدد النمو الاقتصادي الشامل وفقاً للأسلوب المتبع في حسابه على الكفاءة والانصاف، حيث تشير دراسة (Berg and Ostry, 2011) لا توجد مفاضلة بين الكفاءة والمساواة. إذ أن المساواة عنصر مهم في تعزيز النمو واستدامته، وتضيف الدراسة أن الفرق بين الدول التي يمكن أن تحافظ على النمو السريع لسنوات عدة، والدول الأخرى التي تواجه تلاشي النمو بسرعة، يكمن في مستوى عدم المساواة. وجدت الدول أن تحسين المساواة يؤدي أيضاً إلى تحسين الكفاءة، في إشارة

إلى نمو في الدخل أكثر استدامة. بغية معرفة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، تم أخذ متوسط مخزون المهاجرين في كل بلد، ومحددات أخرى تم اختيارها لمعرفة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي الشامل، وللتوصل إلى أي المحددات تساعد في تحقيق هذا النمو.

بإتباع (Ali and Son, 2007) (Anand et al., 2013) (Munir and Ullahb, 2018) قامت الدراسة بحساب مقياس موحد للنمو الشامل، من خلال دمج نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعامل GINI كمقياس للإنصاف في توزيع الدخل بين الأفراد، بالإضافة لذلك قامت الدراسة بتطوير نموذجاً لتحديد النمو الاقتصادي الشامل لاختبار العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل.

5.5 النموذج القياسي وطريقة التقدير:

1.5.5 النموذج القياسي

تختبر الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل ومجموعة المتغيرات المفسرة للنمو في الأدب الاقتصادي، من خلال بيانات مقطعية عبر الزمن غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data). تتضمن العينة 13105 دولة، في الفترة من 1990م إلى 2019م. هذه الفترة مقسمة إلى فترات زمنية كل منها خمس سنوات¹⁴.

ووفقاً للنموذج القياسي التالي: (Anand, et al., 2013)

$$y_{i,t} = \beta_0 + y_{i,t-1} + \beta_j X_{i,t} + \sigma_c + \delta_t + \mu_{c,t} \quad Equ (11.5)$$

تشير $X_{i,t}$ إلى مجموعة محددات النمو الاقتصادي الشامل، تم قياس كل منها بمتوسط لفترة 5 سنوات، وهذه المحددات: (TO, GC, FINV, INF, FDI, EG, HDI, LEMIG). $y_{i,t-1}$ المستوى الأولي للنمو

σ_c الأثر الثابت للدولة، δ_t الأثر الثابت للزمن، $\mu_{c,t}$ حد الخطأ.

β تشير إلى المعاملات المراد تقديرها، i تدل على الدولة، t الفترة الزمنية.

ويفيد إضافة المتغير المتباطئ $y_{i,t-1}$ إلى مجموعة المتغيرات التفسيرية الأخرى في النموذج القياسي إلى إبراز الأثر الديناميكي داخل النموذج، وحتى يعكس شرط التقارب

¹³ الدول تتضمن عدد 94 دولة متوسطة ومنخفضة الدخل (المرسلة للهجرة) والدول 5 مرتفعة الدخل (المستقبلية للهجرة)، والتي استخدمت في النموذج الأول بالإضافة إلى 6 دول عربية مرتفعة الدخل وهي دول الخليج العربي، وبذلك أصبح مجموع الدول قيد الدراسة 105 دولة.

¹⁴ الفترات هي 1990-1994، 1995-1999، 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014، 2015-2019.

2.5.5 طريقة التقدير:

تحظى تقدير معادلات النمو على المدى الطويل، باهتمام العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين، باستخدام النماذج الديناميكية، بسبب توفر العديد من البيانات على مستوى اقتصاد الدول، ويعد استخدام البيانات المقطعية عبر الزمن، في تقدير العلاقات المشتركة بين الدول مناسباً، لأنه يسمح بتحديد التأثيرات الخاصة بكل بلد، بالإضافة للتحكم في التأثيرات غير الملحوظة. تمنح النماذج الديناميكية للبيانات المقطعية عبر الزمن العديد من المزايا، حيث تتيح للباحثين تقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، ويتطلب استخدام هذا النوع من النماذج الأخذ بعين الاعتبار أهمية عدم التجانس الفردي غير المشاهد. إذ تستند النماذج الديناميكية بشكل أساسي إلى منهج الانحدار الذاتي كونها تهتم بإبطاء أو تأخير المتغير التابع وتضمينه إلى النموذج، التالي النماذج الديناميكية للبيانات المقطعية عبر الزمن: أنظر¹⁵

• نموذج الانحدار الذاتي ذو الأخطاء المركبة

يُميز هذا النوع من الأساليب وجود إبطاء للمتغير الداخلي بين المتغيرات الخارجية، وتأخذ معادلة الانحدار في هذه الحالة الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = \beta_0 y_{i,t-1} + \beta_j X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad (12.5)$$

$$i = 1, 2, \dots, N ; t = 1, 2, \dots, t ; \mu_{i,t} = \alpha_{i,t} + \mu_{i,t}$$

المعادلة (12.5) قد تعاني من ارتباط حد الخطأ $\mu_{i,t}$ مع المتغير $y_{i,t-1}$ والتي تستند على الأثر الخاص الفردي α ، وذلك بسبب خصائص البعد الزمني والبعد المقطعي في البيانات، الأمر الذي يجعل المقدّر وفقاً لهذا النموذج غير فعال، ويستوجب البحث عن طريقة أخرى للتقدير تكون أكثر كفاءة.

• نموذج الانحدار الذاتي ذو الآثار الثابتة

أن نموذج الآثار الثابتة هو خيار شائع الاستخدام من قبل الباحثين، وهو أكثر ملاءمة بشكل عام من نموذج الآثار العشوائية للبيانات المأخوذة على مستوى الاقتصاد الكلي، ويرجع ذلك إلى أن الأثر الفردي يمثل مؤثرات محذوفة، وهذه خصائص تميز مفردة بعينها (الدول في هذه الحالة)، مرتبطة مع المتغيرات الأخرى. يتم تقدير الانحدار وفقاً لهذا النموذج بواسطة التعبير عن

¹⁵ (Anderson and Hsiao, 1981), (Arellano and Bond, 1991), (Blundell and Bond, 1988).

المتغيرات بالانحرافات عن المتوسطات الفردية، وبذلك يكون مكافئاً لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، ويأخذ هذا النوع من الانحدار الشكل التالي:

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \beta_0 (y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \beta_j (X_{j,i,t} - X_{j,i}) + (\mu_{i,t} - \mu_i) \quad (13.5)$$

احتواءً لإمكانية وجود الارتباط بين بعض متغيرات الانحدار، وخاصة المتغيرات المتباطئة وحد الخطأ، من الممكن أن يؤدي إلى تأثير على المعاملات المقدرة. نتيجة لذلك فقد استحدثت طرق تقدير ديناميكية بديلة تأخذ في الاعتبار هذا الأمر، وهو ما يسمى بطريقة العزوم المعممة (GMM) Generalized Method of Moments، حيث تجمع هذه الطريقة بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة، وطريقة الأدوات المساعدة.

• طريقة العزوم المعممة (Baum, 2013)

صممت هذه الطريقة للحالات التي تكون فيها البيانات المقطعية عبر الزمن ذات فترات زمنية صغيرة، وأعداد كبيرة من الوحدات المقطعية، وتأخذ بعين الاعتبار حالات التداخل وعدم تباث التباين والارتباط بين المتغيرات، ووجود متغير ديناميكي معتمداً على الفترة المبطنة لهذا المتغير. يستند منهج بيانات اللوحة الديناميكية (Daynamic Panel Data Models) إلى فكرة تجمع بين أسلوبين، وهما أسلوب المربعات الصغرى المعممة وأسلوب الأدوات المساعدة (Instrumental Variables Method)، وتتشئ هذه الطريقة تقديرات أكثر كفاءة، ويشترط أن يكون عدد الأدوات المساعدة أكبر أو يساوي عدد المقدرات، وغير مترابطة مع حد الخطأ ومترابطة مع المتغيرات التفسيرية. ولكن يبقى من الأهمية بمكان وهي كيف يتم اختيار الأدوات المساعدة، اعتماداً على (Anderson and Hsiao, 1981)، يتم اعتبار الفرق الأول للمتغيرات المستقلة والفرق الثاني للمتغير التابع أدوات مساعدة. ولكن قد تنشأ مشكلة عدم اتساق وضعف كفاءة التقدير، لذا لابد من تحديد وتعريف الأدوات المساعدة. وحسب (Arellano and Bond, 1991) تكون الأدوات المساعدة مرتبطة مع حد الخطأ ينتج عن ذلك مشكلة عدم التجانس وعدم الاتساق. وعندما يتحقق شرط العزوم المعممة من قبل الأدوات المساعدة يكون مقدر (GMM). ويمكن التمييز وفقاً لهذه الطريقة بين منهجين وهما:

1. منهجية الفروق الأولى (GMM – Diff.): (Baum, 2013)

وتعتمد هذه الطريقة على استبعاد الأثر الفردي غير الملاحظ من النموذج الديناميكي واستبعاد الحد الثابت أيضاً، وذلك بأخذ الفرق الأول (First Differences) للمتغيرات التي يتضمنها الانحدار، ويصبح النموذج المراد تقديره على النحو التالي:

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \beta_0 (y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \beta_j (X_{i,t} - X_{i,t-2}) + (\mu_{i,t} - \mu_{i,t-1}) \quad (14.5)$$

والتي من الممكن أن تتم بخطوة واحدة أو خطوتين، حيث يتم في أسلوب التقدير ذو الخطوتين، استخدام بواقي التقدير في الخطوة الأولى.

وحيث قد يواجه تقدير المعادلة السابقة ارتباط حد الخطأ $(\mu_{i,t} - \mu_{i,t-1})$ مع الفرق الأول للمتغير التابع $y_{i,t} - y_{i,t-1}$ ، مع إمكانية وجود علاقة تأثير تبادلية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، اعتمد (Arellano and Bond, 1991) على المتغيرات الداخلية المتأخرة والمتغيرات الخارجية كمتغيرات مساعدة على أن تلبي الشروط كما يلي:

$$E[y_{i,t-s} (\mu_{i,t} - \mu_{i,t-1})] = 0, \quad E[X_{i,t-s} (\mu_{i,t} - \mu_{i,t-1})] = 0, \quad s \geq 2 \quad (15.5)$$

وتستند هذه المنهجية على فرضية أن المتغيرات التفسيرية هي متغيرات خارجية، ومن الممكن أن تكون كلها مرتبطة مع التأثيرات الخاصة بالوحدات المقطعية، وفي حال عدم وجود الأدوات غير المرتبطة مع التأثيرات الفردية، تكون التقديرات أكثر كفاءة وفعالية. ومن هذا المنطلق يقترح كل من (Bover and Arellano, 1995) أن تكون الأدوات المساعدة عبارة عن دمج المتغيرات عند المستوى مع المتغيرات عند الفروق الأولى، وبذلك تكون كل المتغيرات الخارجية أدوات صحيحة.

Blundell و Bond (1998) أشارا أن التقدير وفقاً لمنهجية الفروق الأولى تعطي نتائج غير كفؤة، بسبب أن الأدوات المساعدة ستكون أقل فائدة بسبب أن التباين الفردي يزداد بزيادة معامل الخطأ، وضعف ارتباط المتغيرات المساعدة مع المتغيرات عند الفروق الأولى وقد تم اقتراح منهجية أخرى تكون أكثر كفاءة.

2. منهجية مقدّر النظام (GMM – Sys.) :

طورت هذه المنهجية بناء على المقاربات التي قدمت من كل من (Bover and Arellano, 1995)، (Bond and Blundell, 1998)، اعتماداً على المعادلتين الآتيتين:

المعادلة وفيها يظهر المتغيرات في المستويات (Level)

$$y_{i,t} = \beta_0 y_{i,t-1} + \beta_j X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad (16.5)$$

ومعادلة الفروق الأولى للمتغيرات (First Diff.)

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \beta_0 (y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \beta_j (X_{j,i,t} - X_{j,i}) + (\mu_{i,t} - \mu_i) \quad (17.5)$$

تسمح هذه المنهجية بتضمين أدوات مساعدة بعدد أكبر، وهي (المتغيرات المتباطئة في المستوى) و(فروق المتغيرات المتباطئة). توفر هذه الطريقة تقديرات أكثر كفاءة، وذلك بسبب المعلومات التي تتاح عند استخدام هذه المنهجية في التقدير. وتفيد هذه الطريقة بزيادة عدد المتغيرات التي تم استخدامها كأدوات مساعدة، وتعتمد قوة تقدير المعلومات وفقاً لهذه الطريقة على أهمية اختبار الأدوات المساعدة، والتي تهتم بدراسة الارتباط بين الأدوات المساعدة وحد الخطأ من الدرجة الثانية بالنموذج المقدّر، وتتبع إحصائية هذا الاختبار توزيع مربع كاي، ويشير عدم وجود الارتباط إلى صلاحية الأدوات المساعدة التي تم اختيارها.

6.5 تقدير النموذج:

تستهل الدراسة عند تقدير النموذج الثاني والذي يبحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والهجرة الدولية كمتغير رئيسي والمتغيرات التفسيرية الأخرى، بوصف إحصائي لهذه المتغيرات موضح بالجدول (3.5). النمو الاقتصادي الشامل (IG) كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية التي تم تضمينها كمحددات للنمو الاقتصادي الشامل هي: مخزون المهاجرين (EMIG)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، معدل التضخم (INF)، الاستثمار الثابت (FINV)، الانفاق الحكومي (GC)، الحوكمة (EG)، الانفتاح التجاري (TO) ومؤشر التنمية البشرية (HDI). يُبين الجدول التالي (3.5) كل من الوسط الحساب والانحراف المعياري، بالإضافة إلى أصغر وأكبر قيمة في بيانات كل متغير وعدد المشاهدات.

تم أخذ متوسطات الخمس سنوات لجميع المتغيرات لأسباب عدة، إذ لا تتوقع الدراسة أن تؤثر التغيرات السنوية للمحددات المختلفة على التغير السنوي في النمو الاقتصادي الشامل، كما إن أخذ متوسطات الخمس سنوات يعوّض جزئياً التوافر المحدود للبيانات السنوية لمؤشر جيني، مما يسمح بالنظر في مجموعة بيانات أكثر توازناً. على الرغم من أنه بالنسبة لمعظم المتغيرات يوجد ملاحظات سنوية، فإن البيانات حول معاملات جيني محدودة أكثر، فإن متوسطات الخمس سنوات لن تؤدي إلى فقدان الكثير من المعلومات، بالإضافة إلى توفر بيانات عن مخزون المهاجرين عن كل خمس سنوات في قاعدة بيانات (UN).

جدول (3.5). وصف متغيرات النموذج الثاني

Variable	Mean	St Dev.	Min	Max	Obs.
IG	2.6311	2.8638	-11.1589	19.9232	503
EMIG	1574337	4510120	4886	50661149	630
FDI	3.1473	3.5596	-3.1493	31.7462	611
TO	0.7136	0.3366	0.0021	2.2151	585
INF	0.3282	1.8249	-0.0518	28.1305	558
EG	0.4688	1.4354	0.0000	32.8321	524
GC	0.1882	0.9890	0.0114	23.7400	571
FINV	0.1607	0.0663	0.0080	0.5070	345
HDI	0.6108	0.1557	0.2094	0.9437	603

*المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات (Eviews 9).

حققت (Azerbaijan) أعلى نمو اقتصادياً شاملاً خلال الفترة 2005-2009، بينما كان أقل نمواً شاملاً والتي تم تحقيقه خلال فترة الدراسة لـ (Venezuela) عن الفترة 2015-2019. الجدول (4.5) هو مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في تقدير النموذج الثاني (محددات النمو الاقتصادي الشامل)، ويوضح الجدول الارتباط الجزئي للمتغيرات. حيث جميع المتغيرات لها علاقة جزئية إيجابية أو سلبية مع بعضها البعض.

جدول (4.5). مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

Var.	LEMIG	FDI	FINV	GC	EG	INF	TO	HDI
LEMIG	1							
FDI	-0.2266	1						
FINV	0.0174	0.4026	1					
GC	-0.0110	-0.0287	-0.0781	1				
EG	0.0581	-0.0161	-0.0547	-0.0134	1			
INF	-0.0112	0.0489	0.0277	-0.0024	0.0018	1		
TO	-0.1386	0.3805	0.2020	-0.0454	-0.0240	0.0261	1	
HDI	0.2675	0.1267	0.2855	-0.0821	-0.0462	0.0094	0.3573	1

*المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات (Eviews 9)

يشير الجدول إلى عدم وجود اعتماد خطي بين متغيرات النموذج، وبذلك بالإمكان تضمينها في نفس معادلة الانحدار أثناء التقدير، حيث ينتج عن تضمين المتغيرات ذات المعامل الارتباط القوي في نفس الانحدار، معلمات مقدرة غير موثوقة، وإن كان تدني معاملات الارتباط البسيط غير كاف لنفي مشكلة (Multicollinearity).

يذكر أن قيمة الارتباط أعلى من 0.80 تشير إلى الاعتماد الخطي بين متغيرات النموذج المستقلة. وهكذا تشير هذه النتائج إلى الارتباط بين المتغيرات ليست قوية جداً، مما يشير إلى عدم وجود هذه المشكلة.

1.6.5 استقرارية البيانات

يبدأ التحليل الإحصائي بإجراء اختبارات جذر الوحدة للبيانات المقطعية عبر الزمن، لتحديد ترتيب تكامل المتغيرات، إذ يؤدي استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في التقدير إلى نتائج زائفة عند التقدير، وقد وُجدت العديد من الاختبارات لدراسة سكون البيانات المقطعية عبر الزمن، من أهمها ما يلي:

Im-Pesaran-Shin و ADF Fisher و PP Fisher و Levin-Lin & Chu (LLC) (IPS)

الجدول التالي (5.5) يوضح نتائج هذه الاختبارات لكل متغير على حدا، وباختيار فترات الابطاء المناسبة بطريقة آلية.

جدول (5.5) اختبارات جذر الوحدة

<i>Common Unit Root Test</i>		<i>Individual Unit Root Test</i>			
<i>Variables</i>	<i>Levin, Lin & Chu</i> <i>Statistic (P)</i>	<i>Im, Pesaran & Shin</i> <i>Statistic (P)</i>	<i>ADF Fisher Chi-square</i> <i>Statistic (P)</i>	<i>PP Fisher Chi-square</i> <i>Statistic (P)</i>	
<i>Level</i>					
<i>IG</i>	-43.0966 (0.0000)	-10.7512 (0.0000)	337.573 (0.0000)	386.810 (0.0000)	
<i>LEMIG</i>	-14.1756 (0.0000)	-0.0414 (0.4835)	243.498 (0.0000)	373.987 (0.0000)	
<i>FDI</i>	-9.3720 (0.0000)	-1.8808 (0.0300)	262.616 (0.0061)	359.828 (0.0000)	
<i>FINV</i>	-14.3293 (0.0000)	-4.1544 (0.0000)	129.255 (0.0799)	172.656 (0.0001)	
<i>GC</i>	-34.3908 (0.0000)	-5.9324 (0.0000)	296.570 (0.0000)	365.941 (0.0000)	
<i>EG</i>	-311.339 (0.0000)	-37.0436 (0.0000)	299.931 (0.0000)	380.964 (0.0000)	
<i>INF</i>	-2564.09 (0.0000)	-468.868 (0.0000)	541.904 (0.0000)	685.478 (0.0000)	
<i>TO</i>	-29.8114 (0.0000)	-3.9840 (0.0000)	243.435 (0.0119)	326.350 (0.0000)	
<i>HDI</i>	-10.6441 (0.0000)	-2.1207 (0.0170)	262.421 (0.0036)	459.299 (0.0000)	

* إعداد الباحثة، اعتماداً على مخرجات (Eviews).

نلاحظ من النتائج بالجدول (5.5)، أن $P < 0.05$ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تفيد بوجود جذر الوحدة في البيانات المقطعية عبر الزمن، وبذلك تكون كل المتغيرات مستقرة على المستوى.

2.6.5 نتائج التقدير

لتحليل العلاقة بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي الشامل (IG)، والهجرة الدولية كمتغير رئيسي بالإضافة إلى المتغيرات التفسيرية الأخرى، والتي تم اختيارها كمحددات للنمو الاقتصادي الشامل، استخدمت الدراسة منهجية (GMM-Sys) المكوّن من خطوتين. بداية الهدف الأساسي وراء تطبيق نظام GMM بدلاً من المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن نماذج GMM تقدم نتائج تقدير أكثر اتساقاً وفعالية، واستخدام مقدّر GMM-Sys أكثر كفاءة مقارنة بتقنيات تقدير GMM الأخرى. تتضمن العينة دول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل وعددها 105 دولة، تم التقدير وفقاً للبيانات المقطعية عبر الزمن غير المتوازنة. تستدعي طريقة العزوم المعممة وجود أدوات مساعدة عند التقدير Instrumental variables (IV)، وحيث تكون هذه الأدوات مستقلة قدر الإمكان عن الخطأ العشوائي ومرتبطة مع المتغيرات المستقلة.

بعد تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة (مقدّر النظام)، تم الاستعانة بعدد من الاختبارات الإحصائية، حتى يتم التحقق من صلاحية النموذج المقدّر، وذلك باختبار قيود مفردة التمييز لمعرفة مدى ملائمة الأدوات المساعدة ضمن طريقة التقدير، واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجتين الأولى والثانية، وقامت الدراسة باختبار ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية المستخدمة معاً في النموذج مهمة، بمعنى أنها تضيف شيئاً إلى النموذج. وقد تم تطبيق الاختبارات اللازمة لمعرفة مدى كفاءة واتساق المعلومات الناتجة عن التقدير، على النحو التالي: (Baltagi, 2008)

أولاً: تم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى والدرجة الثانية في بواقي الاختلافات الأولى، حيث تفيد الفرضية الصفرية (H_0) هي أن البواقي غير مرتبطة بشكل تسلسلي، في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية في اختبار Arellano and Bond، فإنها تقدم دليلاً على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى والثانية، وأظهرت نتيجة هذا الاختبار أن احتمالية الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى هو (0.8665)، واحتمالية الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية هو (0.3054)، مما يعني أن مقدّر GMM متنسق (Consistent).

ثانياً: تم تطبيق اختبار Sargan, Hansen للتحقق من ملائمة الأدوات المساعدة وصلاحية القيود الإضافية. الفرضية الصفرية (H_0) لهذا الاختبار تفيد بصلاحية الأدوات المساعدة، والفشل في رفض هذه الفرضية يدل على صلاحية الأدوات المساعدة، وقد كانت نتيجة هذا الاختبار أن $p=0.2996$ و $J\text{-Statistic} = 0.3054$. مما يقضي بصلاحية الأدوات المساعدة المستخدمة في التقدير.

ثالثاً: اعتباراً للعديد من المتغيرات التفسيرية التي تضمنها الانحدار، رأت الدراسة التحقق من أهميتها وإمكانية إضافة فائدة للنموذج، بإجراء اختبار Wald، وفيه تدل الفرضية الصفرية (H_0) على أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج غير ذات فائدة للنموذج، ولا تقدم أي إضافة مهمة عند إدراجها في معادلة الانحدار، رفض هذه الفرضية يفيد بأهمية هذه المتغيرات. نتائج هذه الاختبارات تم إدراجها في الجدول (6.5).

تشمل بيانات الدراسة على 105 دولة تمتد إلى 30 فترة مدتها 5 سنوات، وفي الجدول (6.5) نتائج تقدير النموذج الثاني للبيانات المقطعية عبر الزمن، الذي يدرس علاقة النمو الاقتصادي الشامل مع الهجرة الدولية، وكذلك يبحث في محددات هذا النمو والتي تساهم في تحقيق شمولية

النمو في دول العينة. يلاحظ في الجدول مواصفات وجودة النتائج المقدرة، حيث تشير القيمة الإحصائية لاختبار Sargan/ Hanson (Statistic - J) ملائمة الأدوات المساعدة في النموذج، حيث تم قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار بناء على قيمة الاحتمالية المدرجة بالجدول. أما عن اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، فإن القيمة الإحصائية لهذا الاختبار تفيد قبول الفرضية الصفرية، والتي تقضي بعدم وجود ارتباط بين الأخطاء في النموذج المقدّر. ويبقى اختبار أهمية تضمين المتغيرات التفسيرية مجتمعة في الانحدار، والتي جاءت النتيجة بقبول الفرضية التي تفيد بأهمية هذه المتغيرات. تشير نتائج الاختبارات المختلفة إلى تحديد مناسب للنموذج.

■ هناك علاقة عكسية بين النمو الشامل ($IG_{i,t}$) والمستوى الأولي للنمو الشامل ($IG_{i,t-1}$)، إذ يعتبر معامل التقدير للمستوى الأولي للنمو الاقتصادي الشامل مهماً، ويشير إلى وجود "التقارب المشروط" ويتسق مع النتائج القياسية لأدبيات النمو، حيث شاع استخدام المستوى الأولي للنمو في الأدبيات الاقتصادية، التي سعت لتقدير علاقة معدلات النمو بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة كمحددات للنمو، ويُعرف المستوى الأولي للنمو بـ "التقارب"، ويشير إلى أن الدول منخفضة الدخل قادرة على تحقيق نمواً أكبر من الدول مرتفعة الدخل على المدى البعيد، بسبب قانون العائد المتناقص لرأس المال (الجومرد والقهوجي، 2009). دراسات عديدة وجدت العلاقة السلبية بين معدل النمو والمستوى الأولي للنمو، وتفيد العلاقة السلبية في أن الدول النامية إذا ما بدأت في تحقيق نمواً ناجحاً، ستتسارع لديها عملية التراكم الرأسمالي، وبالتالي يتحقق لديها معدلات مرتفعة من النمو. أنظر كل من (Barro, 1996) و (Wong, 2001).

■ تتفق نتائج التحليل بشكل كبير مع توقعات الدراسة للعلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل ومخزون المهاجرين وكذلك المحددات المختلفة، كما تتفق مع العديد من الدراسات ذات العلاقة بأدبيات النمو الاقتصادي الشامل والنظريات الاقتصادية، الجدول (6.5) يعرض نتائج التحليل القياسي التي توصلت إليها الدراسة.

■ بالنظر إلى المتغير الرئيسي في النموذج وعلاقته بالنمو الاقتصادي الشامل، تفيد نتائج التقدير بالعلاقة العكسية بين مخزون المهاجرين (Lemig) والنمو الاقتصادي الشامل (IG)، حيث كشف التحليل على أن كل زيادة في أعداد المهاجرين في دول العينة (i) بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.013) وبمعنوية إحصائية عالية بلغت أقل من (0.01). لم تتطرق أية دراسة لعلاقة مخزون المهاجرين في دولة ما بالنمو

الاقتصادي الشامل بشكل مباشر - حسب علم الباحثة - أنما تمت دراسة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي الشامل.

جدول (6.5). نتائج تقدير النموذج الثاني.

GMM – Sys.			
DEPENDENT Var.		Inclusive Growth (IG)	
INDEPENDENT Var.	Coefficient.	Std. Error	Prob.
INCLUSIVE GROWTH (-1)	-0.6111	0.0304	0.0000
L. Emigration Stock (LEMIG)	-0.0132	0.0016	0.0000
Foreign Direct Investment (FDI)	0.0025	0.0004	0.0000
Fixed Investment (FINV)	0.0987	0.0233	0.0001
Government Consumption (GC)	0.0013	5.26E-05	0.0000
Effectiveness governance (EG)	0.0028	0.0145	0.8428
Human Development Index (HDI)	0.0628	0.0325	0.0562
Inflation Rate (INF)	-0.1174	0.0177	0.0000
Trade Openness (TO)	0.0149	0.0066	0.0280
J – Statistic	28.1788	0.2996	
AR (1), Prob.		0.8665	
AR (2), Prob		0.3054	
F – Statistic, Prob.		0.0000	
Chi – Square, Prob.		0.0000	

* عمل الباحثة، اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

انطلاقاً من أن الزيادة في عدد مخزون المهاجرين، تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الشامل، وهو يوافق ما توصلت إليه دراسة (Sherriffdeen and Olorunfemi, 2016) وأيضاً تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Oluseye and Gabriel, 2017) في أن النمو في السكان يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الشامل، وحيث يُنظر إلى المهاجرين كأحد عوامل النمو السكاني، إذ يتضمن حساب حجم السكان في الدولة عدد المقيمين فيها من المهاجرين أنظر (معادلة (1.1)، الفصل الأول من الدراسة). لقد نشأ مصطلح النمو الاقتصادي الشامل، عندما أدركت المؤسسات الدولية، أن النمو الاقتصادي في الدول النامية لم ينتج عنه انخفاض في معدلات التفاوت في توزيع الدخل بين السكان، ولم يسفر عن هذا النمو ارتفاعاً في مستوى معيشة الأفراد كما كان متوقعاً، لذا نالت فكرة النمو الاقتصادي الشامل استحساناً كبيراً في إشارة إلى عموم هذا النمو على كل

فئات المجتمع عندما يقترن بعدالة التوزيع، حيث يستفيد كافة شرائح المجتمع من نتائج النمو، بتهيئة الفرص الاقتصادية للسكان ذات المردود المادي أو المعنوي.

تأسيساً على أن النمو الاقتصادي الشامل هو الطريق الأقصر إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، ترى الدراسة أن الزيادة السكانية قد لا تشكل عاملاً سلبياً في النمو الاقتصادي الشامل إذا ما تم استيعاب هذه الزيادة وتوجيهها إلى المساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية بالدولة، وبذلك تزداد قوة العمل والانتاج والذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة إلى الأمام، ولكن من ناحية أخرى زيادة مخزون المهاجرين في دولة ما قد يشكل عبئاً حقيقياً على النمو الاقتصادي الشامل، وبالتالي التنمية في هذه الدولة. عندما لا تتناسب هذه الزيادة مع الموارد المتاحة في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى ذلك قد تنشأ العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي الشامل وزيادة مخزون المهاجرين، عندما لا يستغل هؤلاء بصورة صحيحة وادماجهم في قوى العمل المنتجة.

ترى الدراسة أن من المرجح أن تنعكس زيادة مخزون المهاجرين سلباً على النمو الاقتصادي الشامل كما كشفت عنه التقديرات، بسبب الأثر الذي قد تحدثه هذه الزيادة في محددات النمو الاقتصادي الشامل، كإن يؤثر الارتفاع في السكان جراء ارتفاع عدد المهاجرين في دولة ما إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي دخل الأفراد والذي هو إحدى أهم ركائز النمو الاقتصادي الشامل، وحيث الدخل الفردي يدخل ضمن حساب مؤشر التنمية البشرية، والذي يعتبر عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي الشامل حسب توقعات الدراسة. وجدت دراسة (عمارة والبحيري، 2018)، أن رأس المال البشري لا يساهم في زيادة النمو الاقتصادي الشامل في مصر.

ترتبط دائماً الهجرة بالتحويلات المالية، حتى أصبحت الهجرة مرادفاً للتحويلات المالية في بعض الدراسات الاقتصادية. إذ أن زيادة مخزون المهاجرين في الدولة، يترتب عليه التحويلات المالية من هؤلاء المهاجرين إلى موطنهم الأصلي " لم تتطرق الدراسة إلى التحويلات في الجانب القياسي"، وهذا قد يؤدي إلى نتائج آثار إيجابية على البلد المرسل، مثل الحد من الفقر وإتاحة الفرص الاقتصادية كالتعليم والصحة لأبناء المهاجرين وأسرهم، حيث وجدت دراسة (Randolph, 2015) أن المهاجرين ينفقون أكثر من غيرهم على الرعاية الصحية والتعليم، الأمر الذي يتوافق مع مصطلح النمو الاقتصادي الشامل في هذه الدراسة، ولكن ماذا عن البلد المضيف في هذه الحالة؟، هناك حاجة لدراسة كيفية جعل الهجرة ذات فائدة لكل من الدول المضيفة والمرسلة في آن واحد.

- أشارت نتائج التقدير عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الشامل (IG)، حيث أظهرت التقديرات أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة (1) تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.002)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي الشامل لما يوفره من موارد تحتاجها الدول النامية في تحقيق النمو والتنمية، عن طريق المساهمة في نقل التكنولوجيا وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع التنموية في الدول النامية، تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة (Anand et al., 2013) و (عمارة والبحيري، 2018). ولكن قد تعود المساهمة الصغيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي الشامل في الدول النامية، لعدم توجيه الموارد الذي يوفرها هذا الاستثمار إلى المشروعات ذات الطابع الحيوي للبلدان النامية، والتي تعود بالفائدة المرجوة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل بشكل أكبر.
- أظهرت النتائج الواردة بالجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عالية بين النمو الاقتصادي الشامل (IG)، والاستثمار الثابت (FINV)، حيث أن زيادة الاستثمار الثابت بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.09)، وهو من أقوى المحددات علاقة بشمولية النمو حسب ما كشفته نتائج هذه الدراسة، ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية بأن للاستثمار الثابت أو الرأسمالي من خلال أثر هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي للدول، والذي يزيد من كفاءة الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي إلى النمو الاقتصادي الشامل. تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (Anand et al., 2013) و (Zulfiqar, 2018).
- بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي (GC) والنمو الاقتصادي الشامل (IG) وذات دلالة إحصائية، حيث كل زيادة في الإنفاق الحكومي بـ (1) تقابلها زيادة في النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.001)، وعلى الرغم من المساهمة الصغيرة لهذا المتغير إلا أنه يمكن تفسير العلاقة الطردية، بأن الإنفاق الحكومي هو أداة الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف رفاهية الأفراد، كالإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي الشامل. تتفق النتائج الواردة بالدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Kolawole, 2016) و (عمارة والبحيري، 2018) وتختلف عما جاء في دراسة (Oluseye and Gabriel, 2017).

■ جاءت نتائج تحليل العلاقة بين فعالية الحكومة (EG) والنمو الاقتصادي الشامل (IG) ، ليس بمستوى توقع الدراسة، بالنسبة لمساهمة هذا المتغير في شمولية النمو وكذلك من حيث الأهمية الإحصائية. هناك علاقة طردية بين فعالية الحكومة والنمو الاقتصادي الشامل دون دلالة إحصائية تذكر، وأوضحت التقديرات المبينة بالجدول أن زيادة مؤشر الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.002)، حيث أن السياسات الرشيدة أمر لا غنى عنه، حيث تمكن هذه السياسات من توسيع الفرص الاقتصادية أمام الجميع والحرص على عدم استبعاد الفئات المهمشة في الدول النامية، بإنشاء شبكات الحماية الاجتماعية، والرفع من مستوى الشفافية والمسائلة في تطبيق السياسات. كما أن النمو الاقتصادي الشامل في أي دولة يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي وأمني، يساهم في الوصول إلى تحقيق شمولية النمو.

■ أن التنمية البشرية (HDI) تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل (IG)، حيث هناك علاقة طردية بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي الشامل، وتشير زيادة مؤشر التنمية البشرية بوحدة واحدة إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل بنسبة (0.06)، وتدعم دراسة (Raheem et al., 2018) هذه النتيجة. حيث وجدت هذه الدراسة أيضاً دليلاً على أن التنمية البشرية تساهم في تحقيق شمولية النمو. يمكن تفسير النتيجة بأن في تعزيز القدرات البشرية أثراً هاماً على النمو الاقتصادي الشامل، أي ما إذا كان الأفراد يمتلكون إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية مثل التعليم والرعاية الصحية اللازمة، والتي تشكل مطلباً أساسياً في تحقيق الشمولية، ومن الوسائل الهامة لتكوين عناصر بشرية كفوة، وبالتالي يتم توظيفهم بشكل منتج، والمساهمة في النمو الاقتصادي الذي هو من أهم ركائز النمو الاقتصادي الشامل.

■ هناك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم (INF) والنمو الاقتصادي الشامل، حيث كل زيادة في معدل التضخم بـ (1) تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.11) تقريباً، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بأن الانخفاض في قيمة الوحدة النقدية وارتفاع الأسعار، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية مما يقلل الاستهلاك، الذي يصبح يتقل كاهل الطبقات المتوسطة والأدنى، وبالتالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الشامل وفقاً لمفهوم النمو المناصر للفقراء، وأما أثره على اقتصاد الدول النامية ككل فهو أيضاً سيكون سلبياً، بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤثر التضخم في عدم استقرار البيئة الاستثمارية ويجعل من الاستثمارات أقل جاذبية. كل هذا ينعكس

على دخل الأفراد، وبالتالي على النمو الاقتصادي الشامل. الدراسات السابقة في أدبيات النمو الاقتصادي الشامل وجدت العلاقة السلبية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي الشامل، تتفق هذه الدراسة مع ما وصلت إليه دراسة (Khan et al., 2016).

- كشفت النتائج على وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الانفتاح التجاري (TO) والنمو الاقتصادي الشامل (IG)، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بـ (1) تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل بـ (0.01). أغلب الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والانفتاح التجاري وجدت العلاقة الطردية بينهما، على سبيل المثال: (Khan, et al, 2016)، وكذلك دراسة (Arabiyat et al., 2020)، والتي طبقت على الأردن. وتفسر الدراسة هذه العلاقة على أن انفتاح اقتصاد الدول مع دول العالم الأخرى، ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي الشامل، إذا تمت الاستفادة من التقنيات المرافقة لهذا الانفتاح، ودمج التقنيات الجديدة بهدف تعزيز الإنتاجية والرفع من مستوى العمالة، الأمر الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

7.5 ملخص الفصل الخامس

تم قياس العلاقة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، وتم اختيار عدد من المتغيرات الأخرى كمحددات للنمو الشامل اتساقاً مع الأدبيات السابقة في هذا المجال وتضمينها للنموذج القياسي، لغرض معرفة دور المحددات المختلفة في عملية تعزيز النمو الاقتصادي الشامل. الخطوة الأولى بدأت بقياس النمو الاقتصادي الشامل من خلال نمو الدخل وعدالة توزيع الدخل، عن طريق الجمع بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل التفاوت في الدخل. بتطبيق مفهوم وظيفة التنقل الاجتماعي.

تم تقدير العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل للدول العينة، وخلال فترة الدراسة، بتطبيق منهجية العزوم المعممة وباستخدام مقدر النظام GMM-Sys. وبأخذ متوسطات الخمس سنوات للبيانات المقطعية غير المتوازنة خلال الفترة 1990-2019. جاءت نتائج التقدير لتوضح أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، وكشفت نتائج التقدير على العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي الشامل والمحددات المختلفة، حيث يساهم كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الثابت ومؤشر التنمية البشرية، في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، بينما أظهر معدل التضخم علاقة سلبية وكبيرة على النمو الاقتصادي الشامل.

الفصل السادس

الخاتمة

6. الخاتمة:

شهدت الدول النامية في العقود الماضية ارتفاعاً واضحاً في تدفق المهاجرين إلى الخارج، ومع هذا الارتفاع تصاعد الاهتمام من قبل المؤسسات سواء الدولية أو البحثية بقضايا الهجرة الدولية وتداعياتها، إذ تُمثل هجرة الأفراد، تسرب القوى العاملة للخارج، وانطلاقاً من كون العنصر البشري هو المحرك للنمو والتنمية، فإنه من الأهمية دراسة هذه الظاهرة ونتائجها، ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء تزايد هذه الظاهرة، والدوافع المختلفة التي تؤدي إلى الهجرة الدولية.

يسعى الأفراد من خلال تنقلاتهم للحصول على الدخل الذي يمكنهم من الوصول إلى الفرص الاقتصادية، من خلال البحث عن الأجر الأعلى الذي يضمن لهم ولأسرهم الحياة الكريمة، وحيث يعتبر تحقيق الرفاه مطلباً ضرورياً للنمو الاقتصادي الشامل، والرفع من مستوى الموارد البشرية بإتاحة الوصول للفرص الاقتصادية، مثل التعليم والرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع، جاءت هذه الدراسة في محاولة لتقدير العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال التعرف على جوانب هذه الظاهرة ومحدداتها المختلفة، والنمو الاقتصادي الشامل ومحدداته المختلفة، ثم معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي الشامل ومخزون المهاجرين في الدول قيد الدراسة. لذلك قُسمت الدراسة إلى قسمين: أولهما يبحث في محددات الهجرة الدولية، والقسم الآخر يبحث في العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل. إذ أن البحث في أسباب الهجرة على المستوى الدولي هاماً، حيث تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً بارزاً في هذا الصدد، وتعتبر دراسة المحددات المختلفة أمراً رئيسياً في تفسير تدفقات الهجرة الدولية.

1.6 النتائج:

○ القسم الأول: محددات الهجرة الدولية

تأسيساً على التطور التاريخي للهجرة الدولية، والنظريات المفسرة لها والدراسات السابقة في هذا المجال، واسترشاداً بالبيانات المتاحة عن الأفراد الذين يقيمون في دول غير موطنهم الأم، قامت الدراسة بوصف ظاهرة الهجرة الدولية، حيث تم التوصل إلى التالي:

1. هناك ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، حتى

بلغ في سنة 2017م عدد 257,715,400 مهاجراً.

2. تؤثر الهجرة الدولية في التوزيع السكاني لدول العالم، حيث يدخل تدفق أعداد المهاجرين في حساب نمو السكان.
3. يقصد مهاجري الدول النامية إلى الدول المتقدمة، بحثاً عن الدخل المرتفع، وسعيًا لتحسين أوضاعهم المعيشية. ويقتضي معرفة التكاليف والمنافع التي يمكن أن يحصل عليها المهاجر من جراء التنقل من موطنه إلى بلداً آخر.
4. اتخاذ قرار الهجرة الدولية ليس بالضرورة قراراً فردياً، فقد تكون هناك عدة عوامل تشجع على اتخاذ مثل هذا القرار كالأُسرة والمهاجرين السابقين.
5. ليس هناك اختلاف على أن الهجرة هي تنقل الفرد من موطن اقامته الأصلي للعيش في بلداً آخر، ولكن هناك أشكال مختلفة للهجرة الدولية، فهناك هجرة الأيدي العاملة، وهجرة لَم الشمل وكذلك هجرة طلاب العلم.
6. هناك خصائص مشتركة بين المهاجرين، فأغلبهم جاء من دول نامية، باحثين عن المستوى المعيشي الأعلى أو بحثاً عن الأمن والأمان.
7. أن الهجرة الدولية دالة في عوامل الدفع والتي ترتبط بالدول النامية المرسلّة للهجرة، وعوامل الجذب والتي ترتبط بالدول المستقبلة للهجرة.

○ نتائج التحليل القياسي للنموذج الأول (محددات الهجرة الدولية)

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية مع تدفق أعداد المهاجرين، وباستخدام بيانات مقطعية عبر الزمن غير المتوازنة، عن الفترة من 2017 إلى 1995 لعدد 94 دولة نامية، تم اختيارها كدول مصدّرة للهجرة، و5 دول مرتفعة الدخل تم اختيارها كدول مستقبلة للهجرة، وبتوسيع نموذج الجاذبية، حيث تعارف تقليدياً في الأدب الاقتصادي على استخدامه لدراسة التنقل المكاني في عديد من المجالات، بواسطة تقنيات تقدير مختلفة لاختبار دقة التقديرات، وقد تم التقدير وفق مجموع الدول النامية وكذلك وفقاً لتصنيف الدولة النامية (دول منخفضة الدخل ودول نامية دون الدخل المتوسط ودول نامية أعلى الدخل المتوسط)، حيث كشفت نتائج تحليل النموذج الأول عما يلي:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الدخل في الدول المستقبلية والهجرة الدولية.

2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخزون المهاجرين في الدول المستقبلية والهجرة الدولية.
3. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تبين أن معرفة لغة الدولة المستقبلية تساهم في زيادة أعداد المهاجرين.
4. يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الدخل في الدول المرسله وهجرة الأفراد.
5. يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الدولية والمسافة بين الدول المرسله والمستقبلية.
6. يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي في الدول المرسله والهجرة الدولية.
7. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفقر والهجرة الدولية.
8. لم يظهر معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل، أي صورة واضحة عن نوع العلاقة مع الهجرة الدولية، حيث تباينت النتائج وفقاً لأسلوب التقدير، حول أهمية هذا المتغير كمحدد للهجرة الدولية.
9. تباينت النتائج فيما يتعلق بمتوسط سنوات التعليم وكذلك فيما يتعلق بمعدل البطالة، من حيث العلاقة بينهما وبين الهجرة الدولية.
10. وجدت الدراسة أن حجم السكان في الدولة المرسله ينعكس سلباً على الهجرة الدولية، بينما لم تكن الصورة واضحة فيما يخص السكان بالدولة المستقبلية.

القسم الثاني: محددات النمو الاقتصادي الشامل

قامت الدراسة بعرض مفاهيم النمو الاقتصادي الشامل كما تناولتها الأدبيات المختلفة، والمناهج التي استندت عليها المنظمات الدولية في تبني مفهوم النمو الاقتصادي الشامل، ومحاولة لجعله هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية في كل دول العالم لا سيما النامية منها. إذ أن النمو الاقتصادي التي حققته العديد من الدول لم يكن كافياً لوصول كل الأفراد في المجتمع للفرص الاقتصادية المختلفة، مما يشير إلى التفاوت في توزيع النمو الاقتصادي على كل الفئات، الأمر الذي جعل من الربط بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع هذا النمو أمراً يفرض نفسه على الدول لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

تم القاء الضوء في هذه الدراسة على المحددات المختلفة والتي تحفز شمولية النمو، وأن تعددت طرق حسابه، إلا أنه يعتمد على ركنين أساسيين وهما وتيرة النمو وكيفية توزيع هذا النمو على السكان، وفي ظل تزايد ظاهرة الهجرة الدولية وتقلات الأفراد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، أصبح النمو الاقتصادي الشامل يلقي اهتماما واسعا عند التطرق الى أهداف النمو الشامل والتنمية، إذ أن رأس المال البشري هو ركيزة هامة من ركائز النمو، وتوافر العناصر البشرية الكفوة والقادرة على تحقيق هذا النمو بات أمرا ضروريا، لهذا رأت الدراسة التعرف على محددات النمو الاقتصادي الشامل، ودراسة العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل. حيث اتضح من خلال الإطار النظري للدراسة ومراجعة الادبيات ذات العلاقة ما يلي:

1. هناك عوامل عديدة تحفز وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. رأس المال البشري أهم هذه العوامل فهو من يحقق النمو ويتقاسم نتائج النمو.
2. أن العدالة في توزيع ناتج النمو في الدول، يؤدي دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.
3. النمو الاقتصادي الشامل هو الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
4. تقليص مؤشر الفقر وعدد الفقراء في الدول النامية، يُسهل الوصول إلى التعليم والتدريب، لرفع مستوى المهارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.
5. يمكن القول إن النمو الاقتصادي الشامل هو الأساس لقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
6. هناك محددات عدة تؤثر في درجة النمو الاقتصادي الشامل النمو، بالإضافة للعنصر البشري، مثل التنمية البشرية، وفعالية الحكومة، والانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستهلاك الحكومي، والاستثمار الثابت والتضخم. كل هذه المحددات تمت دراستها عند اختبار العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل.
7. أن الزيادة في مخزون المهاجرين، قد لا تشكل عاملا سلبيا في النمو الاقتصادي الشامل إذا ما تم استيعاب هذه الزيادة وتوجيهها إلى المساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية بالدولة المضيفة.

○ نتائج التحليل القياسي للنموذج الثاني (محددات النمو الاقتصادي الشامل)

قامت الدراسة أولاً بحساب النمو الاقتصادي الشامل لدول العينة بدمج نمو دخل الفرد ومؤشر العدالة في توزيع الدخل، وذلك خلال فترة الدراسة باعتباره المتغير التابع في النموذج القياسي. محاولة لقياس العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل، قامت الدراسة ببناء النموذج القياسي والتي يخدم هذا الغرض.

اختبرت الدراسة محددات النمو الاقتصادي الشامل بالإضافة للمتغير الرئيسي في النموذج، وهو مخزون المهاجرين، لـ 105 دولة، خلال فترة ثلاثين سنة، من 1990-2019 مقسمة إلى خمس سنوات، وبتوظيف البيانات المقطعية عبر الزمن غير المتوازنة، واستخدام النموذج الديناميكي GMM-Sys، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخزون المهاجرين والنمو الاقتصادي الشامل، إذ أن ارتفاع مخزون المهاجرين (1%) يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الشامل (0.013).
2. ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يساهم بشكل كبير في زيادة درجة شمولية النمو.
3. جاء الاستثمار الثابت بمساهمة كبيرة وإيجابية في الرفع من شمولية النمو.
4. يبدو أن دور المؤسسات في دول العينة لم يكن بالكفاءة المطلوبة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، حيث لم يأتي هذا المؤشر بالدلالة الإحصائية المتوقعة رغم الإشارة الموجبة للمعلمة.
5. يعزز الانفتاح التجاري زيادة النمو الاقتصادي الشامل.
6. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي الشامل.

2.6 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، توصي الدراسة بالتالي:

1. العمل على إدارة الهجرة الدولية في الدول المرسل، وذلك بدعم الكفاءات والمساهمة في توفير فرص العمل اللائقة، الذي من شأنه الحد من تسرب العنصر البشري بشكل كبير.

2. تشجيع الأفراد على الابتكار ودعم المشروعات، ومنح الحريات السياسية والعقائدية، يؤثر في تحسين بيئة العمل مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية وبالتالي على زيادة الدخل.
3. زيادة الانفاق على التعليم والصحة وجعله متاحاً أمام الجميع، من شأنه أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.
4. الاستثمار الجيد للتحويلات المالية للمهاجرين، تُخفف عن الدول المرسلة من وطأة المعوقات التي قد تواجهها بسبب الهجرات الكبيرة منها.
5. الحد من التفاوت في توزيع نواتج النمو بين الأفراد، يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وللوصول إلى التنمية المستدامة، عن طريق إتاحة الفرص الاقتصادية المختلفة لكل الأفراد بشكل عادل.
6. توفير العمالة المنتجة، وذلك بالتدريب المهني والرفع من مستوى المهارات للقوى العاملة.
7. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، يتطلب سياسات فعالة لتطبيق آليات الحوكمة، لتوفير الدعم اللازم لكافة الأفراد من أجل الوصول إلى الخدمات العامة، والفرص الاقتصادية المختلفة.
8. تصنيف المهاجرين وفقاً للمؤهلات العلمية والكفاءة في الأعمال البحثية المستقبلية، يفيد في إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن مساهمة هذا العنصر البشري في النمو الاقتصادي الشامل.
9. تضمين أعداد المهاجرين من الدول النامية المرسلة للهجرة بشكل كبير عند تقدير العلاقة بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي الشامل في الدراسات والأبحاث المستقبلية، قد يساهم في إعطاء صورة من جانب آخر عن شمولية النمو في الدول النامية.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، ذكرى عبد المنعم (2013)، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العربي، مقال منشور، مجلة الآداب العدد 106، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.
- الاخرس، محمد صفوح (1965)، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، سوريا.
- الإمام، حجة إبراهيم (2010) أثر هجرة العقول البشرية على استدامة التنمية في السودان: دراسة تطبيقية من عام 1985م-2010م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
- بلميمون، عبد النور (2015). تحديات الهجرة جنوب - شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة أوبكر بلقايد، الجزائر.
- بن زيدان، فاطمة الزهرة (2018)، محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال أفريقيا باستخدام نماذج بانل (1990 - 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع 2018.
- تقرير الامم المتحدة، الدورة 71، الهجرة الدولية والتنمية، تقرير (2016).
- التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية (2016)، منشورات اليونسكو.
- جلال الدين، محمد العوضي (1979). هجرة السودانيين إلى الخارج، المجلس القومي للبحوث، الطبعة الأولى.
- الجومرد، أنيل والقهوجي، نزار (2009)، النمو الاقتصادي وتقدير معدل التقارب لمتوسط دخل الفرد بين البلدان 1990-2002، تنمية الرفاه، المجلد 95، العدد 31، جامعة الموصل، العراق، 95(31)، 111-128.
- حمود، واثق عبد الكريم (2017). موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت.
- الخشاني، محمد (2011). الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، سلسلة محاضرات الإمارات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي.
- داغر، فيوليت (2008). الهجرة: إشكاليات وتحديات - فرنسا نموذجاً، الطبعة الأولى، أوراب المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، باريس.
- زكي، محمد شفيق (1982)، هجرة أعضاء هيئة التدريس للعمل بالخارج: دوافعها واثارها، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- الشرقاوي اقبال، أحمد (1993)، معجم المعاني: عربي-عربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- عبد الملك، صايش (2007)، التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، كلية القانون، الجزائر.
- عثامنة، عبد الباسط (2006)، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1973-2004) أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.
- علوان، محمد (2014). الرحيل: نظرياته والعوامل المؤثرة فيه، دار الساقى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.

- عمارة، أميرة محمد، ونجوى، محمد البحيري (2018)، **محددات النمو الشامل في مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط العربي، 26 (2)، 19-57.
- فكرون، عز الدين مختار والجد، علي مفتاح (2017). **واقع الهجرة غير الشرعية**، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة مصراته، ليبيا.
- الفيل، محمد رشيد (2000). **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- الكواز، أحمد عبد الرحيم (2016)، **النمو الشامل**، المعهد العربي للتخطيط، 14(129)، 2-31.
- مارتن، فيليب ودغرن جوناس (1999)، **الهجرة الدولية تحد عالمي**، ترجمة فوزي سهاونه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- محدود، دزوار إبراهيم (2018) ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالعراق وتركيا خلال الفترة (2003-2014)**، المجلد التاسع، العدد الثاني، الجزء الثاني — 1.
- محي الدين، عمر (1972)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- مخلوف، هشام، ومحجوب يوسف (2015). مقال منشور www.alukah.net.
- منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقرير (1997) .
- منظمة الهجرة الدولية، **تقرير الهجرة الدولية (2018)**.
- يونس، أحمد (2010)، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83.

Abdmoulah, W., & Laabas, B. (2015). **Trends in International Migration Flows: An Extended Gravity Model Approach over 1960-2010**. *Magallat al-Tanmiyat wa-al-Siyasat al-Iqtisadiyyat*, 17(2), 5A.

(2003), **International Migration, Remittances and Poverty in Developing Countries**, poverty Reduction Group, World Bank, Washington, (No. 206). United Nations Publications.

Adams, R. (2005). **Using household surveys to study remittance flows in developing countries**. World Bank, January

Adger, W. N., Boyd, E., Fábos, A., Fransen, S., Jolivet, D., Neville, G., ... & Vijge, M. J. (2019). **Migration transforms the conditions for the achievement of the Sustainable Development Goals**. *The Lancet Planetary Health*, 3(11), e440-e442.

Adserà, A., Boix, C., Guzi, M., & Pytliková, M. (2016). **Political factors as drivers of international migration**. In European Population Conference

Agbola, F. W., & Acupan, A. B. (2010). **An empirical analysis of international labour migration in the Philippines**. *Economic Systems*, 34(4), 386-396

Alexander, K. (2015). **Inclusive growth: Topic guide**. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.

Ali, I. (2007). **Inequality and the Imperative for Inclusive Growth in Asia**. *Asian Development Review*, Vol. 24 (2), pp. 1-16.

Ali, I., & Son, H. H. (2007). **Defining and measuring inclusive growth: application to the Philippines**. (No. 98). ERD working paper series.

Allison, P. D. (2009). **Fixed effects regression models (Vol. 160)**. SAGE publications.

Anand, R., Mishra, M. S., & Peiris, S. J. (2013). **Inclusive growth: Measurement and determinants**. (No. 13-135). International Monetary Fund

Anderson, T. W., & Hsiao, C. (1981). **Estimation of dynamic models with error components**. *Journal of the American statistical Association*, 76(375), 598-606

Arabiyat, T. S., Mdanat, M., & Samawi, G. (2020). **Trade Openness, Inclusive Growth, And Inequality: Evidence From Jordan**. *The Journal of Developing Areas*, 54(1).

Arellano, M., & Bond, S. (1991). **Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations**. *The review of economic studies*, 58(2), 277-297.

Azam, J.P., & F. Gubert. (2006), **Migrants' Remittances and the Household in Africa: A Review of the Evidence**. *Journal of African Economies*, Vol. 15, AERC Supplement 2, pp. 426-462.

- Balakrishnan, R. Steinberg, C. and Syed, M. (2013). **The Elusive Quest for Inclusive Growth: Growth, Poverty, and Inequality in Asia?** Washington DC: IMF.
- Baltagi, B. (2008). **Econometric analysis of panel data**. John Wiley & Sons.
- Barro, Robert J., 1996, “**Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study**,” NBER Working Paper No. 5698.
- Bartram, D., Poros, M. & Monforte, P. (2014). **Migration stocks and flows**.
- Bauer, T., & Zimmermann, K. F. (1999). **Assessment of Possible Migration Pressure and its Labour Market Impact** (No. 3). IZA Research Report.
- Baum, C. F. (2013). **Applied Econometrics**. Boston College.
- Bentham, J. (1996). **The collected works of Jeremy Bentham: An introduction to the principles of morals and legislation**. Clarendon Press.
- Berg, A., & Ostry, J. D. (2011). **Equality and efficiency**. *Finance & Development*, 48(3), 12-15.
- Bertocchi, G., & Strozzi, C. (2006). **The age of mass migration: Economic and institutional determinants**.
- Blundell, R., & Bond, S. (1998). **Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models**. *Journal of econometrics*, 87(1), 115-143.
- Borjas, G. J. (1987). **Self-selection and the earnings of immigrants**. (No. w2248). National Bureau of Economic Research.
- Borjas, G. J. (1999). **The economic analysis of immigration**. In *Handbook of labor economics* (Vol. 3, pp. 1697-1760). Elsevier.
- Bourguignon, F. (2017). **The globalization of inequality**. Princeton University Press.
- Burger, M., Van Oort, F., & Linders, G. J. (2009). **On the specification of the gravity model of trade: zeros, excess zeros and zero-inflated estimation**. *Spatial Economic Analysis*, 4(2), 167-190
- Cameron, A.C., Trivedi, P.K. (1986), **Econometric models based on count data. Comparisons and applications of some estimators and tests**. *Journal of Applied Econometrics*, 1(1), 29-53.
- Cattaneo, C. (2009). **International Migration, the Brain Drain and Poverty: A Cross-country Analysis**. *World Economy*, 32(8), 1180-1202.
- Chellaraj, G., K.E. Maskus, & A. Mattoo, (2008), **The contribution of skilled immigration Review of International Economics**, .and international graduate students to U.S. innovation Vol. 16(3), pp. 444-462.
- Chen j. (1994). **The Harris-Todaro model of labor migration and its commercial policy implication**, Iowa State University.

- Chiquiar, D., & Hanson, G. H. (2005). **International migration, self-selection, and the distribution of wages: Evidence from Mexico and the United States**. *Journal of political Economy*, 113(2)239-281.
- Croux, c, **ADVANCEDECONOMETRICS-PART1**
- Dang, G., & Pheng, L. S. (2015). **Theories of economic development. In Infrastructure investments in developing economies** (pp. 11-26). Springer, Singapore.
- Das, S. R. (2015). **Journal of Research Innovation and Management Science**.
- De Haas, H. (2006). **Turning the Tide? Why" development Instead of Migration" Policies are Bound to Fail**. International Migration Institute.
- De Hass, H. (2008). **Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union**. An Overview of Recent Trends, IOM Migration Research Series, 32.
- Debates, M. P. (2014). **Is migration good for the economy?** OECD.
- Dedeoğlu, D., & Genç, H. D. (2017). **Turkish migration to Europe: a modified gravity model analysis**. *IZA Journal of Development and Migration*, 7(1), 17.
- Desa, U. N. (2016). **Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development**.
- Donner, W., & Rodríguez, H. (2008). **Population composition, migration and inequality: The influence of demographic changes on disaster risk and vulnerability**. *Social forces*, 87(2), 1089-1114.
- Doumbia, D. (2019). **The quest for pro-poor and inclusive growth: the role of governance**. *Applied Economics*, 51(16), 1762-1783.
- Dritsakis, N., Varelas, E., & Adamopoulos, A. (2006). **The main determinants of economic growth: An empirical investigation with Granger causality analysis for Greece**.
- Duncan, O. D. (1940). **theory and consequences of mobility of farm population**.
- Ehsan, D. (2011). **Impacts on international migration and remittances growth**. *American Journal of Environmental Sciences*, 7(1), 20-25.
- Faruqee, M. H. (2004). **Measuring the trade effects of EMU** (No. 4-154). International Monetary Fund.
- Fidrmuc, J. (2009). **Gravity Models in Integrated Panels**. *Empirical Economics*, vol. 37(2), pp. 435-446.
- Figueiredo, E., Lima, L. R., & Orefice, G. (2016). **Migration and regional trade agreements: A (new) gravity estimation**. *Review of international economics*, 24(1), 99-125.
- FIRAT, E. H. (2016). **Is real gdp stationary? Evidence from some unit root tests for the advanced economies**. *Journal of Social and Economic Statistics*, 5(2), 60-80.
- Fromentin, V. (2013). **The relationship between immigration and unemployment: The case of France**. *Economic Analysis and Policy*, 43(1), 51-66.

Gallina, A. (2006). **The impact of international migration on the economic development of countries in the Mediterranean basin.**

Ghani, R. A., Cameron, M. P., Cochrane, W., & Roskrug, M. (2019). **A Gravity Model Estimation of the Bi-Directional Relationship between International Trade and Migration** (No. 19/02).

Goldin, I., & Reinert, K. (2007). **trade, finance, aid, migration and policy.** Globalization for development.

Goldin, I., Pitt, A., Nabarro, B., & Boyle, K. (2018, October). **Migration and the economy: Economic realities, social impacts and political choices.** In International Metropolis Conference, Sydney, Australia (Vol. 29).

Gómez-Herrera, E. (2013). **Comparing alternative methods to estimate gravity models of bilateral trade.** Empirical economics, 44(3), 1087-1111.

González, C. R., Mesanza, R. B., & Mariel, P. (2011). **The determinants of international student mobility flows: an empirical study on the Erasmus programme.** Higher education, 62(4), 413-430.

Greene, W. N. (2002). **Econometric Analysis.** WH Greene.

Greenwood, M. J., & McDowell, J. M. (1999). **Legal US immigration: Influences on gender, age, and skill composition.**

Griffith D.A. and Fischer M.M. (2013) **Constrained Variants of the Gravity Modle and Spatial dependence: Modle Specification and Estimation Issues,** Journal of Geographic Systems, 15, 291-317.

Griffoli, T. M. (2006). **Explaining the Euro's Effect on Trade? Interest Rates in an Augmented Gravity Equation** (No. 10-2006). Economics Section, The Graduate Institute of International Studies.

Grogger, J., & Hanson, G. H. (2011). **Income maximization and the selection and sorting of international migrants.** Journal of Development Economics, 95(1), 42-57.

Gujarati, D. (2008). N, 2003, **Basic Econometrics,** New York: McGraw-Hill, 363-369.

Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2003). Basic econometrics (ed.). New York: McGraw-Hill.

Gurieva, L. K., & Dzhioev, A. V. (2015). **Economic Theories of Labor Migration.** Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(6 S7), 101.

Hagen-Zanker, J., Postel, H., & Vidal, E. M. (2017). **Poverty, migration and the 2030 Agenda for Sustainable Development.** Briefing Paper. London: Overseas Development Institute.

Hamdar, B., & Nouayhid, S. (2017). **Remittances and Foreign Aid as Sources Of External.**

Development Finance: Impacts on Savings and Investment In Post-War Lebanon. *Economia Internazionale/International Economics*, 70(1), 47-72.

Handbook on Measuring International Migration Through Population Censuses, prepared by Secretariat 3/2017, Department of economic and Social Affairs, Statistics division, United Nations, New York, 2017.

Hatton, T. J., & Williamson, J. G. (2006). **Refugees, asylum seekers, and policy in Europe. In Labor mobility and the world economy** (pp. 249-284).

Hickey, S. (2013). **Thinking about the politics of inclusive development: Towards a relational approach.**

Hillel rapoport, 2011, **Population growth and economic development**, Harvard Kenndy https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/WCMS_520928/lang-ar/index.htm.

Ianchovichina, E., & Lundstrom, S. (2009). **Inclusive growth analytics: Framework and application.** The World Bank .

International Monetary Fund, 2017, **“Fostering Inclusive Growth.”** Staff Note for the discussion at the Meeting of G20.

Ismail, N., Jemain, A. A. (2007), **Handling overdispersion with negative binomial and generalized Poisson regression models.** Casualty Actuarial Society Forum. Citeseer. P103-158.

James, C., Devaux, M., & Sassi, F. (2017). **Inclusive growth and health.**

Jelili, R. B. (2010). **The Arab Region's Unemployment Problem Revisited.** Kuwait: The Arab Planning Institute.

Johnson, B., & Andersen, A. (2012). **Learning, innovation and inclusive development.** Globelics-Global Network for Economics of Learning, Innovation, and Competence Building Systems, Aalborg University, Department of Business and Management

Kakwani, N., & Pernia, E. M. (2000). **What is pro-poor growth?** Asian development review, 18(1), 1-16.

Kanu, B. S., Salami, A. O., & Numasawa, K. (2014). **Inclusive growth: an imperative for African agriculture.** African Journal of Food, Agriculture, Nutrition and Development, 14(3), A33-A 33.

Kareem, F. O., Martinez-Zarzoso, I., & Brümmer, B. (2016). **Fitting the gravity model when zero trade flows are frequent: A comparison of estimation techniques using Africa's trade data** (No. 858-2016-60260).

Karemera, D., Oguledo, V. I., & Davis, B. (2000). **A gravity model analysis of international migration to North America.** Applied Economics, 32(13), 1745-1755.

Keller, J., & Scheja, E. (2011). **Inclusive growth analysis in economies prone to international migration.** World Bank.

Khadria, B., Kumar, P., Sarkar, S., & Sharma, R. (2008), **international migration policy: Issues and perspectives for India**, international migration and Diaspora studies project, Zakir Husain centre for education students school of social sciences.

- Khan, A., Khan, G., Safdar, S., Munir, S., & Andleeb, Z. (2016). **Measurement and determinants of inclusive growth: A case study of Pakistan (1990-2012)**. The Pakistan Development Review, 455-466.
- Kim, K., & Cohen, J. E. (2010). **Determinants of international migration flows to and from industrialized countries: A panel data approach beyond gravity**. International migration review, 44(4), 899-932.
- Kolawole, B. O. (2016). Government spending and inclusive-growth relationship in Nigeria: Anempirical investigation. Zagreb international review of Economics and Business, 19(2), 33-5.
- Kolbe, M., & Henne, P. S. (2014). **The effect of religious restrictions on forced migration**. Politics and Religion, 7(4), 665-683.
- Krisztin, T., & Fischer, M. M. (2015). **The gravity model for international trade: Specification and estimation issues**. Spatial Economic Analysis, 10(4), 451-470.
- Kumpikaite, V., & Zickute, I. (2013). **Regression analysis of economic factors influencing emigration rate in Lithuania**. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 92, 457-461.
- Kurekova, L. (2011, April). **Theories of migration: Conceptual review and empirical testing in the context of the EU East-West flows**. In interdisciplinary conference on migration. Economic change, social challenge (pp. 6-90).
- Lee, E. S. (1966). **A theory of migration**. Demography, 3(1), 47-57.
- Lefranc, A., Pistolesi, N., & Trannoy, A. (2008). **Inequality of opportunities vs. inequality of outcomes: Are Western societies all alike?** Review of income and wealth, 54(4), 513-546.
- Lewer, J. J., & Van den Berg, H. (2008). **A gravity model of immigration**. Economics letters, 99(1), 164-167.
- Lewis, WA (1954). **Economic development with unlimited supply of labor**. Manchester School, 22, 139-191.
- Linders, G. J., & De Groot, H. L. (2006). **Estimation of the gravity equation in the presence of zero flows**.
- Lung, S. M. (2008). **The impact of international migration on international trade: an empirical study of Australian migrant intake from Asian countries** (Doctoral dissertation, Victoria University).
- Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A., & Taylor, J. E. (1993). **Theories of international migration: A review and appraisal**. Population and development review, 431-466.
- Massey.et al, 2011, **theories of international migration:A review and Appraisal**, Source: Population and Development Review, Vol. 19, No. 3 (Sep., 1993), pp. 431-466.
- Mathews, J. (2018), **Political Factors in Migration**, <https://sciencing.com>
- Mayda, A. M. (2005). **International migration: a panel data analysis of economic and non-economic determinants** .

Mayda, A. M. (2007), **International migration: A panel data analysis of the determinants of bilateral flows**, Centre for Research and Analysis of Migration Department of Economics: Drayton House, 30 Gordon Street, London WC1H 0AX.

McKinley, T. (2010). **Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress.**

MEETING OF THE OECD COUNCIL AT MINISTERIAL LEVEL, PARIS 6-7 MAY 2014
INCLUSIVE GROWTH.

Meyer, D. F., & Meyer, N. (2019). **Assessment of Inclusive Growth performance: A comparative analysis of the BRICS countries.** Acta Universitatis Danubius. Œconomica, 15(4).

Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, World Bank, 2010.

Mitchell, J., & Pain, N. (2003). **The determinants of international migration into the UK: A panel-based modelling approach.** DISCUSSION PAPERS-NATIONAL INSTITUTE OF ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH.

Mohapatra, S., Ratha, D., & Silwal, A. (2010). **Migration and Development Brief 13.** World Bank, Noviembre.

Munir, F., & Ullah, S. (2018). **Inclusive growth in Pakistan: Measurement and determinants.** The Pakistan Journal of Social Issues, (Special Issues (June 2018)), 150-162 .

Nicky, R. M., & Pouw, J. G. (2016). **Inclusive Development: A Multi-Disciplinary Issue.** Curr. Opin. Environ. Sustain, 24, 108 .

Nielsen, L. Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done [Electronic resource]. IMF Working Paper.–2011.–Mode of access: http://www.relooney.fatcow.com/0_NS4053_1504.pdf.

OECD (2014), **“OECD Economic Outlook”**, Vol. 2014/1. OECD Publishing.

OECD (2017), **Interrelations between Public Policies, Migration and Development**, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264265615-en>.

OECD (2018), **"Immigration and economic growth", in How Immigrants Contribute to Developing Countries' Economies**, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264288737-8-en>.

OECD Countries 1980-2005. **Human Development Research Paper**, No. 6, United Nations Development Program (UNDP), New York.

Olanike Kareem, F., & Kareem, I. O. (2014). **Specification and estimation of gravity models: a review of the issues in the literature.** Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 74.

Oluseye, I. C., & Gabriel, A. A. (2017). **Determinants of inclusive growth in Nigeria: an ARDL approach.** American Journal of Economics, 7(3), 97-109 .

Ortega, F., & Peri, G. (2009). **The causes and effects of international migrations: Evidence from OECD countries 1980-2005** (No. w14833). National Bureau of Economic Research.

- Ortega, F., & Peri, G. (2013). The effect of income and immigration policies on international migration. *Migration Studies*, 1(1), 47-74.
- Parisotto, A., & Ray, N. (2018). **Rethinking macroeconomic policies for full employment and inclusive growth**: some elements (No. id: 12732).
- Pavković, A., Pejović, N., & Palić, P. (2018, January). **A Revisit to the Determinants of Immigration in the European Union: Evidence from Count Panel Data Models**. In The 2nd International Statistical Conference in Croatia: "New Advances in Statistical Methods Applications for a Better World.
- Peridy, N. J. (2006). **Welfare magnets, border effects or policy regulations: What determinants drive migration flows into the EU?**. *Global Economy Journal*, 6(4), 1850097.
- Piketty, T. (2014). **Capital in the 21st Century**.
- Piore, M. J. (1979). **Birds of passage: Migrant labor and industrial societies**.
- Poot, J., & Cochrane, B. (2004). **Measuring the economic impact of immigration**: A scoping paper. Immigration Research Programme. Population Studies Centre, University of Waikato.
- Porumbescu, A. (2015). **Defining the new economics of labor migration theory boundaries: a sociological-level analysis of international migration**. *Revista de Științe Politice. Revue des Sciences Politiques*, (45), 55-64.
- Pratama, R. (2015). **Economic Growth, Pro-Poor Growth and Inclusive Growth from Social Expenditures Perspective: Evidence From 33 Provinces in Indonesia**.
- Raheem, I.D., Isah, K.O. & Adedeji, A.A.(2018). **Inclusive growth, human capital development and natural resource rent in SSA**. *Econ Change Restruct* **51**, 29–48.
- Ramos Lobo, R., & Suriñach Caralt, J. (2013). **A gravity model of migration between ENC and EU**. AQR–Working Papers, 2013, AQR13/09.
- Randolph, G. (2015). **Labor migration and inclusive growth: Toward creating employment in origin communities**. *The Transformation of Work: Challenges and Strategies Research Series*. Washington.
- Ranis, G., & Fei, J. C. (1961). **A theory of economic development**. *The american economic review*, 533-565.
- Rauniyar, G., & Kanbur, R. (2010). **Inclusive growth and inclusive development: a review and synthesis of Asian Development Bank literature**. *Journal of the Asia Pacific Economy*, 15(4), 455-469.
- Ravenstein, E. G. (1885). The laws of migration. *Journal of the statistical society of London*, 48(2), 167-235.
- Schwab, K., & Brende, B. (2014). **The Europe 2020 competitiveness report: building a more competitive Europe**.
- Sen, K. (2014). **Inclusive Growth: When May We Expect It? When May We Not?** *Asian Development Review*, 31(1), 136-162.

Shamsi, M. (2006, May). **Evaluation of labour immigration policies in the GCC: lessons for the future**. In United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut (pp. 15-17).

Sharafutdinov, R. I., Akhmetshin, E. M., Polyakova, A. G., Gerasimov, V. O., Shpakova, R. N., & Mikhailova, M. V. (2019). **Inclusive growth: A dataset on key and institutional foundations for inclusive development of Russian regions**. Data in brief, 23, 103864.

Silva, J. S., & Tenreyro, S. (2006). **The log of gravity**. The Review of Economics and statistics, 88(4), 641-658.

Sjaadstad, Larry. 1962. **"The costs and returns of human migration,"** Journal of Political Economy 70: 80-93.

Smith, A. (2012). **A Study of international migration from 1999-2006: An analysis of political indices and other non-economics determinants**. Colgate Academic Review, 9(1), 14.

Sprenger, E. (2013). **The determinants of international migration in the European Union: an empirical analysis** (No. 325). IOS Working Papers.

Stark, O., & Stark, O. (1991). **The migration of labor**.

Sturge, G. (2018). **Migration statistics**. House of Commons Library Briefing Paper, No: SN06077, 1-39.

Sulaimanova, B., & Bostan, A. (2014). **International migration: a panel data analysis of the determinants of emigration from Tajikistan and Kyrgyzstan**. Eurasian Journal of Business and economics, 7(13), 1-9.

Tandi, L. (2013, June). **Education as the key factor of Smart and Inclusive Growth—the changing Education Policy of Hungary compared to Europe 2020 Strategy**. In A paper presented at International Conference of Active Citizenship by Management, Knowledge Management and Innovation, knowledge and learning (pp. 19-21).

Taşkın, T. (2014). **GDP Growth in Turkey: Inclusive or not?** Cen Bank Rev, 14, 31-64.

Tella, S. A., & Alimi, O. Y. (2016). **Determinants of inclusive growth in Africa: Role of health and demographic changes**. African Journal of Economic Review, 4(2), 138-146.

Telli Anvernali, H. (2011). **Empirical essays on determinants of and attitudes towards immigration** (Doctoral dissertation, University of Nottingham).

Tinbergen, J. (1962). **Shaping the world economy; suggestions for an international economic policy**.

Tobin, J. (1958). **Estimation of relationships for limited dependent variables**. Econometrica: journal of the Econometric Society, 24-36.

Ullah, M. S. (2012). **Determinants of international labor migration from Bangladesh: a gravity model of panel data**. 社会システム研究, (25), 125-146.

UNDP (United Nations Development Program). 2009. **Overcoming Barriers: Human Mobility and Development**. United Nations Development Program, New York.

United Nations. (2019). **World population prospects 2019**.

United, N. (2001). Replacement migration: is it a solution to declining and ageing populations?

Van der Mensbrugghe, D., & Roland-Holst, D. (2009). **Global economic prospects for increasing developing country migration into developed countries**.

Van Gent, S. (2017). Beyond buzzwords: What is «inclusive development». Synthesis report, INCLUDE Secretariat. Hague, Netherlands.

Veneri, P., & Murtin, F. (2016). **Where is inclusive growth happening? Mapping multi-dimensional living standards in OECD regions**.

Vogler, M., & Rotte, R. (2000). The effects of development on migration: Theoretical issues and new empirical evidence. *Journal of Population Economics*, 13(3), 485-508 .

WEF (2018). **The Inclusive Development Index 2018**. Geneva .

Westmore. Ben,(2014), **International migration: The relationship with economic and policy factors in the home and destination country**, economic department working papers No, 1140: Paris.

Wong, Wei-Kang., 2001, **The Channels of Economic Growth: A Channel Decompositions Exercise**, Working Paper No. 0101.

Wooldridge, J. M. (2012). **Introductory Econometrics: A Modern Approach**, (Boston: Cengage Learning).

Wooldridge, J. M. (2016). **Introductory econometrics: A modern approach**. Nelson Education.

World Bank, (2006), **Equity and Development**, In World Development Report 2006. Washington, DC.

Yüksel, S., Mukhtarov, S., Mahmudlu, C., Mikayilov, J. I., & Iskandarov, A. (2018). **Measuring international migration in Azerbaijan**. *Sustainability*, 10(1), 132.

Zhuang, J. (2008). **Inclusive growth toward a harmonious society in the People's Republic of China: policy implications**. *Asian Development Review*, 25(1/2), 22.

Zulfiqar, K. (2018). **Fiscal Policy for Inclusive Growth: A Case Study of Pakistan**. *Pakistan Economic and Social Review*, 56(1), 21-46.

الملاحق:

ملحق رقم (1). دول عينة الدراسة

جدول (1.6). قائمة الدول المرسله

الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع		الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض		الدول منخفضة الدخل
ناميبيا	البانيا	المغرب	أنغولا	أفغانستان
بنما	الجزائر	ميانمار	أرمينيا	بنين
بارغواي	الارجنتين	نيكارغوا	بنغلاديش	بوركينافاسو
البيرو	أذربيجان	نيجيريا	بوليفيا	بورندي
رومانيا	بيلاروس	باكستان	كابوفيردي	أفريقيا الوسطى
روسيا الفيدرالية	بلغاريا	الفلبين	كمبوديا	أثيوبيا
جنوب افريقيا	الصين	مولدوفا	كاميرون	غامبيا
تايلاند	كولومبيا	سيريلانكا	كويت دي فوار	غينيا
تركيا	كوستاريكا	السودان	مصر	غينيا بيساو
فنزويلا	كرواتيا	سوازيلاند	السلفادور	هايتي
	كوبا	سوريا	جورجيا	ليبيريا
	دومينيكا	تونس	غانا	مدغشقر
	اكوادور	أوكرانيا	غواتيمالا	مالاوي
	فيجي	أوزباكستان	هندوراس	مالي
	جوانا	فيتنام	الهند	موزمبيق
	إيران	اليمن	إندونيسيا	نيجال
	العراق	زامبيا	الأردن	النيجر
	جامايكا		كينيا	رواندا
	كازاخستان		قيرغيزستان	سنغال
	لبنان		لاو	سيراليون
	ليبيا		ليشتو	أوغندا
	ماليزيا		موريتانيا	تنزانيا
	المكسيك		منغوليا	زمبابوي

جدول (2.6). قائمة الدول المستقبلية

دول مرتفعة الدخل
المانيا
المملكة المتحدة
الولايات الأمريكية المتحدة
فرنسا
كندا

جدول (3.6). دول نامية مرتفعة الدخل

دول الخليج العربي
الإمارات
البحرين
السعودية
الكويت
عمان
قطر

ملحق رقم (2)

جدول رقم (4.6)

الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030م

The 17 sustainable development goals (SDGs):

GOAL 1: No Poverty

GOAL 2: Zero Hunger

GOAL 3: Good Health and Well-being

GOAL 4: Quality Education

GOAL 5: Gender Equality

GOAL 6: Clean Water and Sanitation

GOAL 7: Affordable and Clean Energy

GOAL 8: Decent Work and Economic Growth

GOAL 9: Industry, Innovation and Infrastructure

GOAL 10: Reduced Inequality

GOAL 11: Sustainable Cities and Communities

GOAL 12: Responsible Consumption and Production

GOAL 13: Climate Action

GOAL 14: Life Below Water

GOAL 15: Life on Land

GOAL 16: Peace and Justice Strong Institutions

GOAL 17: Partnerships to achieve the Goal

ملحق رقم (3)

جدول رقم (5.6). الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدول منخفضة الدخل)

Variable	Mean	St Dev.	Min	Max	Obs.
<i>Immig i,j</i>	1041.359	3580.015	0	84881	2177
<i>Gdpcapi</i>	1431.374	538.162	373.4353	3142.683	2415
<i>uri</i>	6.115	4.810	0.523	25.3	2415
<i>Polscorei</i>	27.536	19.343	.470	84.574	2310
<i>Popi</i>	17574.70	17581.57	1066.223	104957	2415
<i>Edui</i>	3.213	1.478	.9	8.2	2380
<i>Povi</i>	51.390	19.433	10.1	86.0	2240
<i>Ginii</i>	42.57076	5.3294	30.4	54.4	2360
<i>Gdpcap j</i>	39607.88	5650.603	28682.34	54225.45	2415
<i>Polscorej</i>	71.492	13.203	37.378	95.238	2310
<i>Popj</i>	1.07E+08	96794019	29354000	3.26E+08	2415
<i>Emmig i,j</i>	22138.47	67966.22	47	675546	1506
<i>Dis i,j</i>	7572.873	2850.278	2475.965	14397.06	2415

جدول رقم (6.6). الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدخل دون المتوسط)

Variable	Mean	St Dev.	Min	Max	Obs.
<i>Immig i,j</i>	3552.394	9957.295	0	309699	4156
<i>Gdpcapi</i>	5821.733	7914.482	927.025	57421.55	4600
<i>uri</i>	8.197	6.124	.16	44.157	4600
<i>Polscorei</i>	30.75	19.294	0	90.476	4385
<i>Popi</i>	64308354	1.83E+08	389127	1.34E+09	4600
<i>Edui</i>	6.465	2.785	0.7	13.4	4480
<i>Povi</i>	17.890	16.908	0	66.6	4190
<i>Ginii</i>	40.618	6.399	26.6	54.6	4435
<i>Gdpcapj</i>	39607.88	5650.047	28682.34	54225.45	4600
<i>Polscorej</i>	71.492	13.202	37.378	95.238	4400
<i>Popj</i>	1.07E+08	96784497	29354000	3.26E+08	4600
<i>Emmig i,j</i>	92379.21	242808.2	15	2434524	3253
<i>Dis i,j</i>	7477.474	3411.989	436.077	16180.32	4600

جدول رقم (7.6). الوصف الإحصائي للمتغيرات، حالة (الدخل أعلى المتوسط)

Variable	Mean	St Dev.	Min	Max	Obs.
<i>Immig i,j</i>	5739.214	17484.74	0	222294	3527
<i>Gdpcap i</i>	12722.89	5115.411	2564.071	29630.22	3795
<i>ur i</i>	9.566	6.052	.481	31.84	3795
<i>Polscore i</i>	39.283	20.394	0	83.597	3630
<i>Pop i</i>	66010779	2.22E+08	745693	1.39E+09	3795
<i>Edu i</i>	8.41	1.766	4.2	12.3	3745
<i>Pov i</i>	6.897	8.295	0	42	3370
<i>Gini i</i>	41.64	8.961	23.6	63	3580
<i>Gdpcap j</i>	39607.88	5650.177	28682.34	54225.45	3795
<i>Polscore j</i>	71.492	13.202	37.378	95.238	3630
<i>Pop j</i>	1.07E+08	96786729	29354000	3.26E+08	3795
<i>Emmig i,j</i>	196900	953200.8	31	11746539	2719
<i>Dis i,j</i>	6916.591	3621.956	912.266	16595.08	3795

**International Immigration and its impact on Inclusive Economic Growth:
Empirical study on Selected Developing Countries.**

By

Laila Touhami Morghem

Supervisor

Dr. Khawlah AbdAlla Spetan

ABSTRACT

The rising numbers of immigrants from developing countries during the past decades and other issues related to inclusive growth and development are among the most important economic issues facing the countries of the world. Understanding the underlying motives behind the phenomenon of international migration is a prerequisite for making informed political decisions for inclusive economic growth. Therefore, this study aims at first to investigate the determinants of individuals' migration from low- and middle-income developing countries to high income countries, and second to analyze the relationship between individuals' migration and inclusive economic growth.

In the first part, the study used the utility function through the push and pull factors of international migration, by applying standard analysis to the extended gravity model for a number of developing countries. The results of the study showed that the level of per capita income is the most important economic determinant. "As for the second part, and based on the fact that comprehensive economic growth focuses on both "growth" that can create new economic opportunities and inclusiveness, which can guarantee equal access to these opportunities", the study measured the inclusive economic growth of the targeted countries by combining growth in per capita income with growth in the income distribution index. The study also used a number of determinants of inclusive economic growth in addition to the main variable, the migrants stock. The results of the generalized method of moments, showed that there is a negative relationship between the migrants

stock and inclusive economic growth in the sample countries. The results also revealed that the most important determinants to contribute in promoting inclusive economic growth are the human development index, fixed investment and trade openness, while inflation forms a barrier to inclusive economic growth.